مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

البحوث باللغة العربية:

- المياه والنمو السكاني والحضري بين مخططين هيكليين لمدينة الكويت (1970 - 2003).

وليد عبدالله المنيس - عبيد سرور العتيبي

- الأعراض الاكتئابية وعلاقتها بتقدير الذات لدى عينة من تلاميذ دولة قطر.

أحمد محمد عبدالخالق - أسماء عبدالله العطية - مايسة أحمد النيال

- مستوى نمط الحياة لدى الموظفين العمانيين في جامعة السلطان قابوس وعلاقته ببعض المتغيرات.

سعاد بنت محمد بن سليمان

- المشاريع الإسرائيلية لاستغلال مياه نهر الأردن (1948 - 1967).

إبراهيم فاعور الشرعة - خالد حمد أبا الزمات

البحوث باللغة الإنجليزية:

- مقارنة نقدية تحليلية لثلاثة نماذج علاجية نفسية.

محمد مسفر القرني

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي



ISSN: 0253 - 1097

المجلد ٣٦ - العدد ٢

٢٠٠٨

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.
35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).
E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.



مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول
الاقتصاد والسياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature
(Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
Listed in ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527;
& EBSCO Publishing Products.

المجلد 36 – العدد 2 – 2008

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت بأربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. وهي منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلاً عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين. وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية. وعلى الرغم من تركيزها على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. ترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة من نوع مراجعة الدراسات الصادرة بلغة ما، مثل النزاعات أو الاجتماع السياسي أو نظرية الخصخصة أو علم النفس أو علم الاجتماع أو حالة حقل العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الأنثروبولوجيا أو الجغرافيا في البلاد العربية بشكل خاص ثم باقي دول العالم، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي)، والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية، ومنها الجغرافيا وعلم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة. كما يجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات).

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

2 – ألا يكون البحث جزءا من رسالة الدكتوراه أو الماجستير التي تقدم بها الباحث، أو جزء من كتاب له سبق نشره.

3 – أصول البحوث التي تصل المجلة لا ترد سواء نشرت أم لم تنشر.

4 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول على 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيها الجداول والملاحق.

5 – يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

6 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملاً، واسم الباحث أو الباحثين، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلاً عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

7 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

8 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً دقيقاً Abstract باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي، وبالشروط ذاتها).

9 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد عن سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

10– يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

11– يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

12– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث:

يشار إلى جميع المصادر في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Jones, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجدياً ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و(Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و(Snyder, 2000a, 2000b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن

البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)، كما يجب إيراد أرقام الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة.** القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية. الكويت**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3)، 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research*. New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجدياً، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة على أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط ألا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

لا تمنح المجلة مكافآت مقابل مراجعات الكتب أو أي أعمال فكرية ما لم تكن بتكليف من رئيس التحرير.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت.

يمنح كل باحث خمسة نسخ من العدد المنشور فيه بحثه مع خمسة وعشرون مستلة من بحثه المنشور.

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 36 – العدد 2 – 2008

البحوث باللغة الإنجليزية:

افتتاحية العدد

طيبة عبدالمحسن العصفور*

أعزاءنا القراء:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

نتواصل معكم في هذا العدد من مجلتكم - العلوم الاجتماعية - في وقت ودعت فيه الكويت أميرها الوالد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، الذي كان من أبرز بناة نهضتها الحديثة، وترك لنا تاريخاً حافلاً بالعطاء والتضحية. تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته.

يأتي هذا العدد أيضاً مباشرة بعد انتخابات مجلس الأمة الكويتي الذي تنافست على مقاعده أعداد كبيرة من النساء والرجال، وعلى الرغم من عدم فوز المرأة الكويتية للمرة الثانية بأي مقعد، فإن بعضهن حصلن على أعداد كبيرة من أصوات الناخبين رجالاً ونساءً؛ مما يدل على ثقة الناخبين من جهة وتقدم المرأة في حملتها الانتخابية من جهة أخرى.

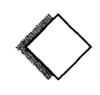
وفي مجال ربط العلوم الاجتماعية بما يجري على الساحة العالمية لا نستطيع إلا أن نتوقف على حدث علمي مهم، وهو نجاح هبوط المركبة الفضائية (فينكس) على سطح كوكب المريخ في 25 مايو 2008 لإجراء العديد من التجارب العلمية لمدة ثلاثة أشهر، وبغرض تحقيق هدفين رئيسيين؛ هما: معرفة التاريخ الجيولوجي والمناخي لكوكب المريخ، والبحث عن إمكانية وجود وسط بيولوجي على سطح المريخ. إن نتائج هذه البعثة العلمية ستفتح أبواباً علمية كبيرة تقودنا

* أستاذ علم الجغرافيا المساعد بجامعة الكويت.

إلى عالمين من الحقيقة والخيال، فهل سيكون المريخ الكوكب الثاني لغزو الإنسان؟ وهل سندخل مرحلة السباق بين الأمم حول من له الأولوية في بسط مراكز النفوذ؟ إن هذه الأبحاث – من دون شك – ستدفع المهتمين في مجالات علمية كثيرة – ومن ضمنها بعض تخصصات العلوم الاجتماعية مثل الجغرافيا الطبيعية – إلى الاستفادة والإفادة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج العلمي اشترك به العديد من مراكز البحث العلمي والجامعات الأجنبية في مختلف أنحاء العالم. كم نتمنى أن تسهم مؤسساتنا العلمية في العالم العربي في هذا المجال في المستقبل القريب.

تبقى كلمة وفاء وشكر نقدمها وجميع أسرة التحرير والعاملين في مجلة العلوم الاجتماعية إلى رئيس وأعضاء هيئة التحرير السابقة على ما بذلوه من مجهود كبير في رفع شأن هذه المجلة – جزاهم الله خيراً –. وفي هذه المناسبة أيضاً نستذكر بالتقدير والعرفان زميلنا الأستاذ الدكتور جاسم محمد كرم – أحد أعضاء هيئة التحرير السابقة – الذي انتقل إلى جوار ربه. لقد كان الدكتور جاسم أكاديمياً بارزاً في مجال تخصصه وعضواً نشطاً في المجلة، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

هذا، وبالله التوفيق،،،



البحوث باللغة العربية

المياه والنمو السكاني والحضري بين مخططين هيكليين لمدينة الكويت (1970 - 2003)

وليد عبدالله المنيس*
عبيد سرور العتيبي**

ملخص: انتقلت الكويت منذ عقد الخمسينيات إلى الزمن المعاصر إلى ما يمكن تسميته بالمدينة المخططة وفق إستراتيجيات مدروسة تحدد إطارها الحضري وآفاقه المكانية ونمط استخدام الأرض فيها عبر حلقات زمنية متصلة يتناقلها مخطط هيكلي سابق، ويتسلمها مخطط هيكلي لاحق... وذلك حتى مشارف عام 2030. وكان لكل مخطط تقديرات تتناول أوجه النمو الحضري والسكاني والتنموي عبر عدة بدائل زمنية تعطي بعداً أكثر مناورة وحركة للمخطِّط؛ لكي يتطابق مع واقع الخطة المكاني والعددي في المستقبل المنظور.

ومن هذه التقديرات ما يمس المياه من حيث مصادرها وكمياتها والمطلوب توفيره خلال سنوات المخطط، وبالطبع كان ذلك بتأثير مجموعة من العوامل، لعل من أبرزها النمو السكاني وانعكاسه الحضري على الواقع المكاني الذي هو محل اهتمام هذا البحث. يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل لتقديرات المياه وعلاقتها بالنمو السكاني وانعكاساته الحضرية المكانية خلال المخطط الهيكلي الثاني للمستشار (بيوكانن Buchanan) (1970- 1995) ويعرف بـ Kuwait Master Plan (KMP2)، والمخطط الثالث (2003- 2030) للمستشار (بيوكانن Buchanan) أيضاً ويعرف بـ (KMP3).

المصطلحات الأساسية: النمو الحضري، النمو السكاني، المخطط الهيكلي، مصادر المياه، مدينة الكويت.

* قسم الجغرافيا – كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت.
** قسم الجغرافيا – كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت.

المقدمة:

انتقلت الكويت منذ عقد الخمسينيات إلى الزمن المعاصر إلى ما يمكن تسميته بالمدينة المخططة وفق إستراتيجيات مدروسة تحدد إطارها الحضري وآفاقه المكانية ونمط استخدام الأرض فيها عبر حلقات زمنية متصلة يتناقلها مخطط هيكلي سابق، ويتسلمها مخطط هيكلي لاحق ... وذلك حتى مشارف عام 2030 (1950–2030). ظهر على أثر ذلك مجموعة من الخطط الهيكلية، بعضها كان إعادة تطوير لخطة سابقة تجعلها مخططاً قائماً بذاته كما سيأتي. وكان لكل مخطط تقديرات تتناول كمية استخدام المياه وأوجه التوسع الحضري والنمو السكاني والتنموي عبر عدة بدائل زمنية تعطي بعداً أكثر مناورة وحركة للمخطِّط؛ لكي يتطابق مع واقع الخطة المكاني والعددي في المستقبل المنظور.

ومن هذه التقديرات الاهتمام بكمية المياه من حيث مصادرها وكمياتها والمطلوب توفيره خلال سنوات المخطط، وبالطبع تأثير مجموعة من العوامل، لعل من أبرزها النمو السكاني وانعكاسه الحضري على الواقع المكاني الذي هو محل اهتمام هذا البحث.

هدف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل لكميات المياه وعلاقتها بالنمو السكاني وانعكاساته الحضرية والمكانية خلال المخطط الهيكلي الثاني للمستشار (بيوكانن Buchanan)(1970– 1995) ويعرف بـ Kuwait Master Plan (KMP2) والمخطط الثالث (2003– 2030) للمستشار (بيوكانن Buchanan) أيضاً ويعرف بـ (KMP3).

وتركز الدراسة على ثلاثة فروض هي:

الأول: إن شح المياه من التغذية الطبيعية من ناحية وتركزها على التحلية من جهة أخرى أدى إلى التركز السكاني على الساحل.

الثاني: إن النمو الحضري من خلال الخطط الهيكلية أظهر أن التوغل نحو الداخل بعيداً عن الساحل قد سار ببطء، وأن أوسع امتداد له قد ظهر مع المخطط الهيكلي الثالث الذي تتعرض له هذه الدراسة.

الثالث: إن ازدياد النمو الحضري والسكاني أدى إلى التوسع في إنشاء محطات التحلية في مقابل متطلبات التجمعات الحضرية.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحثان أكثر من منهج في الدراسة، ومنها المنهج الموضوعي في إطار إقليمي، والمنهج التحليلي المقارن بين واقعين زمنيين، هما واقع المخططين الهيكليين المشار إليهما آنفاً؛ وذلك للوقوف على كميات المياه المقدرة بالدرجة الأولى وعلاقتها بالنمو السكاني، وكذلك أشكال الامتداد الحضري. أما أساليب الدراسة فقد استخدم الباحث الأسلوب التحليلي والوصفي والأسلوب الكارتوجرافي.

مكونات الدراسة وأطرها الزمنية والمكانية:

أما مكونات الدراسة فهي تتناول ما يأتي:

– مقدمة عن التطور الحضري والخطط الحضرية لمدينة الكويت.

– تحليل تقديرات كميات المياه ومحطات تحلية المياه والنمو الحضري في المخطط الهيكلي الثاني (بيوكانن 1970–1995).

– تحليل تقديرات كميات المياه ومحطات تحلية المياه والنمو الحضري في المخطط الهيكلي الثالث (بيوكانن 2003– 2030).

– إظهار أبرز الفروق في التقديرات مع التحليل والمقارنة والتوصيات.

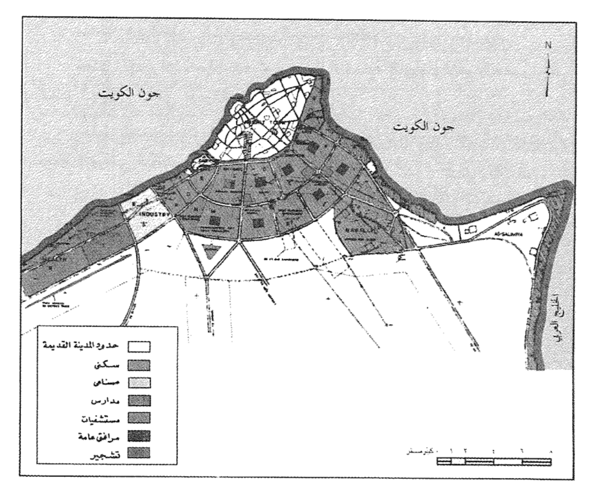
أما **الإطار الزمني** للدراسة فهو – كما حدد – من خلال الأطر الزمنية لآفاق الفترة (1970– 2030) مع ما يتصل بذلك من إشارات إلى الخطط الهيكلية الأخرى، إذا دعت الحاجة.

أما **الإطار المكاني** للدراسة فهو يتناول مدينة الكويت على وجه الخصوص، وهو الجزء الحضري المعروف عند الخطط الهيكلية باسم "المنطقة المترووبوليتانية" أو المنطقة الحضرية التي تستوعب السكان، هذا في الواقع العملي، أما من الناحية النظرية فإن الدراسة تتناول كل البلاد باعتبار أن المخطط الهيكلي يغطي كل جزء من أجزاء الدولة.

الدراسات السابقة:

لعل من أبرز الدراسات في هذا المجال أوراق العمل (Technical papers) والتقارير والمجلدات وملخصاتها فيما يتعلق بالخطط الهيكلية التي أعدها المخططون والاستشاريون المعنيون بوضع المخططات الهيكلية، خاصة ما يتعلق بالمخططين الهيكليين المعنيين في هذه الدراسة، فعلى سبيل المثال وليس الحصر:

يعد المخطط الهيكلي الأول للمستشار مونوبوريو وسبنسلي وماكفرلين MSM: 1952) من أهم الدراسات المخططة ومن أولها، التي تعد بداية الانطلاق لدخول المخطط الغربي إلى مدينة الكويت، وذلك للخروج بها من حدود السور، الذي وضع أساسيات الطرق الدائرية التي تقطعها الطرق الطولية، فظهرت على أثرها مدينة الكويت بالنظام نصف الدائري الذي تقطعه الطرق الشعاعية التي تخرج من بوابات السور القديم المحيط بالمدينة إلى ما وراء الدائري الثالث تقريباً، وقد توافق هذا المخطط مع مخطط البلدية لنزع الملكية في مدينة الكويت لتسهيل انتقال الناس إلى المناطق الجديدة فيما وراء السور (شكل 1).



شكل (1) – المخطط الهيكلي الأول لعام 1952

المصدر: بلدية الكويت، التطور والعمران في الكويت، الكويت 1980، ص 27.

وقد تتابعت الخطط الهيكلية فيما بعد، فمنها (مخطط بيوكانن: 1970) الذي يمثل أحد أساسيات هذه الدراسة؛ حيث يعد أوسع مخطط هيكلي في البلاد بعد

مخطط 1950 و(مخطط البلدية :1967) بإشراف البلدية، ومن نلك دراسة المخطط الهيكلي لشانكلاند كوكس 1977 (Shankland Cox: 1977) الذي يعتبر مراجعة وإعادة تطوير للمخطط الثاني لعام 1970، ثم المخطط الهيكلي 1983 (بيوكانن: 1983a) وهو مراجعة ثانية للمخطط السابق، وقد امتد بالمدينة إلى الدائري السادس وأطراف السابع كما سيأتي (شكل 3) ثم المخطط الثالث لبيوكانن (2003)، وهو أحدثها والمعني أيضاً بهذه الدراسة.

أما المخطط الهيكلي الثالث (2003) سابق الذكر، فقد مر في عدة ظروف أدت إلى إعادة كتابته وإعادة ترتيبه؛ ففي بداية الأمر تسلمه مكتب الاستشاري (سالم المرزوق وصباح أبي حنا، وأتكنز :1993) لعمل المخطط الثالث (KMP 3)؛ لكن بسبب الغزو الغاشم في 1990/8/2 توقف العمل به.

وفي عام 1992 بدأ العمل به مرة أخرى وانتهى العمل منه عام 1997، وامتدت تقديراته إلى عام 2015، ونظراً لمرور أكثر من خمس سنوات على الانتهاء منه، قامت بلدية الكويت بإعادة مراجعته عام 2003 بالتعاون مع المستشار (بيوكانن Buchanan) الذي تعاون بدوره مع المجموعة الهندسية الكويتية (KEG) للنظر فيما استجد من مشاريع ومؤثرات تتصل بهذا المخطط.

وقامت بلدية الكويت في الوقت نفسه بطلب تحديث البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمخطط الجديد(2003) الذي تمتد آفاق تقديراته إلى عام 2030م، لوضع التصورات المستقبلية للسكان والخدمات والنمو العمراني مع وضع الأهداف والإستراتيجيات والسياسات المطلوبة.

ومن جهة أخرى، قامت كثير من الدراسات على قضايا المياه والسكان عموماً منها دراسة (بيوكانن Demography and Population Studies 2005-1983b)، وهناك التقارير الملحقة بالمجموعة الإحصائية السنوية التي تصدرها إدارة الإحصاء المركزية في وزارة التخطيط وإسقاطاتها 1970، 1992، 1994، والمجموعة الإحصائية الأخيرة وتقديراتها 2005 تشير إلى التقديرات المتصلة بالمياه والسكان.

أولاً – المخططات الهيكلية لمدينة الكويت للفترة (1952 – 2003):

المخططات الهيكلية لمدينة الكويت للفترة التي تلت المخطط الهيكلي الأول للاستشاري (مونوبوريو وسبنسلي وماكفرلين MSM: 1952) لم تستطع أن تخرج عن إطاره الحضري شكلاً ومضموناً، ولم تختلف عنه إلا بالانتشار الواسع الذي

نقل المدينة من حدود الدائري الثالث إلى آفاق الدائري الثامن الذي سيظهر في المخطط الهيكلي الثالث، حيث استمر مخطط الطرق نصف الدائرية التي تقطعها الطرق الشعاعية الخارجة من بوابات السور، التي ظهر على أثرها شكل مدينة الكويت المعاصرة.

ومن المناسب في هذا المقام أن نستعرض الخطط الهيكلية التي شكلت مدينة الكويت؛ لأنه لا يمكن فهم علاقة تقديرات كميات المياه ونمط الاستهلاك عبر الخطط الهيكلية إلا بعد تعرف هذه الخطط الهيكلية.

ثانياً – الخطط الهيكلية التي شكلت مدينة الكويت المعاصرة (شكل 2):

1 – المخطط الهيكلي الأول 1952 للمستشار (مونوبوريو وسبنسلي وماكفرلين MSM)، وامتدت المدينة بتأثير هذا المخطط إلى الدائري الثالث، كما واكب هذا المخطط "خطة التثمين" أو نزع الملكية التي استملكت خلالها أراضي المواطنين وتعويضهم بدلاً عنها من الناحية المادية والمكانية؛ حيث خصصت لهم مناطق جديدة خارج حدود السور القديم.

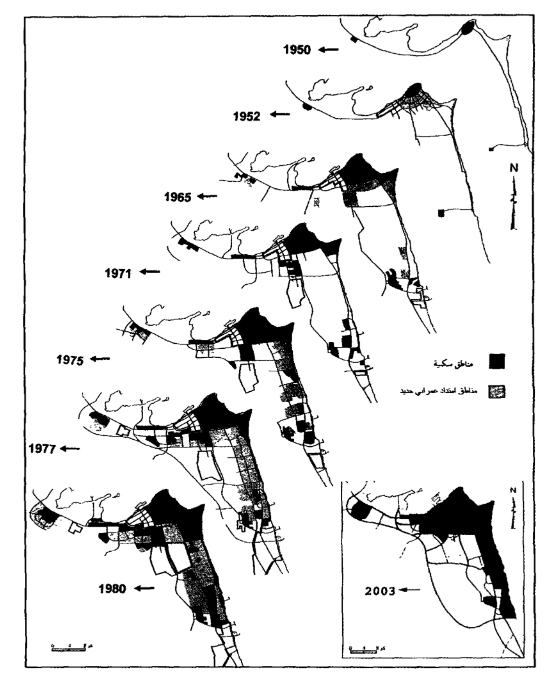
2 – المخطط الهيكلي للبلدية لعام 1967، والذي امتد بالمدينة إلى الدائري الخامس وما يتصل به.

3 – المخطط الهيكلي الثاني (بيوكانن 1970)، وامتدت إسقاطاته الزمنية إلى آفاق 1995، وامتد مكانياً إلى الدائري السادس، وتوغل جنوباً وغرباً.

4 – إعادة التطوير الأول للمخطط الهيكلي الثاني (شانكلاند كوكس 1977–2000)، وامتد إلى الدائري السابع وما يتصل به.

5 – إعادة التطوير الثاني للمخطط الهيكلي الثاني (بيوكانن 1983– 2005)، وظهر معه الدائري السابع، وتوغلت المدينة نحو الداخل أكثر.

6 – المخطط الهيكلي الثالث، وقد مر بعدة معوقات حتى انتهى إلى ما هو عليه الآن؛ ففي عام 1990/1991 كلف الاستشاري (سالم المرزوق وصباح أبي حنا، وأتكنز: 1993) إعداد هذا المخطط غير أن الغزو العراقي الغاشم حال دون إتمامه، وكان من المفترض أن تمتد تقديراته إلى عام 2015، ثم بدأ مرة أخرى عام 1992؛ أي مباشرة بعد التحرير على الرغم مما أصاب البلاد من دمار تام لمكوناتها التنموية والحضرية والأساسية، وانتهى العمل به عام 1997، وتوقع أن يصل السكان إلى 3,8 مليون نسمة عام 2015.



شكل (2) – تطور النمو الحضري وشبكة الطرق بدولة الكويت من عام 1950 – 2003

المصدر: من عمل الباحثين.

– أما المخطط الثالث (بيوكانن 2003– 2030)، فهو تعديل واستكمال لما سبق، حيث كلف الاستشاري (بيوكانن) مراجعة المعلومات والبيانات الواردة في المخطط الهيكلي الثالث وتحديثها بما يتواءم مع الأوضاع الجديدة – كما أشرنا سابقاً – على أن تقديراته امتدت إلى عام 2030.

يظهر بوضوح من شكل (2) أن مدينة الكويت اتسعت وانتشرت غرباً وجنوباً ونحو الداخل؛ مما استدعى الالتفات لكثير من أساسيات التنمية، التي من أبرزها مسألة المياه وتقديراتها.

ثالثاً – الأسباب الداعية إلى اهتمام الدراسة بالمخططين 1970 و 2003:

وترى هذه الدراسة أن من أبرز ما يمكن تعرفه في مسألة كمية المياه والتقديرات السكانية أن يكون التركيز على المخطط الهيكلي الثاني (بيوكانن: 1970)، والمخطط الثالث (بيوكانن: 2005).

أ – المخطط الهيكلي 1970، ويمكن أن نشير إلى الأسباب الآتية:

أولاً: أن المخطط الهيكلي 1970 شهد قفزة سكانية، وانتشاراً مكانياً إلى آفاق الدائري السادس؛ مما استدعى توفير المياه وتجديد مصادرها.

ثانياً: أنه واكب حوادث مهمة إقليمية حتمت تدفقاً سكانياً كبيراً على البلاد، مثل حرب 1967 وحرب الهند وباكستان 1968، وانفصالهما عام 1970، وحرب أكتوبر عام 1973، نتج من ذلك تدفق لهجرات عربية وهجرات من القارة الهندية إلى الكويت، فأدى ذلك إلى مضاعفة الضغط على المساكن والمياه.

ثالثاً: اهتم هذا المخطط بقضية المياه من خلال تقاريره وتقديراته، كما ظهرت معه كثير من محطات التحلية، كما سيأتي.

رابعاً: ظهرت معه مجموعة من المستوطنات والمراكز الحضرية والضواحي وأنماط من العمران؛ مما حتم التوسع في توفير المياه اللازمة لهذه الزيادات البشرية.

ب – المخطط الهيكلي الثالث 2003 – 2030، وهو من أوسع المخططات الهيكلية تقديراً وتوسعاً في قضية المياه لما يأتي:

1 – أنه شهد بناء مدينة الكويت من جديد بعد الغزو العراقي الغاشم، الذي استدعى إعادة بناء التقديرات والتطورات وتحديث كثير من البيانات السابقة.

2 – يمثل هذا المخطط أقصى اتساع حضري شهدته الدولة حتى الآن، مما حتم التوسع في المياه.

3 – بلغت آفاقه المكانية مناطق المياه الجوفية، وتوغل بعيداً عن الساحل؛ مما

حفز مسألة المياه الجوفية والمياه المعالجة وما قد يتفتق عنه ذهن الإنسان عن مصادر مائية جديدة.

4 – شهد أكبر توسع في مسألة المياه المعالجة، كما أنه شهد مرحلة تبلور الاتصالات مع دول المجلس في قضايا المياه بأنواعها (المياه العذبة، والجوفية، والمعالجة).

رابعاً – تقديرات المياه والسكان في مخطط 1970:

يعتبر هذا المخطط الهيكلي الحضري الشامل بداية لتبني هذا النوع من الخطط الشاملة ذات الإطار الزمني والمكاني الذي يشمل البلاد كلها، فقد امتد بعده الزمني من 1970 إلى عام 1995؛ أي 25 عاماً مشتملاً على تقديرات شاملة للسكان والعمالة والوظائف والامتداد الحضري وعموم التنمية في البلاد، وقد قسمت البلاد في هذا المخطط إلى ثلاثة نطاقات حضرية، هي (شكل3):

1 – مركز المدينة (القلب التجاري للمدينة) .C.B.D.

2 – المنطقة الحضرية المتروبوليتانية.

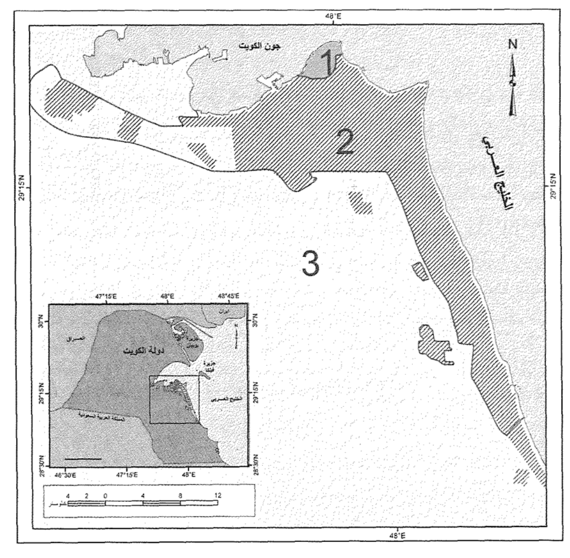
3 – المنطقة الطبيعية القومية، وهي كل ما هو خارج منطقة 1، 2.

كل منطقة من هذه المناطق الوظيفية الحضرية ينظر إليها على أنها وحدة حضرية قائمة بذاتها لكنها مع بعضها تكون الكويت بأكملها من خلال اتصال بعضها ببعض بنظام الطرق والمواصلات والاتصالات والحراك الحضري.

أولاً – مركز المدينة: ويشمل المنطقة التي تعرف بمدينة الكويت القديمة والمحددة بنطاق الحزام الأخضر والدائري الأول.

ثانياً – المنطقة الحضرية الكبرى: وتشمل ثلاث مناطق: أ – مابين الشويخ والجهراء في الغرب، ب – المنطقة المحصورة بين مركز المدينة حتى الدائري السادس، جـ – مواقع المياه الجوفية، وحقول النفط، والمناطق شبه الصحراوية.

ثالثاً – المنطقة الطبيعية القومية: وتشمل النظرة الواسعة النطاق التي تتناول الواقع الطبيعي القومي للبلاد، ومواقع عوائق النمو السكاني، ومواقع التوسع الحضري والبدائل وأشكال النمو المتوقع في المستقبل والمدن التوابع والتجمعات الحضرية الكبرى الجديدة.



شكل (3) – مناطق التنمية الحضرية بحسب المخطط الهيكلي 1970

المصدر: بيوكانن، 1970.

خلاصة القول: إن تقديرات المخطط الهيكلي الثاني من المنظور الحضري والسكاني والطبيعي وآفاق التنمية تؤكد حقيقة لا مفر منها، وهي تفاقم الضغط السكاني واستهلاك المياه في المخطط، ولابد من تعرف النمو السكاني الذي سينعكس على شكل استهلاك المياه في الوقت نفسه (جدول 1)، في المناطق الثلاث.

جدول (1) – تقديرات السكان بحسب المناطق الوظيفية والطبيعية في المخطط الثاني بيوكانن 1975 – 1995 (مليون نسمة)

السنة	1975	1980	1985	1990	1995
المناطق الطبيعية القومية	1,000	1,333	1,655	2,002	2,2011
المنطقة المتروبوليتانية	0,960	1,288	1,545	1,697	1,777
المناطق غير الحضرية	0,040	0,045	0,050	0,055	0,060
احتياط النمو	000	000	270	270	570

المصدر : بيوكانن، التقرير الأول، مارس 1970.

ومن المناسب أن نشير إلى تقديرات طلب المياه مع ما يقابلها من طاقة مطلوبة في هذا المخطط، كما هو مشاهد في (جدول 2)، والرسم البياني المفسر له (شكل 4) حتى تكتمل صورة التقديرات من الناحية السكانية والمياه والطاقة.

جدول (2) – تقديرات طلب المياه والطاقة المطلوبة في المخطط الثاني بيوكانن 1975 – 1990

السنة	السكان	كمية المياه بالمليون جالون يومياً	كمية الطاقة المطلوبة بالمليون كيلو وات
1975	1000,1	10	1500
1980	1357,9	60	3000
1985	1697,3	140	5000
1990	2135,7	250	8000

المصدر: بيوكانن، التقرير الأول، مارس 1970.

خامساً – مشاريع محطات التحلية التي واكبت المخطط الهيكلي الثاني، بيوكانن 1970:

جاء في التقرير الثاني لدراسات الخطة الطبيعية القومية والمخطط الهيكلي المقترح للمناطق الحضرية، المجلدات (1، 2، 3) والمقترحات ما نصه: تقع المحطتان الحاليتان في الشويخ والشعيبة، وإننا نقترح ما يلي: بالنسبة للمواقع الخاصة بمثل هذه المنشآت التي قد تنشأ مستقبلاً (مركز الدراسات والبحوث الكويتية، 2006: 48–54):

أ – أن تنص خطة الدولة على تخصيص موقعين بديلين إلى الجنوب من الفنطاس وفي الشعيبة.

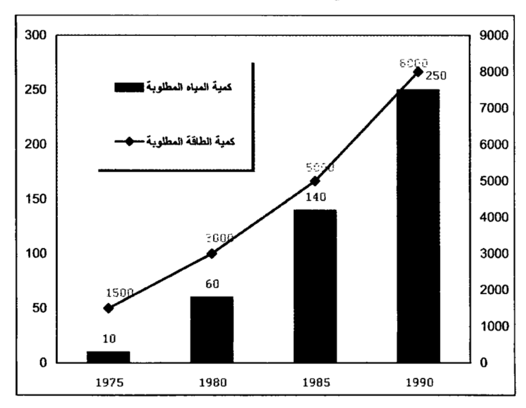
ب – حجز منطقة إلى الجنوب من رأس القليعة (الجليعة) يهدف إلى تلبية الطلب في المدى البعيد خلال الثمانينيات. (بيوكانن، 1970).

وقد توافق مع إعداد المخطط الهيكلي الثاني (بيوكانن، 1970) عدد من المشاريع المتعلقة بالمياه؛ مما يدل على جملة من الحقائق هي:

1 – أن النمو السكاني والحضري صار مطرداً؛ بحيث اضطرت الدولة أن تضيف إلى هذا المخطط الهيكلي وما تلاه مخططاً جديداً يتزامن مع هذا النمو المتسارع.

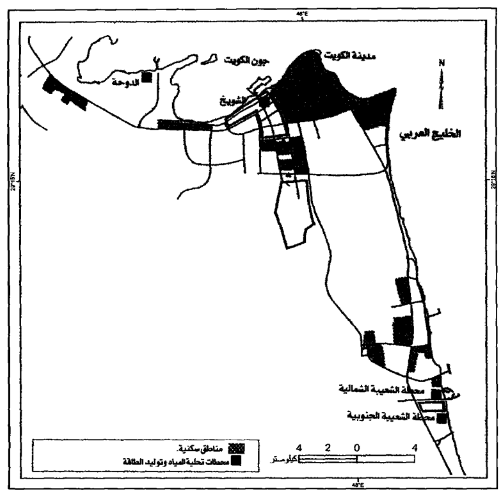
2 – أن مشاريع المياه التي واكبت هذا المخطط الهيكلي تؤكد أن النمو السكاني يكاد يتطابق مع التوسع في مشاريع المياه وزيادة طاقتها.

3 – أن مشاريع التوسع في إنتاج المياه ركزت على محطات التحلية التي تعد المصدر الرئيس والإستراتيجي لهذه المياه.



شكل (4) – تقديرات طلب المياه والطاقة

المصدر: بيوكانن، التقرير الأول، مارس.



شكل (5) – المخطط الهيكلي بيوكانن لمدينة الكويت 1970

المصدر: بيوكانن، 1970.

ومن المناسب أن نستعرض المحطات التي أنشئت مع هذا المخطط (شكل5):

1- محطة الشويخ لتقطير المياه:

على الرغم من أن محطة الشويخ لتقطير المياه أسست في الخمسينيات، فإنها شهدت كثيراً من التوسع في طاقتها في السبعينيات مع المخطط الهيكلي التالي، ففي عام 1954 كانت في بدايتها بطاقة كهربائية تبلغ 15 ميجاوات، وفي عام 1977 توسعت لتبلغ 208,2 ميجاوات، وكانت البداية في الخمسينيات بطاقة إنتاجية تبلغ مليون جالون إمبراطوري / يوم. واستمرت بالتوسع إلى 32 مليون جالون إمبراطوري عام 1978، لتصل إلى نسبة 3,88 % من إجمالي القدرة الحركية لجميع المحطات العاملة حتى عام 2002، ومما هو جدير بالذكر أنه قد أتلفت في الغزو العراقي الغاشم في التسعينيات، وأعيد تشغيل بعض وحداتها من جديد.

2- محطة الشعيبة الشمالية:

شيدت هذه المحطة عام 1965 لمواجهة تزايد الطلب على المياه العذبة، وفي عام 1971 توسعت إلى 7 وحدات تقطير، بسعة حركية تبلغ 14 مليون جالون إمبراطوري يومياً، ثم استمر توسعها بعد ذلك لكنها دمرت تماماً بأثر الغزو العراقي الغاشم للكويت، وتعد حالياً خارج الخدمة الفعلية نتيجة للدمار الشامل الذي لحق بمعداتها.

3- محطة الشعيبة الجنوبية:

شيدت محطة الشعيبة الجنوبية في سنوات المخطط الهيكلي عام 1971 بسعة إنتاجية بلغت 5 ملايين جالون إمبراطوري يومياً، وزيدت لتصل إلى 30 مليون جالون إمبراطوري يومياً، وتغطي ما نسبته 9,69% من إجمالي القدرة الحركية لمحطات التقطير عام 2002.

4- محطة الدوحة الشرقية:

وقد شيدت محطة الدوحة الشرقية عام 1978؛ أي في سنوات المخطط الهيكلي الثاني، بسعة قدرها 6 ملايين جالون إمبراطوري في اليوم، وفي 1979 توسعت لتصل إلى 42 مليون جالون إمبراطوري يومياً لتغطي 13,56 % من إجمالي القدرة الحركية لمحطات التقطير العاملة حتى عام 2002.

تلك هي أبرز المحطات التي واكبت هذا المخطط الهيكلي؛ مما يؤكد أثر النمو الحضري والسكاني على اطراد الزيادة في مشاريع المياه العذبة والطاقة الكهربائية في سنوات هذا المخطط.

سادساً – المخطط الهيكلي الثالث (2003– 2030):

سار هذا المخطط على نهج المخططات الهيكلية السابقة، واستفاد من تقديراتها، غير أنه اختلف عنها بأنه قد أعد بصورة شبه جديدة، ذلك أن البيانات والتقديرات للمخطط الهيكلي الذي أعده (سالم المرزوق وصباح أبي حنا، وأتكنز: 1993) قد واجهه الغزو الغاشم، فأدى ذلك إلى إعادة النظر فيه عام 1992، وانتهى العمل به عام 1997، ثم وضعت تقديراته إلى عام 2015، كما أشرنا في بداية البحث.

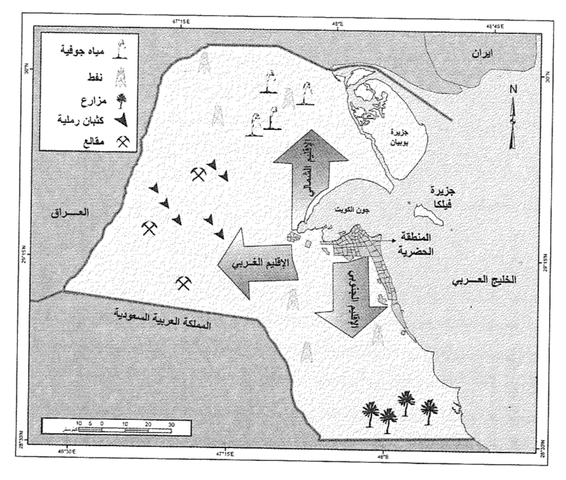
قامت البلدية بمراجعة كل ذلك عام 2003، وشرعت في وضع المخطط الهيكلي الثالث في صورته الحالية بعد إعادة تحديث البيانات والتطورات وآفاق التنمية للفترة (2003 – 2030 م).

سابعاً – أبرز أهداف المخطط:

الإطار العام لهذا المخطط يظهر من خلال منهجية العمل المقررة فيه، وهي: توجيه التنمية العمرانية المستقبلية خارج المنطقة الحضرية القائمة، باعتبار أن المنطقة القائمة، فعلاً، ستبلغ أقصى طاقاتها عام 2008؛ حيث سيكون عدد السكان حينذاك 2,8 مليون نسمة. (بيوكانن، 2005: 52).

لهذا كان اتجاهات النمو الحضري لهذا المخطط نحو مواقع ومسميات جديدة، وبتوسع أكبر؛ مما يعني أيضاً مواجهة معوقات جديدة (شكل6):

1- الإقليم الشمالي.
2- الإقليم الجنوبي.
3- الإقليم الغربي.



شكل (6) – توجيه التنمية الحضرية إلى خارج المنطقة الحضرية بحسب المخطط الهيكلي 2003 والعوائق

المصدر: بيوكانن، 2005 مع إضافة الباحثين.

وهذا يعني الانتقال إلى مستوى الأقاليم الحضرية على مستوى الدولة؛ مما يعني وجود مناطق استقطاب تخفف من حدة التركز جنوب الجون في المنطقة التقليدية التي جذبت توجهات المخططات السابقة، ويعني ذلك أيضاً مزيداً من البعد والتوغل نحو الداخل مما يؤدي إلى بعد المستوطنات الحضرية عن البحر، أو عن مصادر المياه خاصة المحلاة، وهذا ما يؤكده المخطط بقوله:

"ربط محاور التنمية العمرانية الجديدة داخل حدود الدولة في الأقاليم التخطيطية الثلاثة المشار إليها سابقاً" (بيوكانن: 2005: 53)؛ ومن جهة أخرى يعني ذلك ظهور عوائق جديدة كحقول النفط والمياه والمزارع ونحوها، كما هو مبين في شكل (6).

ثامناً – البدائل التخطيطية المقترحة للمخطط الهيكلي الثالث:

نلاحظ أن كل مخطط حضري هيكلي له بعد زمني ومكاني، فلابد أن يعطى مجالاً وفضاء كافيين للحركة في أثناء سنوات المخطط، حتى لا تتوقف الخطة أمام أي طارئ، وهو ما يسمى بالبدائل التي من أبرز فوائدها إعطاء صفة الاستمرارية للخطط إذا ما عارضها طارئ أو عائق (بيوكانن: 2005: 55–57).

ولهذا وضع هذا المخطط سبعة بدائل تخطيطية، يمثل كل بديل منها فكراً تخطيطياً مختلفاً لتحقيق الأهداف الموضوعة بنسب متباينة عن البدائل الأخرى، مما يعتقد أنها تعطي صفة الاستمرارية فيما لو طرأ طارئ.

أما هذه البدائل فهي على النحو التالي:

1 – **البديل الأول – النسق المتعدد الأقطاب:** (ويشمل تحديد ست مدن كبيرة بحجم 400 ألف نسمة مكتفية ذاتياً، اثنتان في كل إقليم في الشمال والجنوب والغرب).

2 – **البديل الثاني – النسق الشريطي الممتد:** (إنشاء تجمعات عمرانية ذات أحجام صغيرة بحجم 100– 200 ألف نسمة تمتد على طول محور شمالي جنوبي إضافة إلى مدينة الصبية (40 ألف) نسمة في الشمال والزور في الجنوب (30 ألف نسمة).

3 – **البديل الثالث – النسق الشريطي الممتد:** (الفكرة نفسها للتجمعات العمرانية الصغيرة لكن على محورين: شمالي جنوبي وغربي شرقي، بالإضافة إلى مدينة الصبية في الشمال والزور في الجنوب).

4 – **البديل الرابع – نسق المجموعات الشريطية الثلاثية:** (تجمع عمراني شريطي يتكون من مجموعات عمرانية صغيرة في ثلاثة مواقع، اثنان على المحور

الشمالي الجنوبي والآخر على الطريق الواصل بين الصبية والعبدلي في الشمال، إضافة إلى تجمعات مدن الصبية وأم قصر والعبدلي في الشمال والزور وعريفجان والوفرة في الجنوب).

5 – البديل الخامس – نسق المجموعات الشريطية الثلاث: (اقتراح تجمعات عمرانية شريطية ثم توزيعها على المحور الشمالي الجنوبي والمحور الغربي الشرقي مع مدن الشمال والجنوب).

6 – البديل السادس – النسق الشريطي متدرج الأحجام: (منظومة من التجمعات العمرانية المتدرجة في أحجامها ما بين (100– 120– 150– 200– 250– 300– 350 ألف نسمة) موزعة بشكل متجانس على المحور الشمالي الجنوبي إضافة إلى المدن السابقة.

7 – البديل السابع – النسق الشريطي متدرج الأحجام: (منظومة من التجمعات العمرانية المتدرجة في أحجامها ما بين (120– 150– 200– 250– 300 –350 ألف نسمة).

وعلى الرغم من تشابه بعض البدائل المذكورة فإن الواقع يعطي المخطط مجالاً أوسع وقدرة على المناورة فيما لو تعطل تنفيذ بديل أو بديلين.

والخلاصة أنه مع النظر إلى هذه البدائل يظل التوغل نحو الداخل مشوباً بالحذر وأن القرب من المياه المحلاة ومحطاتها على الساحل هو الظاهر للعيان.

تاسعاً – التقديرات السكانية للمخطط الهيكلي الثالث في مقابل توقعات المياه:

يشير تقرير المخطط الهيكلي الثالث (2003 – 2030) (بيوكانن: 2005: 5، 44) إلى أن نحو 99% من إجمالي سكان الدولة عام 2003 يقطنون نحو 8 % من المساحة الكلية للدولة، وفي عام 2004 بلغ إجمالي السكان في الدولة 2,644 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي مقداره (4,8%)، يشكل الكويتيون 942,892 ألف نسمة بمعدل نمو (3,2%)، بنسبة (36%) من إجمالي السكان في عام 2004؛ أي في السنوات الأولى من المخطط وبتقديرات المخطط فإن السكان سيصلون إلى 5,3 مليون نسمة عام 2030م؛ أي عند تمام سنوات المخطط سيشكل الكويتيون (40 %) من السكان، أما الطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية أو المنظور العام لتوزيع السكان عام 2030 م فسيكون على النحو التالي:

1- عدد السكان الكلي 5,3 مليون نسمة.

2- السكان بالمنطقة الحضرية 2,8 مليون نسمة.

3- السكان خارج المنطقة الحضرية. 2,5 مليون نسمة.

إن هذه التقديرات الزمنية والمكانية تؤكد ما ذهبت إليه دراستنا من أن النمو السكاني وتوزيعه لا يزالان يتصفان بثلاث صفات أساسية.

1 - التركز في المنطقة الحضرية أكبر من توزع السكان خارج المنطقة الحضرية 2,8 مليون نسمة في مقابل 2,5 مليون نسمة خلال سنوات المخطط الهيكلي.

2 - يبلغ التركز السكاني بصفة عامة بين 8%-12% من إجمالي مساحة الدولة.

3- التركز السكاني - عموماً - لا يزال أقرب إلى الساحل منه إلى الداخل، والانتشار نحو الداخل مقيد بمحاور من المدن مقننة ومؤطرة مكاناً وزماناً.

عاشراً - تقديرات المياه في سنوات المخطط الهيكلي الثالث:

أكد المخطط أن تضاعف الحاجة للمياه مقرون بتضاعف السكان دائماً (بيوكانن، 33:2005). وتشير تقديرات المخطط أن معدل استهلاك المياه العذبة عام 2001 بلغ 293,2 مليون جالون إمبراطوري، بمعدل الاستهلاك الأقصى 126,98 جالون إمبراطوري للفرد/ يومياً، في مقابل حجم سكاني وصل إلى (2،309،102 مليون نسمة) بينما كان إجمالي الإنتاج اليومي لمحطات التحلية مجتمعة هو 290 مليون جالون إمبراطوري؛ أي أنه (بفرض عمل محطات التحلية بكامل طاقتها الاستيعابية) في حالة بلوغ معدل الاستهلاك اليومي حده الأقصى يكون هناك عجز مقداره 3,5 مليون جالون إمبراطوري في اليوم، وفي حالة بلوغ معدل الاستهلاك حده المتوسط يكون هناك فائض مقداره 39,30 مليون جالون إمبراطوري في اليوم، وعند حساب معدل الاستهلاك اليومي للفرد 115 جالوناً إمبراطورياً في اليوم فإنه ببلوغ عام 2030 - وهو آخر سنوات المخطط، وعندها يتوقع بلوغ السكان 5,3 مليون نسمة - سيصل الطلب على المياه العذبة إلى 617,5 مليون جالون إمبراطوري في اليوم؛ بمعنى أن الأزمة الحقيقية للمياه قد بدأت قبل إعداد المخطط؛ أي في عام 2001 مما يستدعي حذراً وعناية فائقة.

حادي عشر - المحطات المائية المتوقعة مع المخطط:

يوصي المخطط بوضع خطة مستقبلية لبناء محطات تحلية مياه عذبة جديدة لتغطية الاحتياجات الحالية في سنوات المخطط وآفاقه البعيدة خاصة أن بعض المحطات سينتهي عمرها الافتراضي، ولهذا يؤكد المخطط (بيوكانن، 2005: 33) ما يأتي:

1- إكمال العمل في محطة الصبية الجديدة في الشمال بمرحلتيها بحلول عام 2008 (تحت الإنشاء)، ويضاف 123 مليون جالون إمبراطوري في اليوم.

2- التفاهم المبدئي على استيراد مياه عذبة من إيران بمقدار 900 ألف م3 يومياً، على أن يبدأ التنفيذ عام 2007، إلا أنه مع أزمة المفاعلات النووية الإيرانية وتوتر المنطقة سيجعل تنفيذ ذلك في حكم المستحيل.

3- يوصي المخطط بسرعة إنجاز 4 محطات تقطير بطاقة استيعابية تصل إلى 24 مليون جالون إمبراطوري في اليوم.

4- إتمام مشروع محطة شمال الزور بطاقة 150 مليون جالون إمبراطوري في اليوم (شكل 7).

ثاني عشر – الطاقة الإنتاجية للمياه المقطرة عام 2005 – 2006:

بلغ إنتاج المياه المقطرة عام 2005 م 283 مليون جالون إمبراطوري وبمعدل 277 مليون جالون إمبراطوري في اليوم، أما توقعات عام 2006 فإن الزيادة السنوية المتوقعة بمعدل 5%–7%، والمتوقع أن يصل الإنتاج إلى 364 مليون جالون يومياً عامَ 2006 كما تشير توقعات المخطط الجديد، ويتوقع أن يصل الطلب إلى 322 مليون جالون إمبراطوري داخل المنطقة الحضرية، و295 مليون جالون إمبراطوري خارج المنطقة الحضرية؛ مما يوصل الطلب إلى617 مليون جالون إمبراطوري عام 2030 (بيوكانن، 2005: 35).

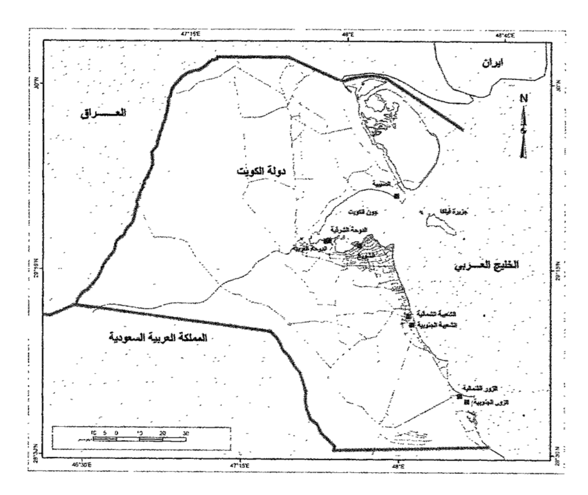
المشاريع الجديدة:

أما أبرز المشاريع للفترة 2008 – 2011 فإن ماصرح به مسؤول الوزارة للإعلام يشير إلى تبني إنشاء مايلي (صحيفة الأنباء، 2006):

1 – المرحلة الثانية لوحدات تقطير محطة الصبية بسعة إجمالية مقدارها 50 مليون جالون، ويتوقع تشغيل أولى وحداتها عام 2008.

2 – وحدات تقطير في الشعيبة الشمالية بسعة 60 مليون جالون إمبراطوري يومياً، ويبدأ تشغيلها عام 2006.

3 – وحدات تقطير في محطة الزور الشمالية بسعة مقدارها 125 مليون جالون يومياً، ويبدأ تشغيلها عام 2011.



شكل (7) – توزع محطات تحلية المياه وتوليد الطاقة في دولة الكويت 2003

المصدر: بيوكانن، *2005*.

تكاليف إنتاج المياه:

بالنسبة لتكاليف إنتاج المتر المكعب من المياه المحلاة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على سبيل المثال، نجد أن التكلفة متقاربة جداً حيث تراوح تكلفة إنتاج المتر المكعب من المياه (عام 2000) بين 1,456 – 1,614 دولار أمريكي، وبلغت في الكويت 1,449 دولار أمريكي (U.N.:2001,p:12)، وهي تكلفة عالية إلى حد ما؛ مما يتطلب من مراكز البحوث المائية في دول المجلس تكثيف البحوث العلمية والتطبيقية بهدف تقليل التكلفة إلى الحد الذي يجعل استخدام المياه المحلاة اقتصادية في مختلف الأنشطة. وقد تحملت موازنات دول المجلس لتحقيق هذا الإنجاز الكبير المتمثل في تحلية المياه مبالغ ضخمة جداً، من خلال بناء محطات التحلية العاملة حالياً وبنيتها الأساسية من شبكات توزيع ومحطات ضخ ومحطات خلط المياه المحلاة بمياه الآبار، ومخازن أرضية وعلوية (الأبراج) ومختبرات ومراكز بحوث

مائية، حيث قدر إجمالي التكلفة المالية حتى عام 2000 بنحو 15,801 مليون دولار أمريكي، وسوف ترتفع قيمة التكاليف إلى21,116 مليون دولار أمريكي عندما تنفذ الوحدات تحت الدراسة والوحدات المخطط لها مستقبلاً. وهذا يشير إلى أن صناعة تحلية المياه عملية مكلفة، وتحتاج إلى استثمارات ضخمة قد يصعب توفيرها على المدى البعيد وبخاصة بعد نضوب النفط والغاز الطبيعي، وهما مصدرا الإيرادات الحكومية الرئيسة في الوقت الحاضر. وهي تعد استثمارات إستراتيجية ملحة حققت لدول المجلس أمنها المائي الذاتي حتى الآن في بيئة صعبة تندر فيها مصادر المياه الطبيعية. وينبغي أن تتواصل هذه الاستثمارات من منطلق أن تحلية المياه أصبحت تمثل الخيار الإستراتيجي الوحيد المتاح لاستدامة الأمن المائي الخليجي، وهذا ما ينبغي لدول المجلس أن تدركه جيداً وتضعه على رأس أولوياتها الاستثمارية على المدى المنظور وغير المنظور. (زين الدين عبد المقصود غنيمي، 2005: 48، 49).

وتأتي الكويت في المرتبة الثالثة بعد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات بين دول مجلس التعاون إنفاقاً على صناعة تحلية المياه. فقد بلغت التكاليف التقديرية للوحدات القائمة حالياً بالكويت بنحو 2,168 مليون دولار أمريكي بنسبة تبلغ 13% من إجمالي التكاليف الكلية لدول الأسكوا (U.N, 2001).

اقتصاديات المياه في الكويت وآفاق المستقبل:

من المناسب أن نناقش ما يمكن أن نسميه باقتصاديات المياه في الكويت بما يساعد على إلقاء بعض الضوء على المنظور الكمي للمياه من ناحية الدعم الحكومي، ونصيب الفرد من استهلاك المياه، وتوقعات الطلب حتى عام 2025، وما يتصل بذلك من سيناريوهات تتعلق باتجاهات الاستهلاك وعلاقتها بالنمو السكاني وغيره من المتغيرات، للوقوف على مشكلة النمو الحضري والمياه ومواضع الحرج الاقتصادي والتنموي.*

1 – الإعانات المالية والعبء الواقع على كاهل الموازنة:

سياسة الرسوم المطبقة في الكويت لا تحفز على الحفاظ على المياه من الهدر، يشاهد ذلك من خلال كميات الهدر المائي سواء على مستوى الأفراد أو الأسر أو المؤسسات، ويزداد الأمر خطورة من جهة معدل استرداد التكاليف في مقابل الزيادة

* يقوم هذا الفصل على استقراء التقرير المهم للغاية الذي قدمه البنك الدولي بعنوان "**تقرير عن تقييم قطاع المياه في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات التي تواجه إمدادات المياه وإدارة الموارد المائية والطريق للمضي قدماً**"؛ وثيقة من وثائق البنك الدولي، 31 مارس /آذار 2005.

السكانية التي لا يصاحبها نمو مقارب لكمية المياه؛ مما يجعل موضوع الدعم الحكومي للمياه عبئاً ثقيلاً ينوء بالعصبية فضلاً عن ثقله على كاهل موازنة الدولة.

تراوح كلفة الإنتاج بين 1,1–2 دولار للمتر المكعب، وتزداد الكلفة فيما لو نظرنا إلى الفجوة بين تكاليف الإنتاج من جهة–الذي يشمل النقل والتوزيع أيضاً– والإيرادات من جهة أخرى؛ إذ إن هذه الفجوة كبيرة جداً تتطلب دعماً يراوح بين 0,5 دولار أمريكي و1,8 دولار أمريكي للمتر المكعب. يظهر هذا من خلال النظر إلى جدول (3) بشأن تقدير التكاليف والدعم الحالي للمياه في دول مجلس التعاون للوقوف على وضع الكويت.

جدول 3 – تقديرات التكاليف والإعانات الحالية للمياه العذبة في دول مجلس التعاون الخليجي

البلد	مجموع الإنتاج في عام 2000 (بملايين الأمتار المكعبة)	التكلفة/ دولار أمريكي/ متر مكعب	الإعانات			
			متوسط الإيرادات (دولار أمريكي/ متر مكعب	بملايين الدولارات الأمريكية	% من إجمالي النتاج المحلي	% من عائدات تصدير النفط
البحرين (1)	115	0.65	0.17	55	0.70	1.40
الكويت(2)	465	1.98	0.19	832	2.40	5.90
عمان(3)	169	1.34	0.84	85	0.40	1.10
قطر(4)	132	1.31	0.42	117	0.70	1.3
المملكة العربية السعودية(5)	2500	1.35	0.08	3175	1.70	7.00
الإمارات العربية المتحدة – أبو ظبي (5)	831	1.16	0.13	865	1.20	2.10

المصدر: البنك الدولي، تقرير 31 مارس 2005.

يبين جدول (3) أن المبلغ الكلي المعتمد للإعانات المالية مرتفع جداً بالنسبة لجميع دول مجلس التعاون الخليجي، ولو أمعنا النظر إلى دولتين هما السعودية والكويت لوجدنا أن السعودية بلغت فيها الإعانات التقديرية 3,2 بليون دولار عام 2000، ومثلت 1,7% من إجمالي الإنتاج المحلي و 7% من عائدات النفط. والكويت تبلغ مجموع الإعانات فيها نحو 832 مليون دولار عام 2000؛ أي نحو 2,4% من

إجمالي الناتج المحلي و5,9% من عائدات النفط على الرغم من فارق المساحة والسكان بين الدولتين بما يقربنا من خطورة الوضع في الكويت – التي تعنى بها هذه الدراسة – مما يؤكد عبء الدعم المالي للمياه.

2 – مقدار الإنتاج ومؤثراته:

أما لو نظرنا إلى مقدار الإنتاج في الكويت بالمتر المكعب اليومي و ما يتصل من ذلك بالحجم الإجمالي لإنتاج المحطات للفترة 1980–2006 على مدى زمني كل خمس سنوات لوجدنا أن الطاقة المركبة تضاعفت أكثر من أربع مرات، كما أن إجمالي الإنتاج سواء المياه المحلاة أو المياه العذبة بالمليون جالون إمبراطوري قد تضاعف "بالقفز" وليس بالتدريج إلى ما يقارب أربعة أضعاف أيضاً. (جدول 4).

جدول 4 – الطاقة المركبة والمخططة لمحطات تحلية المياه في الكويت

السنة	الطاقة المركبة مليون جالون إمبراطوري في اليوم	مليون متر مكعب	إجمالي إنتاج المياه المحلاة، مليون جالون إمبراطوري	مليون متر مكعب	إجمالي إنتاج المياه العذبة، مليون جالون إمبراطوري	مليون متر مكعب
1980	100	0,45	21298	96,8	23480	106,7
1985	215	0,98	34398	156,4	37241	169,3
1990	252	1,15	44454	202,1	47548	216,1
1995	252	1,15	57367	260,8	61546	279,8
2000	286,8	1,3	82455	374,8	88475	402,2
2001	315,6	1,43	84815	385,5	91535	416,1
2002	315,6	1,43	90668	412,1	97640	443,8
2003	315,6	1,43				
2004	315,6	1,43				
2005	365,6	1,66				
2006	365,6	1,66				

المصدر: البنك الدولي، تقرير 31 مارس 2005.

3 – نصيب الفرد من الاستهلاك:

أما نصيب الفرد من الاستهلاك للفترة 1980–2002 فقد شهد نمواً متواصلاً سواء على مستوى الفرد باللتر يومياً أو بالجالون الإمبراطوري يومياً (الجالون الإمبراطوري يعادل 4,54 لتر) مما يؤكد اطراد الاستهلاك وزيادته مع وجود فارق لبعض السنوات، كما في جدول (5).

جدول 5 – نصيب الفرد من استهلاك المياه العذبة في الكويت

السنة	جالون إمبراطوري في اليوم	لتر للفرد في اليوم
1980	45,7	208
1985	57,4	261
1990	غير متوفر	غير متوفر
1995	98	445
2000	108,3	492
2001	108,6	493
2002	110,7	503

المصدر: البنك الدولي، تقرير 31 مارس 2005.

4 – توقعات الطلب وسيناريوهات الحل:

خلاصة القول، لو تتبعنا توقعات الطلب على المياه للفترة (2002–2025) سواء على مستوى الفرد باللتر أو بالجالون الإمبراطوري لوجدنا أنه لا مجال للمخطط التنموي والحضري لكي يتوسع بالاستهلاك ويضع آمالاً عريضة إذا لم يتبن شيئاً من البدائل الإستراتيجية التي يمكن أن تعطيه مجالاً أرحب وآفاقاً أوسع لاتخاذ القرار المناسب في استهلاك المياه ومتطلبات التنمية الحضرية عموماً.

هناك أربعة سيناريوهات لابد من النظر فيها وتبني أحدها أو المواءمة بين بعضها بما يحقق الأمن الإستراتيجي المائي. هذه السيناريوهات هي:

السيناريو الأول: الاتجاه التاريخي أو النمو الإجمالي للاستهلاك منذ التسعينيات إلى عام 2002، بما يوقف المتتبع على الوضع، وبما يدل على أنه مطرد ولا مجال لمنعه إذا ترك على عواهنه.

السيناريو الثاني: إذاً لم يوجد أي تغير في رسوم الاستهلاك في عام 1966؛ الأمر الذي يعني انخفاض السعر الحقيقي 2% سنوياً بالقيمة الحقيقية بمعدل نمو سكاني يصل إلى 5%، في مقابل نمو يعادل 2,6% سنوياً لشبكات المياه، وهو المعدل ذاته من عام 1998 إلى 2002م.

السيناريو الثالث: يفترض انخفاض النمو السكاني من 5% إلى 3% سنوياً.

السيناريو الرابع: يفترض رفع رسوم الاستهلاك بنسبة 5% سنوياً، وهو 3% بالقيمة الحقيقية يصاحبه تبدل في المتغيرات الأخرى.

يظهر ذلك في جدول (6)؛ حيث يكاد يجزم المطلع أن السيناريو الثالث والسيناريو الرابع من الضرورات التي يمكن أن تعطي أصحاب القرار التنموي فرصة لالتقاط الأنفاس والتوقف لإعادة الحسابات للصالح العام. إذ إننا إذا رفعنا رسوم الاستهلاك وهو المهم بافتراض أن النمو السكاني لا يمكن أن تدعو الدولة إلى منعه للحاجة وباعتبار أن الرسوم التصاعدية ستجر السكان والتنمية إلى ما يمكن أن نسميه السلوك العقلاني للتنمية بعيداً عن الهدر المرهق للموازنة، وستحد من الهجرة الهامشية المتدفقة التي لا حاجة لها سوى مزيد من الهدر والإتلاف المائي، وسيظهر على أثره – بعون الله – استخدام مدروس للمياه يقوده شيئان: رسوم تصاعدية كفيلة بضبط الاستهلاك، والحاجة إلى التنمية التي لا يمكن أن ينشدها إلا من درس الوضع دراسة كافية، وانتهى إلى ما يغلب على ظنه أنه قادر على المضي في العمل.

جدول 6 – توقعات الطلب على المياه العذبة في دولة الكويت (2002–2025)
(إجمالي الاستهلاك بملايين الأمتار المكعبة، ونصيب الفرد من استهلاك المياه محسوباً بعدد اللترات اليومية)

السنة	السيناريو الأول		السيناريو الثاني		السيناريو الثالث		السيناريو الرابع – زيادة تعريفة الاستهلاك				
								مرونة السعر =1,1–		مرونة السعر = 0,5–	
	إجمالي ملايين الأمتار المكعبة	بنسبة الفرد (لتر للفرد في اليوم)	إجمالي ملايين الأمتار المكعبة	بنسبة الفرد (لتر للفرد في اليوم)	إجمالي ملايين الأمتار المكعبة	بنسبة الفرد (لتر للفرد في اليوم)		إجمالي ملايين الأمتار المكعبة	بنسبة الفرد (لتر للفرد في اليوم)	إجمالي ملايين الأمتار المكعبة	بنسبة الفرد (لتر للفرد في اليوم)
2002	444	503	444	503	444	503	0,57	444	503	444	503
2005	544	542	526	525	517	528	0,62	500	498	508	507
2010	761	595	753	589	673	608	0,72	550	430	610	477
2015	1066	652	1078	660	877	700	0,84	605	370	733	449
2020	1492	715	1544	740	1142	806	0,97	666	319	880	449
2025	2088	785	2208	830	1488	928	1,12	732	275	1058	397
متوسط النمو في (2005–2025)	%7,0	%1,9	%7,4	%2,3	%5,4	%2,9	%3	%1,9	%2,9–	%3,7	%1,2–

المصدر: البنك الدولي، تقرير 31 مارس 2005.

النتائج والتوصيات

أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان هي:

1 – يعد المخطط الهيكلي الثاني 1970 والمخطط الهيكلي الثالث 2003، من أكبر المخططات الهيكلية التي شهدتها مدينة الكويت.

2 – إن الفارق في حجم السكان كبير جداً؛ ففي بداية المخطط الثاني عام 1970 كان السكان أقل من مليون نسمة، وفي نهاية 1995 كان يتوقع أن يكون 2,2 مليون نسمة، يقابله في المخطط الهيكلي الثالث 2,4 مليون نسمة وفي نهايته 5,3 مليون نسمة.

3 – شهدت المخططات هزات سياسية واقتصادية كبيرة مثل حرب 1973، وحرب الخليج الأولى في الثمانينيات وغزو الكويت عام 1990، والاضطرابات الأمنية التي أحاطت بهذه الحوادث كلها جعلت المخططات وبياناتها محل إعادة نظر ودراسة مراراً وتكراراً.

4 – إن التوغل نحو الداخل جاء بوضوح مع المخطط الهيكلي الثالث 2003، كما هو مشاهد في بدائل النمو الحضري التي جاءت مع المخطط الهيكلي الثالث، ولابد من القول: إن المخطط الثاني 1970 أيضاً قد نادى بمفهوم المدن الجديدة خاصة الحدودية كمدينة الخيران التي تحولت إلى منتجع حتى تأتي الحاجة لتحويلها إلى مستوطنة.

5 – إن تقديرات المياه وتنامي طاقة المحطات المائية وعددها يؤكد أن من أبرز ما يمكن أن يكون صعباً أمام المخططات الهيكلية وبصفة خاصة بالنسبة للنمو الحضري الذي يعني ببساطة استهلاكاً متنامياً ومطرداً للمياه كمتطلب للحياة العصرية.

6 – إلى هذه اللحظة لم يسهم القطاع الخاص في تبني مشاريع المياه إستراتيجياً، وانحصر دوره في المياه الصحية أو المعدنية كمشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة.

7 – إن محطات تقطير المياه وسيلة مكلفة ومستهلكة للطاقة بشكل مضاعف أوصلها إلى استهلاك 87 % من الطاقة الكهربائية المنتجة.

8 – ترشيد الاستهلاك باستمرار ومراقبة الرسوم المقررة على الاستهلاك والنوعية العامة من أبرز الضرورات لمواجهة مشكلة النمو السكاني والاستهلاك

المتسارع والمتزايد للمياه خاصة أن مصادر المياه الأخرى المتجددة غير مياه التحلية لا تتعدى 0,02 كيلو متر في السنة في الكويت (الأمم المتحدة: 2003: 8).

9 – تعد منطقة الخليج العربي منطقة توتر مستمر؛ مما يجعل مصدر المياه الرئيس – وهو التقطير والتحلية عبر المحطات القائمة على ضفافه – محل هواجس وعدم اطمئنان خاصة مع ظهور المفاعل الذري الإيراني على مسافة تقدر بنحو 325 كيلو متراً من الكويت، ناهيك عما يحدث في العراق من اضطراب سياسي متلاحق.

10 – بالنظر إلى السيناريوهات التي وضعها البنك الدولي إلى عام 2025 يمكن للكويت أن تستفيد منها، وتبادر إلى رفع رسوم الاستهلاك وضبط الهجرة أو تبني "الهجرة الاصطفائية" التي يمكن أن يستفاد منها في تحقيق التنمية الحضرية المنشودة بعيداً عن معوقات التوجس التنموي من مستقبل المياه.

المراجع:

الأمم المتحدة (2003) – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) – **تقرير السكان والتنمية.** "ندرة المياه في العالم العربي" العدد الأول.

بلدية الكويت (1967). **مخطط البلدية.** الكويت.

بلدية الكويت (1980). **التطور والعمران في الكويت.** بلدية الكويت. الكويت.

البنك الدولي(2005). "**تقرير عن تقييم قطاع المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات التي تواجه إمدادات المياه وإدارة الموارد المائية والطريق للمضي قدماً**" وثيقة من وثائق البنك الدولي، 31 مارس/ آذار.

بيوكانن، ك (1970). **المخطط الهيكلي الثاني لدولة الكويت، التقرير النهائي،** المجلد 1. بلدية الكويت. الكويت.

بيوكانن، ك (2005). **المجموعة الهندسية الإستراتيجية العامة لمشروع تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت** . مارس، بلدية الكويت، الكويت.

زين الدين عبد المقصود غنيمي(2005). **الأمن المائي في الكويت ودول الخليج العربية: رؤية** استشرافية، مركز البحوث والدراسات الكويتية: الكويت.

سالم المرزوق وصباح أبي حنا واتكنز (1993). **المخطط الهيكلي لدولة الكويت: الدراسات القطاعية، ورقة السكان والعمالة.** الكويت.

صحيفة الأنباء (2006). **تقرير إعلامي لوكيل وزارة الطاقة المساعد حول مشاريع المياه ومحطاتها،** 2006/4/1. الكويت.

مركز الدراسات والبحوث الكويتية (2006). **المياه والكهرباء في دولة الكويت،** وزارة الطاقة، دولة الكويت.

مونوبوريو وسبنسلي وماكفرلين MSM (1952). **المخطط الهيكلي الأول لدولة الكويت** . بلدية الكويت. الكويت.

وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء. **المجموعة الإحصائية السنوية**. الإصدارات 1970، 1992، 1994، 2005، الكويت.

Buchanan, C. (1983a). *Master plan for Kuwait, Final Report*. Vol.1 Planning Policy. Kuwait Municipality. Kuwait.

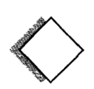
Buchanan, C. (1983b). Demography and population studies. Second Review, 1983- 2005 Kuwait Municipality, Kuwait

Cox, S. (1977). *Master plan for Kuwait,* Final report. Vol.1, Kuwait Municipality, Kuwait.

United Nations(2001). *Water desalination technologies in the ESCWA members*. N. Y.

قدم في: سبتمبر 2006

أجيز في: نوفمبر 2007



Water, Population and Urban Growth of Kuwait City: AStudy of Two Master Plans (1970, 2003)

Waleed A. AL-Munais*
Obid S. AL-Otaibi**

Kuwait's transference from the fifties until now to what has been named the "planned city", according to deliberate strategies, has determined its urban framework and spatial horizons, according to the land use model. Everything that has happened continues to develop over long periods of time, from one master plan to another master plan until the projections of 2030.

Each master plan has its own projections which have studied urban sprawl, population growth and development through many alternatives, which give planners the ability to maneuver to comply with actual spatial plans and numerical plans in the foreseeable future.

These projections have studied water resources, quantity, and supplies for the duration of the plans, which are affected by some factors. One of these is population growth and its urban reflection on the spatial situation, which is the focus of this research.

The main objective of this study is to analyze water projections in relation to population growth, and urban and spatial reflections within the 1970 - 1995 Kuwait Master Plan (KMP2) and 2003 - 2030 Kuwait Master Plan (KMP3).

Key words: Urban sprawl, Population growth, Kuwait Master Plan, Water resources, Kuwait city.

* Dept of Geography, College of Social Sciences, Kuwait university, Kuwait.
** Dept of Geography, College of Social Sciences, Kuwait university, Kuwait.

الأعراض الاكتئابية وعلاقتها بتقدير الذات لدى عينة من تلاميذ دولة قطر

أحمد محمد عبدالخالق*
أسماء عبدالله العطية**
مايسة أحمد النيال***

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين الأعراض الاكتئابية وتقدير الذات، والعوامل المستخرجة من مقاييسهما، وتحديد الفروق بين الجنسين. وقد اختيرت عينة قصدية قوامها 372 من تلاميذ المدارس الإعدادية والثانوية بمدينة الدوحة بدولة قطر، من الذكور (ن = 194) والإناث (ن = 178)، تراوحت أعمارهم بين 14 و15 سنة. طبق عليهم مقياس الاكتئاب متعدد الأبعاد للأطفال والمراهقين من تأليف عبد الخالق، ويقيس ثمانية أبعاد هي: التشاؤم، وعدم التركيز، ومشكلات النوم، وافتقاد اللذة، والتعب، والوحدة، ونقص تقدير الذات، والشكاوى الجسمية. كما طبق مقياس تقدير الذات من تأليف " روزنبيرج ". وأسفرت النتائج عن حصول الإناث على متوسط درجات أعلى جوهرياً من الذكور في الدرجة الكلية للاكتئاب، بالإضافة إلى المقاييس الفرعية الأربعة الآتية: التشاؤم، وافتقاد اللذة، والتعب، والشكاوى الجسمية. واستخرجت معاملات ارتباط دالة إيجابية بين الأبعاد الثمانية لمقياس الاكتئاب، وسلبية بين الأخيرة وتقدير الذات. واستخرج عامل واحد ثنائي القطب سمي "مكونات الاكتئاب مقابل تقدير الذات".

المصطلحات الأساسية: الاكتئاب، تقدير الذات، التشاؤم، عدم التركيز، مشكلات النوم، افتقاد اللذة، التعب، الوحدة، الشكاوى الجسمية، قطر.

---

* قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت.
** قسم العلوم النفسية، كلية التربية، جامعة قطر، قطر.
*** قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، وجامعة بيروت العربية، لبنان.

المقدمة:

تعد دراسة الاكتئاب من الموضوعات التي مازالت تتصدر المراكز الأولى في البحوث النفسية والإكلينيكية؛ فقد أشار "كايسون ستيوارت" Stewart إلى أن الاكتئاب من أكثر الاضطرابات النفسية والعقلية انتشاراً في الحياة المعاصرة، وأنه مازال أكثر الأمراض التي تشغل البال، ويساء تشخيصه في بعض الأحيان. كما يرى الطبيب النفسي "جيرالد كليرمان" Klerman أن الفترة الممتدة قبل الحرب العالمية الثانية وحتى وقت قريب جداً قد أطلق عليها سنوات القلق، ولكننا نعيش الآن في مولد عصر جديد محفوف بالتغيرات السياسية والاقتصادية والعقدية التي من شأنها أن تزيد من معدلات المشقة والضغوط، فضلاً عن تعقد العلاقة بين الكائنات البشرية والبيئية، إلى جانب زيادة الفجوة بين متطلبات الفرد وقدرته على تحقيقها، بالإضافة إلى وقوع هذا العصر تحت وطأة التهديد باندلاع حرب نووية لا تبقي ولا تذر، وتتفاعل هذه المتغيرات الحديثة معاً لتدفعنا إلى عدم الاكتفاء بتسمية هذا العصر بالقلق فقط ولكن بالضغوط، والأحداث الصدمية، والاكتئاب والانقباض أيضاً (انظر: أحمد عبد الخالق، ومايسة النيال، 2002، ص ص 101–102؛ Costin & Draguns, 1989, p. 269).

والاكتئاب حالة انفعالية وقتية أو دائمة، يشعر فيها الفرد بالانقباض والحزن والضيق، وتشيع فيها مشاعر الهم والغم والشؤم، فضلاً عن مشاعر القنوط والجزع واليأس والعجز. وتصاحب هذه الحالة أعراض محددة متصلة بالجوانب المزاجية، والمعرفية، والسلوكية، والجسمية، ومنها نقص الاهتمامات، وتناقص الاستمتاع بمباهج الحياة، وفقد الوزن، واضطرابات النوم والشهية، فضلاً عن سرعة التعب، وضعف التركيز، والشعور بنقص الكفاءة، وانخفاض الجدارة، والأفكار الانتحارية (أحمد عبد الخالق، 1999).

وقد كان هناك اعتقاد قوي بأن الاكتئاب أحد الاضطرابات النفسية التي تصيب الراشدين، ولا يمكن أن يحدث قبل مرحلة الرشد، ولا سيما أن بعض الباحثين أشاروا إلى صعوبة تعرُّف السلوك الاكتئابي لدى الأطفال وبخاصة من تقل أعمارهم عن ست سنوات، وذلك اعتماداً على بعض مقاييس التقويم اللفظي التي قد تفوق قدرة الطفل وإمكاناته (Lefkowitz & Burton, 1978). ومن ثم فقد تأخر الاهتمام باضطرابات الطفولة والمراهقة كثيراً عن نظيرتها لدى الراشدين، على الرغم من حقيقة أن الأطفال الذين يشعرون بالاكتئاب قد لوحظوا، ووصفوا في الدراسات

السابقة منذ قرابة قرن من الزمان (Petti, 1989). وقبل الثمانينيات من القرن الماضي افترض الإكلينيكيون أن صغار الأطفال غير قادرين على الشعور بالاكتئاب الشديد ومعاناته (Comer, 1992, p. 601)، وافترض آخرون أن الطفل ليس لديه القدرة اللفظية للتعبير عن مشاعر الاكتئاب. ولكن هذا الاعتقاد لم يعد مقبولاً ولا سيما بعد تأكد الباحثين في مجالي الطب النفسي للأطفال وعلم النفس الإكلينيكي للطفولة من أن الإصابة بالاكتئاب غير مشروطة بمرحلة عمرية معينة، ويمكن أن يظهر من خلال أنماط مختلفة من الأعراض تمتد من مرحلة الطفولة حتى مرحلة الرشد (Abdel - Khalek, 2003c).

وشهد العقدان الأخيران اهتماماً متزايداً باكتئاب الطفولة والمراهقة، ولم يستأثر باهتمام علم النفس الإكلينيكي للأطفال شيء آخر أكثر من الاكتئاب (Ollendick & Greene, 1990). ودلت الأبحاث على أن الأطفال قبل المراهقة يطورون فعلاً الأعراض التي تشكل زملة الاكتئاب. وأجريت دراسات كثيرة في هذا المجال، ظهر منها مثلاً أن الأطفال المصابين بالاكتئاب يميل أداؤهم إلى أن يكون منخفضاً في كل من المهارات المدرسية والاجتماعية بالمقارنة إلى أقرانهم غير المكتئبين، ويجدون صعوبة في التركيز على الدراسة، ويعانون إعاقة في الذاكرة مما يؤثر في مستواهم الدراسي (Nevid et al., 1997, p. 479)، كما ظهر أن هناك تداخلاً بين الاكتئاب وصعوبات التعلم Learning disabilities (Sethia, Sinha, & Saxena, 1994) وكشفت البحوث التي أجريت على الأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم أن نسبة كبيرة منهم تراوح بين25% و50% يظهرون علامات الاكتئاب (Miezitis, 1992, p. 2).

وترجع خطورة اكتئاب الطفولة- كما يذكر "آل ساراسون"- إلى أنه قد يستمر فترة طويلة نسبياً، وعلى الرغم من أن الأعراض تتحسن عادة عبر الزمن فإن فرص عودة الاضطراب مرتفعة (Sarason & Sarason, 1996, p. 469).

وكشفت الدراسات الحديثة عن تشابهات واختلافات في أعراض الاكتئاب الأساسي بين الأطفال والراشدين، فيشبه الأطفال والمراهقون من سن 7 – 17 الراشدين في كل من: المزاج المكتئب، وفقد القدرة على الاستمتاع والسرور، والتعب، ومشكلات تركيز الانتباه، والتفكير في الانتحار. أما الأعراض التي تختلف عند الأطفال عن الراشدين فهي: المعدلات المرتفعة من محاولات الانتحار،

والإحساس بالذنب لدى الأطفال والمراهقين، في حين أن الأعراض الشائعة لدى الراشدين كما يلي: الأرق في نهاية فترة النوم؛ أي الاستيقاظ المبكر في الصباح قبل أخذ الفرد كفايته منه، وفقد الشهية، وفقد الوزن، والاكتئاب في الصباح الباكر (Davison & Neale, 1996, p. 445). ومن البدهي أن افتقاد اللذة الجنسية بوصفه عرضاً من أعراض الاكتئاب يوجد لدى الراشدين من دون الأطفال.

وقد حدد "جيتلمان – كلاين، وكلاين" (Gitteleman - Klein & Klein, 1975) أربعة أنواع من الاكتئاب لدى الأطفال يشبه الأول منها – إلى درجة كبيرة – الاكتئاب داخلي المنشأ Endogenous depression لدى الراشدين، وهو ذلك النوع من الاكتئاب الذي يظهر دون وجود مثيرات بيئية معينة. ويرتبط النوع الثاني بمواقف الحرمان والضياع وعدم الشعور بالرضا، أما النوع الثالث فيظهر لدى الأطفال الذين يتصف مزاجهم بالتأرجح والتذبذب، وينتج النوع الرابع من المشكلات السلوكية.

ومن أكثر أنواع الاكتئاب شيوعاً في مرحلة الطفولة: الاكتئاب المقنّع Masked depression الذي يتضمن أعراضاً غير مباشرة كفقدان الشهية، والسلوك المنحرف، والاستجابات السلبية نحو الثناء أو اللوم، والفتور، وعدم القدرة على التنبؤ بمدى الإنجاز المدرسي (Quay, Routh, & Shapiro, 1987).

لقد أثبتت البحوث الحديثة العواقب المتعددة لاكتئاب الطفولة والمراهقة، فظهر مثلاً ارتباطه الوثيق بمحاولات الانتحار وتنفيذه فعلاً ؛ حيث يزيد الاكتئاب من خطر الانتحار وبخاصة لدى من تتراوح أعمارهم بين 15 و19 عاماً (Davison & Neale 1996, p. 448). كما أكدت البحوث العلاقة الوثيقة بين اكتئاب الطفولة والمراهقة من جهة، وضعف التحصيل الدراسي من جهة أخرى (انظر للتفصيل: فريح العنزي، 1997). وأثبتت بعض الدراسات الأجنبية والعربية أن العلاقة عكسية بين الاكتئاب لدى الأطفال والمراهقين وكل من الشعور بالأمان، والانبساط، والتفاؤل.

ويرى أصحاب النموذج المعرفي السلوكي للاكتئاب أن المعارف السلبية Negative cognitions التي تتعلق بالذات Self لها أهمية كبيرة بوصفها عوامل سببية في حدوث الاكتئاب وفي انتكاسه (De Raedt, Schacht, Frank, & De Houwer, 2006). ومن ثم فقد أكد عدد من الباحثين الدور المركزي الذي يقوم به تقدير الذات في حدوث الاكتئاب وفي تأثيره في درجة اكتئاب الفرد، وهناك إجماع

بين الباحثين على أن انخفاض تقدير الذات ينتج عنه استهداف الفرد للإصابة بالاكتئاب (Hayes, Harris, & Carver, 2004).

ويعرف تقدير الذات Self-esteem بأنه اتجاه الفرد نحو تقبل ذاته والرضا عنها واحترامها. ومشاعر استحقاق الذات وجدارتها مقوّم أساسي في الصحة النفسية؛ وبناء على ذلك فإن نقص تقدير الذات ومشاعر عدم الجدارة هي أعراض اكتئابية شائعة (جابر عبد الحميد جابر، وعلاء الدين كفافي، 1995، ص 3444).

وتقدير الذات أحد جوانب مفهوم أوسع وأقدم، وهو "مفهوم الذات" Self concept أو هو على الأصح أحد مشتقات هذا المفهوم. وقد بدأ مصطلح تقدير الذات في الظهور في أواخر الخمسينيات، وأخذ مكانه بسرعة في كتابات الباحثين والعلماء إلى جانب المصطلحات الأخرى في نظرية الذات، التي زودت بها النظرية البحوث النفسية وقتذاك من مثل مفهوم الذات الواقعية، الذي يشير إلى إدراك الفرد لذاته كما هي عليه في الواقع، ومفهوم الذات المثالية، الذي يشير إلى الصورة النموذجية التي كان يتمنى المرء أن يرى نفسه على منوالها، ويشير مفهوم تقبل الذات إلى الفرق بين المفهومين السابقين ؛ أي بين ذات الفرد الواقعية وذاته المثالية. ثم ظهر مفهوم "تقدير الذات" الذي أصبح منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات أكثر جوانب مفهوم الذات انتشاراً بين الباحثين (علاء الدين كفافي، 1989).

وإذا كان "روزنبيرج" (Rosenberg, 1965) قد عرف تقدير الذات بأنه اتجاهات الفرد الشاملة نحو نفسه، سواء أكانت سالبة أم موجبة، فإن ذلك يؤكد أن الاتجاه السالب نحو تقدير الذات يعني معاناة الفرد من الأعراض العصابية ومنها الاكتئابية، والعكس صحيح.

الدراسات السابقة:

درس أحمد صالح (1989) عينة من المراهقين (ن = 272)، وظهر ارتباط دال إحصائياً وسالب بين تقدير الذات والاكتئاب لدى الجنسين.

بينت دراسة "روبرتس، ومنرو" (Roberts & Monroe, 1992) أن سمة تقدير الذات لم تكن من العوامل القوية التي تسهم في التنبؤ بأعراض الاكتئاب، وذلك بعد مرور أسبوع واحد من التعرض لضغوط دراسية، بينما كان تباين تقدير الذات (الانحراف المعياري للدرجات عبر ثلاثة أسابيع من التقويم) أحد المنبئات بأعراض

الاكتئاب، وذلك لدى طلاب الجامعة الذين كانوا في الأصل لا يعانون أعراضاً اكتئابية Asymptomatic.

وأظهرت دراسة "روبرتس، وكاسل" (Roberts & Kassel, 1997) تفاعل تقدير الذات مع ضغوط الحياة، وأن هذا التفاعل له القدرة على التنبؤ بأعراض الاكتئاب. وتنطبق هذه النتيجة على الطلاب الذين لا يعانون أعراض الاكتئاب، وكذلك بالنسبة لهؤلاء الذين كانوا يعانون مستويات مرتفعة من الاكتئاب.

وكشفت دراسة على عينة سعودية من طلاب كلية التربية والمعلمين، (محمود عطا، 1993)، ودراسة مصرية على عينة من طلاب كلية التربية النوعية (كمال الشناوي، 1997) عن ارتباط دال إحصائياً وسالب بين الاكتئاب وتقدير الذات.

وكشفت دراسة "أكورديتو، وأكورديتو، وسلاني" (Accordino, Accordino, & Slaney, 2000) العلاقة بين نزعة الكمال Perfectionism وجوانب الصحة النفسية متمثلة في الاكتئاب وتقدير الذات، وقد تكونت عينة الدراسة من (123) تلميذاً من تلاميذ المرحلة الثانوية. وأسفر تحليل الانحدار عن أن المستوى الشخصي للطلاب كان منبئاً بإنجازهم الأكاديمي. كما كشفت الدراسة عن أنه كلما ارتفع المستوى الشخصي للطلاب انخفض الاكتئاب وارتفع تقدير الذات. وأكثر من ذلك، فعندما يخبر الطلاب تناقضاً أو تضارباً بين المستوى الشخصي والأداء الفعلي ترتفع مستويات الاكتئاب وينخفض تقدير الذات.

كما أكدت دراسة كل من "شينج، وفورنهام" (Cheng & Furnham, 2003) أن العلاقة بين الاكتئاب وتقدير الذات علاقة سالبة. وتكونت عينة دراستهما من (234) تلميذاً من تلاميذ المرحلة الثانوية من الذكور (متوسط أعمارهم 18 عاماً)، طبق عليهم قائمة "بيك" للاكتئاب، ومقياس "روزنبيرج" لتقدير الذات.

وقد توصل كل من "موور، وباركر" (Mowrer & Parker, 2004) إلى ارتباط سالب بين قائمة الرضا عن الحياة ومقياسي الاكتئاب والخجل، وارتباط جوهري موجب بين الرضا عن الحياة وتقدير الذات. كما كشفت الدراسة عن ارتباط سالب بين كل من الاكتئاب والخجل وتقدير الذات، وذلك على عينة من طلاب الجامعة (ن = 382) من الذكور والإناث.

وفي دراسة "فوجل" (Vogel, 2004) التي هدفت إلى فحص العلاقة بين كل من الاكتئاب وتقدير الذات ومستوى التدين لدى عينة من المراهقين من الجنسين

(ن = 31 مراهقاً)، تبين عدم ظهور علاقة بين المستويات المرتفعة أو المنخفضة من التدين وكل من الاكتئاب وتقدير الذات.

وقد هدفت دراسة كل من "لوكر، وكروبلي" (Locker & Cropley, 2004) إلى فحص مدى تأثير كل من القلق، والاكتئاب، وتقدير الذات في أداء التلاميذ في الامتحانات المدرسية. وتكونت عينة الدراسة من (520) تلميذاً من تلاميذ المرحلة الثانوية وتلميذاتها، تراوحت أعمارهم بين 13–14 عاماً. أجابوا عن مقاييس التقرير الذاتي للاكتئاب والقلق وتقدير الذات قبل أداء الامتحانات المدرسية وبعدها. وقد أسفرت النتائج عن ظهور فروق جوهرية بين الذكور والإناث في القلق (متوسط الإناث أعلى)، وذلك قبل الامتحانات وبعدها. في حين كان الذكور أكثر تقديراً للذات قبل أداء الامتحانات وبعدها مقارنة بالإناث، كما حصل الذكور على متوسط درجات أقل من نظرائهم من الإناث في متغير الاكتئاب وذلك قبل أداء الامتحان وبعده.

ودرس "بيرمان" (Berman, 2004) مدى قدرة كل من مساندة الوالدين والأصدقاء في التنبؤ بأعراض الاكتئاب وتقدير الذات في مرحلة المراهقة المتأخرة على ضوء نظرية التعلق Attachment theory. وركزت الدراسة على الطلاب حديثي العهد بالبيئة الجامعية (طلاب الفرقة الأولى). وأسفرت الدراسة عن تأثير مساندة الوالدين والأصدقاء في تقدير الذات الموجب، وأن عدم المساندة قد يكون عاملاً مباشراً في ظهور أعراض الاكتئاب.

وكشفت دراسة "آشبي، ورايس، ومارتن" (Ashby, Rice, & Martin, 2006) أن النزعة إلى الكمال غير التكيفية ترتبط سلبياً بتقدير الذات وترتبط إيجابياً بأعراض الاكتئاب، كما أن تقدير الذات يتوسط تأثيرات النزعة إلى الكمال غير التكيفية في أعراض الاكتئاب.

كما درس "كيم، وسيشيتي" (Kim & Cicchetti, 2006) عمليات نسق الذات Self-system وأعراض الاكتئاب لدى عينتين من الأطفال (من 6–11 سنة) الذين أسيئت معاملتهم (ن=142) وعينة ضابطة (ن=109)، فظهر أن الإساءة البدنية ترتبط سلبياً بمستويات تقدير الذات، وأن الإساءة البدنية والإهمال البدني يرتبطان بأعراض الاكتئاب، وأن سوء المعاملة من الناحية الانفعالية تنبئ بالتغيرات في تقدير الذات وفي أعراض الاكتئاب، وقد ظهر بوجه عام أن خبرات سوء المعاملة ترتبط بسوء التوافق مؤخراً.

وفيما يختص بالفروق بين الجنسين في الاكتئاب فقد طبق عبد الخالق وسليمان (Abdel-Khalek & Soliman, 1999) الصيغة الإنجليزية للقائمة العربية لاكتئاب الأطفال على عينة أمريكية من الجنسين (ن = 535) تراوحت أعمارهم بين 11 و18 سنة. وكانت الفروق بين الجنسين والأعراق غير دالة. وقورنت النتائج الأمريكية بالصيغة العربية للمقياس كما طبقت على عينات مصرية وكويتية، فظهر أن الكويتيات لهن أقل متوسط اكتئاب بالمقارنة إلى المصريين والأمريكيين.

وفي وقت أحدث طبق عبد الخالق (Abdel-Khalek, 2003a) المقياس العربي لاكتئاب الأطفال على عينة من الأطفال والمراهقين الكويتيين من تلاميذ المدارس وتلميذاتها (ن = 6108) ممن تراوحت أعمارهم بين 10 و18 سنة. وظهرت فروق بين الجنسين في الاكتئاب في الأعمار 10، و 11، و12، و13 سنة فقط؛ حيث كان متوسط الذكور أعلى من الإناث، وكان معدل الانتشار 3,2%، و 4,4% لدى الذكور والإناث على التوالي.

وقد استخدم عبد الخالق (Abdel-Khalek, 2003b) عينة أردنية قوامها 637 من أطفال المدارس في المرحلة العمرية من 13 – 15 سنة، وحصلت البنات على درجات أعلى جوهرياً من أقرانهن الذكور في القائمة العربية لاكتئاب الأطفال، ووصل معدل انتشار الأعراض الاكتئابية لدى الأولاد إلى 2,8%، وعند البنات إلى 5,4%. وفي دراسة مصرية على عينة كبيرة (ن=3133) حصلت البنات على متوسط في الأعراض الاكتئابية أعلى من الأولاد المناظرين لهن في العمر (11 سنة) (أحمد عبد الخالق، والسيد عبد الغني، 2005).

يتضح مما سبق أن معظم الدراسات التي عرضنا لها قد كشفت عن العلاقة الجوهرية السالبة بين الاكتئاب وتقدير الذات، فضلاً عن أن بعض الدراسات قد حددت متغيرات تؤثر مباشرة في ارتفاع أعراض الاكتئاب أو انخفاضها، ومن هذه المتغيرات: تقدير الفرد لذاته سواء أكان هذا التقدير إيجابياً أم سلبياً، والنزعة إلى الكمال، والدافعية للإنجاز، والعلاقات الأسرية، والمساندة، وضغوط الحياة، والرضا عن الحياة، وسوء المعاملة والإساءة البدنية. وتجدر الإشارة إلى ندرة الدراسات في هذا المجال على المجتمع القطري.

وتهدف هذه الدراسة إلى فحص الفروق بين عينتين من التلاميذ والتلميذات في دولة قطر في كل من الاكتئاب بأبعاده الثمانية وتقدير الذات، فضلاً عن تعرف

العلاقة بين هذه المتغيرات، والبناء العاملي لمقاييسها في كل عينة من عينتي الدراسة على حدة.

واعتماداً على الدراسات السابقة وضعت الفروض الآتية التي تهدف هذه الدراسة التحقق منها.

فروض الدراسة:

1 – هناك فروق جوهرية بين الجنسين في كل من الاكتئاب بأبعاده الثمانية وتقدير الذات.

2 – العلاقة جوهرية موجبة بين الدرجة الكلية للاكتئاب وأبعاده الثمانية، وجوهرية سالبة بين الاكتئاب بأبعاده الثمانية وتقدير الذات.

3 – تنتظم متغيرات الدراسة في عامل واحد ثنائي القطب لدى عينتي الدراسة كل على حدة.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام مصطلح "الاكتئاب" في هذه الدراسة يعد استخداماً مجازياً، ومن الأفضل أن يستبدل بالاكتئاب مصطلح "الأعراض الاكتئابية"، ولكن الباحثين فضلوا استخدام مصطلح "الاكتئاب" فقط بهدف الإيجاز.

المنهج والإجراءات

أولاً – عينة الدراسة:

اختيرت عينة قصدية متاحة ضمت (372) تلميذاً من تلاميذ المدارس الإعدادية والثانوية بمدينة الدوحة بدولة قطر، منهم (194) تلميذاً، و(178) تلميذة، وقد استمد أفراد العينة من المدارس الأربع الآتية: اليرموك الإعدادية المستقلة للبنين، والتقنيات الثانوية للبنين، وأم معبد الإعدادية للبنات، والبيان الثانوية للبنات. وتراوحت أعمار أفراد العينتين بين 14 و15 عاماً. وقد بلغ متوسط أعمار عينة الذكور 15,37± 1,16 بينما بلغ متوسط أعمار عينة الإناث 15,06 ± 0,94.

ثانياً – أدوات الدراسة:

1 – مقياس الاكتئاب متعدد الأبعاد للأطفال والمراهقين:

وضع عبد الخالق (Abdel-Khalek, 2003c) هذا المقياس مستنداً إلى النتائج العاملية التي استخلصت من الدراسات على ثماني دول طبقت فيها القائمة العربية لاكتئاب الأطفال (عبد الخالق، 1999). واعتماداً على هذه الدراسات وغيرها حددت

الأبعاد الأساسية لاكتئاب الأطفال والمراهقين، ثم وضعت لها بنود مناسبة. ويشتمل المقياس في صيغته الأخيرة على ثمانية أبعاد: التشاؤم، وعدم التركيز، ومشكلات النوم، وافتقاد اللذة، والتعب، والوحدة، ونقص تقدير الذات، والشكاوى الجسمية.

ويتكون المقياس من ثمانية أبعاد يقيسها 40 بنداً، يجاب عن كل منها على أساس مقياس ثلاثي الأوزان: لا، أحياناً، كثيراً. ويقاس كل بعد من الأبعاد الثمانية بخمسة بنود، تتراوح الدرجة الممكنة على كل منها بين 5 و15، في حين تتراوح الدرجة الكلية على المقياس بين 40 و120. وتشير الدرجة المرتفعة إلى اكتئاب مرتفع بالنسبة للدرجة الكلية على المقياس، كما تشير الدرجة المرتفعة على كل بعد من الأبعاد الثمانية إلى ارتفاع الدرجة تبعاً لاسم كل بعد من مثل: التشاؤم، وعدم التركيز، ومشكلات النوم... وهكذا.

وقد وصل معامل ثبات ألفا لهذا المقياس (0,92) لدى عينة من الذكور والإناث الكويتيين (ن = 650)، في حين بلغ معامل إعادة تطبيق المقياس (0,84) لدى عينة من الذكور والإناث الكويتيين (ن = 245)، وتشير هذه المعاملات إلى ارتفاع ثبات المقياس. ووصل الصدق المرتبط بالمحك إلى (0,83)؛ حيث حسب الارتباط بين مقياس الاكتئاب موضع الدراسة وقائمة اكتئاب الأطفال من وضع كوفاكس Kovacs (ن = 227)، بينما وصل الارتباط بمقياس التقدير الذاتي لاكتئاب الأطفال إلى (0,75) (ن=278) لدى التلاميذ والتلميذات الكويتيين، وهي معاملات دالة عند مستوى 0,01 تشير إلى صدق مرتفع للمقياس (انظر: Abdel-Khalek, 2003c).

2 - مقياس "روزنبيرج" لتقدير الذات:

استخدمت الصيغة العربية من مقياس تقدير الذات Self- Esteem Scale من وضع "روزنبيرج" (Rosenberg, 1965a, 1987)، وهو واحد من أكثر المقاييس استخداماً لقياس تقدير الذات لدى المراهقين والراشدين. وينظر "روزنبيرج" إلى تقدير الذات على أنه مفهوم أحادي البعد يعكس فكرة الشخص العامة عن خبراته الشخصية وتقويم خصاله الذاتية. والمقياس مختصر، وسهل التطبيق والتصحيح، ويفيد في كثير من الجلسات الإكلينيكية والإرشادية (Glaus, 1999, p. 462). وعلى الرغم من أن هذا المقياس وضع أصلاً ليقيس المشاعر العامة المرتبطة بالجدارة الشخصية أو قبول الذات Self-acceptance لدى المراهقين فإنه أصبح يستخدم فيما بعد مع عينات متعددة ومنها عينات الراشدين.

ويشمل مقياس تقدير الذات عشرة بنود، ويحتاج تطبيقه إلى زمن قصير، وهو

أحادي البعد، وله صدق ظاهري. ويطلب هذا المقياس من المبحوث أن يقرر مشاعره بالنسبة لنفسه بشكل مباشر. واستخدم الباحثون بدائل متعددة للإجابة، واستخدمت هذه الدراسة صيغة إجابة خماسية، تبدأ من "لا" (1) إلى "كثيراً جداً" (5)، ويتراوح مدى الدرجات بين 10 و 50. وتشير الدرجة العليا إلى ارتفاع تقدير الذات. وقد برهنت البحوث الأجنبية على ثبات هذا المقياس وصدقه (Blascovich & Tomaka, 1991). وهذا المقياس من ترجمة أحمد عبد الخالق (غير منشور). وقد وصل معامل ثبات ألفا لهذا المقياس على عينات عربية إلى 0,88، و0,87 لدى الذكور والإناث على التوالي (ن = 450).

ثالثاً – إجراءات التطبيق:

طبقت مقاييس الدراسة السابق عرضها في جلسات جمعية في الصفوف المدرسية، ضم كل منها عدداً يتراوح بين 30–35 تلميذاً وتلميذة. ولم يجبر أي من التلاميذ على التطوع في الدراسة.

رابعاً – الأساليب الإحصائية:

استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1 – المتوسطات والانحرافات المعيارية.

2 – اختبار "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات.

3 – معاملات ارتباط بيرسون من الدرجات الخام مباشرة.

4 – التحليل العاملي من الرتبة الأولى بطريقة المكونات الأساسية "لهوتيلنج". وقد اتخذ محك "كايزر" الذي يحدد العامل الدال بأنه ما يزيد الجذر الكامن له على 1,0 (SPSS, 1990).

نتائج الدراسة:

نعرض فيما يلي للنتائج التي أسفرت عنها الدراسة.

أولاً – نتائج الفرض الأول:

نص الفرض الأول من فروض الدراسة على ما يلي: "هناك فروق جوهرية بين الجنسين في كل من الاكتئاب بأبعاده الثمانية، وتقدير الذات". وللتحقق من هذا الفرض حسب اختبار "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات. ويبين جدول (1) الإحصاءات الوصفية والفروق بين عينتي الذكور والإناث في متغيرات الدراسة.

جدول (1): المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) وقيم "ت" لمتغيرات الدراسة لدى عينتي الذكور (ن = 194) والإناث (ن = 178)

المقاييس	ذكور		إناث		قيمة "ت"
	م	ع	م	ع	
1- الاكتئاب (الكلية)	64,76	14,21	69,41	14,32	*3,14
2- التشاؤم	8,41	2,21	9,07	2,33	*2,80
3- عدم التركيز	8,58	2,36	8,50	2,37	0,314
4- مشكلات النوم	8,91	2,36	9,29	2,40	1,55
5- افتقاد اللذة	8,38	2,52	9,72	2,52	*5,14
6- التعب	9,12	2,21	10,07	2,31	*4,04
7- الوحدة	6,77	2,30	6,79	1,96	0,83
8- نقص تقدير الذات	7,15	2,19	7,31	2,12	0,713
9- الشكاوى الجسمية	7,45	2,44	8,66	2,62	*4,60
10- تقدير الذات	39,30	8,77	40,33	6,60	1,26

* "ت" دالة عند مستوى 0,01 عندما تكون ⩾ 2,61.

يتضح من جدول (1) حصول عينة الإناث على متوسط درجات أعلى جوهرياً من نظرائهن الذكور في الدرجة الكلية لمقياس الاكتئاب، وكذلك أربعة من مقاييس الاكتئاب الفرعية وهي: التشاؤم، وافتقاد اللذة، والتعب، والشكاوى الجسمية. وكانت قيمة "ت" دالة عند مستوى 0,01، ومن ثم فقد تحقق الفرض الأول بشكل جزئي.

ثانياً – نتائج الفرض الثاني:

ينص هذا الفرض على أن: "العلاقة جوهرية موجبة بين الدرجة الكلية للاكتئاب وأبعاده الثمانية، وجوهرية سالبة بين الاكتئاب بأبعاده الثمانية وتقدير الذات". وقد حسبت معاملات ارتباط "بيرسون" من الدرجات الخام، ويبين جدول (2) معاملات الارتباط بين مقاييس الدراسة. ومن ملاحظة جدول (2) نجد أن جميع معاملات الارتباط المتبادلة بين الدرجة الكلية لمقياس الاكتئاب وأبعاده الثمانية دالة إحصائياً عند مستوى 0,01 وإيجابية، كما ارتبطت الدرجة الكلية لمقياس الاكتئاب وأبعاده الثمانية سلباً بمقياس تقدير الذات لروزنبيرج، وكانت معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى 0,01.

ومن ثم فقد تحقق الفرض الثاني من فروض الدراسة بشكل كلي.

جدول (2): معاملات الارتباط المتبادلة بين مقاييس الدراسة لدى الذكور (ن=194؛ المثلث العلوي) والإناث (ن=178؛ المثلث السفلي)*

المتغيرات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
1 – الدرجة الكلية للاكتئاب	–	0,819	0,677	0,754	0,846	0,766	0,759	0,814	0,674	0,576–
2 – التشاؤم	0,829	–	0,458	0,621	0,707	0,555	0,581	0,657	0,443	0,514–
3 – عدم التركيز	0,674	0,492	–	0,413	0,490	0,524	0,395	0,449	0,400	0,348–
4 – مشكلات النوم	0,773	0,595	0,451	–	0,558	0,516	0,479	0,544	0,472	0,438–
5 – افتقاد اللذة	0,882	0,765	0,497	0,606	–	0,626	0,641	0,732	0,407	0,506–
6 – التعب	0,753	0,580	0,495	0,519	0,632	–	0,434	0,572	0,471	0,440–
7 – الوحدة	0,670	0,479	0,292	0,424	0,607	0,428	–	0,626	0,478	0,366–
8 – نقص تقدير الذات	0,812	0,666	0,517	0,558	0,715	0,491	0,550	–	0,416	0,627–
9 – الشكاوى الجسمية	0,730	0,498	0,372	0,557	0,575	0,464	0,419	0,515	–	0,277–
10 – تقدير الذات	0,543–	0,389–	0,358–	0,357–	0,494–	0,359–	0,405–	0,632–	0,360–	–

* جميع معاملات الارتباط دالة عند مستوى 0,01 وما بعده.

ثالثاً – نتائج الفرض الثالث:

ينص هذا الفرض على ما يلي: "تنتظم متغيرات الدراسة في عامل واحد ثنائي القطب لدى عينتي الدراسة كل على حدة".

وللتحقق من صحة هذا الفرض أجري التحليل العاملي لمعاملات الارتباط المتبادلة بين مقياس الاكتئاب بأبعاده الثمانية وتقدير الذات؛ لتحديد البناء العاملي لمتغيرات الدراسة. ويبين جدول (3) العامل الوحيد المستخرج لدى الذكور والإناث القطريين كل على حدة.

جدول (3): العامل المستخرج من تحليل الارتباطات بين مقاييس الدراسة، والشيوع h^2 والنسبة الكلية للتباين لدى عينتي الذكور (ن=194) والإناث (ن=178)

العامل / المتغيرات	عامل الذكور	الشيوع	عامل الإناث	الشيوع
1- التشاؤم	0,830	0,689	0,824	0,679
2- عدم التركيز	0,651	0,423	0,655	0,430
3- مشكلات النوم	0,747	0,559	0,755	0,571
4- افتقاد اللذة	0,853	0,727	0,886	0,784
5- التعب	0,762	0,580	0,738	0,545
6- الوحدة	0,748	0,559	0,680	0,463
7- نقص تقدير الذات	0,844	0,712	0,843	0,711
8- الشكاوى الجسمية	0,630	0,397	0,704	0,496
9- تقدير الذات	0,669-	0,447	0,634-	
الجذر الكامن	5,09		5,08	
نسبة التباين	%56,60		%56,46	

أسفر التحليل العاملي للمصفوفة الارتباطية عن ظهور عامل واحد لدى عينة الذكور استوعب 56,60% من التباين المشترك، وانسحب الأمر ذاته على عينة الإناث؛ حيث استوعب العامل المستخلص 56,46% من التباين المشترك. وهما عاملان ثنائيا القطب، ونقترح تسميتهما "مكونات الاكتئاب مقابل تقدير الذات". ومن ثم فقد تحقق الفرض الثالث للدراسة بشكل كلي.

مناقشة النتائج

تحقق الفرض الأول لهذه الدراسة بصورة جزئية؛ فقد ظهرت فروق جوهرية عند مستوى 0,01 بين الجنسين في الدرجة الكلية لمقياس الاكتئاب، بالإضافة إلى أبعاد الاكتئاب الفرعية الأربعة الآتية: التشاؤم، وافتقاد اللذة، والتعب، والشكاوى الجسمية؛ حيث حصلت عينة الإناث على متوسط درجات أعلى جوهرياً من نظرائهن من الذكور. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات كثيرة (انظر: بدر الأنصاري، 1997؛ سلوى عبد الباقي، 1992؛ عويد المشعان، 1995).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك كثيراً من الجدل والتضارب الذي يحيط مسألة الفروق بين الجنسين في اكتئاب الطفولة والمراهقة؛ فالنتائج غير مستقرة في هذا الصدد. ومصداقاً لذلك فقد توصل "عبد اللطيف" في دراسة لانتشار الاكتئاب على عينة من الأطفال الكويتيين بعد العدوان العراقي إلى أن الذكور كانوا أكثر اكتئاباً من الإناث (Abdullatif, 1995). ويتفق مع هذه النتيجة دراسة توفيق عبد المنعم توفيق (1999) التي كشفت عن الارتفاع الجوهري لمتوسط الاكتئاب لدى الذكور مقارنةً بالإناث ما بين 13 – 15 سنة في مملكة البحرين (ن = 570). وعلى العكس من ذلك في دراسة عبد الخالق حيث حصلت التلميذات المصريات والكويتيات على متوسط درجات أعلى من التلاميذ على مقياس الاكتئاب(Abdel-Khalek, 1993, 2003 a). وتتفق هذه النتيجة الأخيرة كذلك مع دراسة مدحت عبد اللطيف (1989) على عينة مصرية، ودراسة أخرى على عينة سورية (ن = 701) من الجنسين تراوحت أعمارهم بين 13 و 16 سنة؛ حيث حصلت الإناث على متوسط درجات على المقياس العربي لاكتئاب الأطفال أعلى جوهرياً من الذكور (أحمد عبد الخالق، وسامر رضوان، 1999). في حين لم تظهر فروق بين الجنسين في عينة أمريكية (Abdel-Khalek & Soliman, 2002). وعندما قارن "عبد الخالق" (2003 a) نتائج دراسته بتلك التي توصل إليها عبد اللطيف (1995) على عينات من الأطفال الكويتيين أشار إلى أن الفروق بين الدراستين قد ترجع إلى عامل الزمن، حيث نشرت الدراسة الأولى في عام 1995 (أجريت بعد سنتين من العدوان العراقي)، في حين أجريت دراسته بعد أحد عشر عاماً من العدوان؛ بمعنى أن الأحداث السياسية التي ألمت بالبلاد يمكن أن يكون لها دور في هذه النتائج المتضاربة. كما أكد عبدالخالق أهمية حسم مثل هذه القضايا التي تتسم بعدم الاستقرار بمزيد من التحليل والبحث.

وتؤكد نتيجة الدراسة الحالية أن الإناث – بوجه عام – أكثر اكتئاباً من الذكور علماً بأن العينة التي أجريت عليها هذه الدراسة عينة قطرية ؛ أي أنها تتشابه بدرجة كبيرة مع العينات الكويتية والخليجية بوجه عام، وأن الفروق – إن وجدت – هي فروق ثقافية فرعية باعتبار أن لكل مجتمع عربي ثقافته الفرعية الخاصة به.

وعلى أية حال فإن النتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسة تبدو منطقية مع الظروف المحيطة بمجتمعاتنا العربية التي مازالت تفرض القيود على الإناث وتحدد أدوارهن، إلى جانب استحسانها للدور الذي يمارسه الذكر في مختلف جوانب الحياة. وتتسق نتيجة هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة كل من: حصة فخرو، ومايسة النيال، وآمنة تركي (1998) على عينات قطرية من تلاميذ المدارس وتلميذاتها بدولة قطر، وكذلك دراسات عربية أخرى (انظر: Abdel-Khalek, 1993a; Eysenck & Abdel-Khalek, 1989).

ومن استقراء جدول (1) يتضح ظهور فروق جوهرية بين عينتي الدراسة في بعد التشاؤم (وهو أحد الأبعاد الثمانية لمقياس الاكتئاب)؛ حيث حصلت الإناث على متوسط درجات أعلى جوهرياً من نظرائهن الذكور. وهذه النتيجة تتسق مع ما سبق الإشارة إليه فيما يتعلق بعدم استقرار النتائج الخاصة بمسألة الفروق بين الجنسين. فلم تكشف دراسة أحمد عبد الخالق (1998)– على سبيل المثال – عن ظهور فروق جوهرية بين عينتي الذكور والإناث في مقياس التشاؤم، في حين حصلت الإناث الكويتيات على متوسط درجات أعلى من نظرائهن الذكور الكويتيين في المقياس الفرعي: التشاؤم من مقياس الاكتئاب (Abdel-Khalek, 2003c). وعلى أية حال يمكن تفسير هذه النتيجة على ضوء الضغوط التي تفرض على الإناث بصفة عامة، وربما لعدم تكافؤ الفرص، والأسلوب غير التكيفي للمواجهة والضيق النفسي (Boland & Cappeliez, 1997). وينسحب الأمر ذاته فيما يتعلق بالمقياس الفرعي: افتقاد اللذة؛ حيث حصلت الإناث على متوسط درجات أعلى جوهرياً من الذكور، فالمجتمع القطري مجتمع محافظ إلى درجة كبيرة، ومن ثم يفرض على الأنثى كثيراً من الضغوط التي تقمع رغباتها وأمنياتها في الترويح عن نفسها.

كما حصلت الإناث على متوسط درجات أعلى جوهرياً من نظرائهن الذكور في المقياسين الفرعيين: التعب والأعراض الجسمية من مقياس الاكتئاب. وتتسق هذه النتيجة مع ما توصل إليه "عبد الخالق" (Abdel-Khalek, 2003c) على عينات

كويتية من المراهقين والمراهقات. وهذه النتيجة التي كشفت عنها هذه الدراسة يمكن أن تفسر بأن التغيرات البيولوجية التي تعتري الأنثى في مرحلة المراهقة قد تكون مسؤولة عن معاناتها من التعب والإجهاد من أقل مجهود، فضلاً عما ينتابها من أعراض وشكاوى جسمية. ويصاحب هذه التغيرات الهرمونية تغيرات انفعالية ومزاجية يمكن أن تؤثر في البناء الشخصي للفتاة المراهقة مما يجعلها أكثر تذبذباً، وسلبية، واكتئاباً (انظر: أحمد عبد الخالق، ومايسة النيال، 2004؛ سماح أحمد الذيب، وأحمد عبد الخالق، 2006).

وقد تحقق الفرض الثاني من فروض الدراسة بشكل كلي، ويشير إلى العلاقة الجوهرية الموجبة بين الأبعاد الثمانية لمقياس الاكتئاب والدرجة الكلية للمقياس، فضلاً عن العلاقة السالبة بينها وبين تقدير الذات. ويعد الارتباط الجوهري بين الدرجة الكلية لمقياس الاكتئاب وأبعاده الثمانية منطقياً، فهذه الأبعاد تعبر بوضوح عن الخواص الأساسية للاكتئاب. ومن الممكن أن يدل ذلك على الاتساق المرتفع في الارتباط بين هذه الأبعاد الثمانية ومجموعها الكلي، بما يعني ارتفاع الاتساق الداخلي للمقياس.

كما يعد الارتباط السالب بين الاكتئاب بأبعاده الثمانية جميعاً وتقدير الذات هو الآخر منطقياً، فقد أكدت الدراسات العلاقة السلبية الوثيقة بين الاكتئاب وتقدير الذات لدى عينات مختلفة (انظر: De Man, Gutierrez, & Sterk, 2001; Hayes, Harris, & Carver, 2004; Galambos, Barker, & Krahn, 2006; Groholt, Ekeberg, Wichstrom, & Haldosen, 2005; Prelow, Weaver, & Swenson, 2006; Trzesniewski et al., 2006). إن من بين الملامح الأساسية التي تدل على أن شخصاً ما لديه تقدير هش وضعيف عن ذاته أنه يرى كل الأحداث والخبرات غير مناسبة لإحساسه بذاته، ومن ثم فإن مثل هؤلاء الأشخاص يتفاعلون بشدة مع مثل هذه الأحداث، ويكون تقديرهم لأنفسهم غير ثابت، فنجدهم دائماً متأهبين ومستعدين للدفاع عن أنفسهم من أي خطر أو تهديد محتمل. وهؤلاء الذين لا يتمتعون بثبات في تقديرهم لأنفسهم يشعرون بتقلب في المزاج وضيق وقلق ومشاعر سلبية نحو أحداث الحياة (Greenier et al., 1999).

ووفقاً لدراسات " فيلكر" في بناء الجوانب الإيجابية للذات، فإن الفرد إذا شعر بالاستحقاق والجدارة والكفاءة والإقبال على الحياة والتفاؤل والانتماء فإن تقديره لنفسه يكون إيجابياً (Felker 1974, pp. 202-207)، في حين أن الفرد إذا كان منهكاً، ومتعباً،

ووحيداً، ومتشائماً، ومعرضاً لأحداث غير سارة بشكل دائم فسوف يكون تقديره لنفسه سالباً وضعيفاً. فقد كشفت دراسة "روبرتس، ومونرو" (Roberts & Monroe, 1992) عن مدى تأثير الضغوط الحياتية في تقدير الفرد لذاته، وأن تقدير الذات المنخفض كان منبئاً بتعرض الفرد للإصابة بأعراض الاكتئاب وليس أعراض القلق.

كما تحقق الفرض الثالث من فروض الدراسة بشكل كلي، ويشير إلى انتظام متغيرات الدراسة في عامل واحد ثنائي القطب لدى عينتي الدراسة كل على حدة، فقد كشفت الدراسة عن استخلاص عامل واحد للذكور، ومثله للإناث يتضمن كل منهما الاكتئاب بأبعاده الثمانية مقابل تقدير الذات، ومن الملاحظ أن التشابه كبير بين تشبعات عاملي الذكور والإناث. وتشير هذه النتيجة إلى إمكان وضع الاكتئاب في إطار عاملي يتضمن متغير تقدير الذات في درجته المنخفضة.

ومن الممكن أن نخلص من نتائج هذه الدراسة إلى أن المقاييس المستخدمة ذات كفاءة سيكومترية كما استخدمت على عينة كبيرة الحجم من المجتمع القطري، علماً بأن الدراسات في هذا المجال على هذا المجتمع قليلة. كما أن النتيجة الأساسية لهذه الدراسة، وهي الارتباط الدال والسلبي بين الاكتئاب وتقدير الذات، تتسق مع عدد كبير من الدراسات السابقة. ويوصي القائمون بهذه الدراسة بضرورة وضع برامج سلوكية معرفية تهدف إلى تنمية سمة تقدير الذات لدى الأطفال والمراهقين، ويعد ذلك خطوة مهمة في سبيل تخفيض معدلات الإصابة بالاكتئاب.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى حدود هذه الدراسة؛ فعلى الرغم من أنها استخدمت عينة كبيرة الحجم (ن = 372) فإن المدى العمري لأفرادها يعد صغيراً (تراوحت أعمارهم بين 14 و 15 سنة)؛ ومن ثم نوصي بتكرارها على عينات ذات مدى عمري أوسع، وذلك منوط بدراسة أخرى.

المراجع:

أحمد صالح (1989). تقدير الذات وعلاقته بالاكتئاب لدى عينة من المراهقين. **الكتاب السنوي في علم النفس**، 6: 104 –127.

أحمد عبد الخالق (1998). التفاؤل والتشاؤم وقلق الموت: دراسة عاملية. **دراسات نفسية**، 8: 361 – 374.

أحمد عبد الخالق (1999). القائمة العربية لاكتئاب الأطفال: عرض للدراسات على ثمانية مجتمعات. **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت 37: 103–123.

أحمد عبد الخالق (غير منشور). الصيغة العربية لمقياس " روزنبيرج " لتقدير الذات.

أحمد عبد الخالق، والسيد عبد الغني (2005). معدلات انتشار الاكتئاب لدى عينة من الأطفال المصريين. **مجلة الطفولة العربية**، المجلد 6، العدد 23: 8-25.

أحمد عبد الخالق، وسامر رضوان (1999). تقنين مبدئي للقائمة العربية لاكتئاب الأطفال على عينات سورية. **المجلة التربوية**، المجلد 14: 29-58.

أحمد عبد الخالق، ومايسة النيال (2002). الاكتئاب لدى مجموعات عمرية مختلفة من الأطفال. في: أحمد عبد الخالق، ومايسة النيال (محرران) **سلسلة بحوث في الشخصية وعلم النفس المرضي: دراسات في شخصية الطفل العربي**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، المجلد الأول: 101-136.

أحمد عبد الخالق، ومايسة النيال (2004). سن البلوغ وعلاقته بأبعاد الشخصية لدى الفتيات. في: أحمد عبد الخالق، ومايسة النيال (محرران) **سلسلة بحوث في الشخصية وعلم النفس المرضي: دراسات في نفسية المرأة**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، المجلد الثالث: 13-42.

بدر محمد الأنصاري (1997). **الاكتئاب والعدوان العراقي: دراسة لمعدلات الانتشار في المجتمع الكويتي**. الكويت: مكتب الإنماء الاجتماعي.

توفيق عبد المنعم توفيق (1999). المكونات العاملية للاكتئاب لدى عينة من تلاميذ وتلميذات المرحلة الإعدادية بدولة البحرين. **المجلة التربوية**، جامعة الكويت، المجلد 13، العدد 52: 173-200.

جابر عبد الحميد جابر، وعلاء الدين كفافي (1995). **معجم علم النفس والطب النفسي** (ج 7). القاهرة: دار النهضة العربية.

حصة عبد الرحمن فخرو، ومايسة أحمد النيال، وآمنة عبد الله تركي (1998). بعض المتغيرات النفسية لدى مجموعات عمرية مختلفة من تلاميذ وتلميذات المدارس بدولة قطر (دراسة ارتقائية ارتباطية). ندوة علم النفس وآفاق التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، 11-13 مايو 1998، كلية التربية، جامعة قطر.

سلوى عبد الباقي (1992). الاكتئاب بين تلاميذ المدارس. **دراسات نفسية**، 2 (3): 437-479.

سماح أحمد الذيب، وأحمد عبد الخالق (2006). زملة التعب المزمن وعلاقتها بكل من القلق والاكتئاب لدى عينة من طلاب جامعة الكويت. **دراسات نفسية**، 16: 113 - 135.

علاء الدين كفافي (1989). تقدير الذات في علاقته بالتنشئة الوالدية والأمن النفسي: دراسة في عملية تقدير الذات. **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، جامعة الكويت 7: 101 - 128.

عويد سلطان المشعان (1995). دراسة الفروق في الاكتئاب بين المراهقين والشباب في الكويت. **المجلة التربوية**، جامعة الكويت، المجلد 10، العدد 37: 127-148.

فريح عويد العنزي (1997). الاكتئاب وعلاقته بالتحصيل الدراسي لدى عينة من طلاب الصف الرابع المتوسط بدولة الكويت. **المجلة التربوية**، جامعة الكويت، العدد 45، المجلد 12: 157-180.

كمال أحمد الشناوي (1997). تقدير الذات وعلاقته بكل من القلق والاكتئاب والخجل الاجتماعي

لدى طلاب كلية التربية النوعية جامعة المنصورة. مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية، العدد 28: 9 – 39.

محمود عطا (1993). تقدير الذات وعلاقته بالوحدة النفسية والاكتئاب لدى طلاب الجامعة. دراسات نفسية، 3: 269 – 287.

مدحت عبداللطيف (1989). العلاقة بين الاكتئاب وتقدير الذات لدى الأطفال: دراسة عاملية. الكتاب السنوي في علم النفس، 6: 86 – 103.

Abdel-Khakek, A. M. (1993). The construction and validation of the Arabic Children's Depression Inventory. *European Journal of Psychological Assessment*, 9: 41-50.

Abdel-Khalek, A. M. (2003a). Assessment and prevalence rates of depressive symptoms in a Kuwaiti sample of school children and adolescents. *Journal of Arab Children*, 5: 102-117.

Abdel-Khalek, A. M. (2003b). Prevalence of childhood depression in a sample from Jordan. *Arabic Studies in Psychology*, 2 (2): 5-15.

Abdel-Khalek, A. M. (2003c). The multidimensional child and adolescent depression scale: Psychometric properties. *Psychological Reports*, 93: 544-560.

Abdel-Khalek, A. M., & Soliman, H. H. (1999). A cross-cultural evaluation of depression in children in Egypt, Kuwait, and the United States. *Psychological Reports*, *85*: 973-980.

Abdel-Khalek, A. M., & Soliman, H.H. (2002). Sex differences in symptoms of depression among American children and adolescents. *Psychological Reports*, *90*: 185-188.

Abdullatif, H. I. (1995). Prevalence of depression among middle school Kuwaiti students following the Iraqi invasion. *Psychological Reports*, *77*: 643-649.

Accordino, D. B., Accordino, M. P., & Slaney, R. B. (2000). An investigation of perfectionism, mental health, achievement, and achievement motivation in adolescents. *Psychology in the School, 37: 535-545.*

Ashby, J., Rice, K., & Martin, J. (2006). Perfectionism, shame, and depressive symptoms. *Journal of Counseling and Development, 84:* 148-156.

Berman, A. S. (2004). Parental and peer support as predictors of depression and self-esteem among late adolescents: An attachment theory perspective. *Dissertation Abstracts International, Section. B: The Sciences and Engineering*, 65: 2613.

Blascovich, J., & Tomaka, J. (1991). Measures of self-esteem. In J.P. Robinson, P.R. Shaver, & L.S. Rightsman (Eds.), *Measures of personality and social psychological attitudes* (Vol. 1; pp. 115-160). San Diego: Academic Press.

Boland, A., & Cappeliez, P. (1997). Optimism and neuroticism as predictors of coping and adaptation in older women. *Personality and Individual Differences, 22*: 909-919.

Cheng, H., & Furnham, A. (2003). Personality, self-esteem, and demographic predictions of happiness and depression. *Personality and Individual Differences, 34*: 921-942.

Comer, R.J. (1992). *Abnormal psychology*. New York: W.F. Freeman.

Costin, F., & Draguns, J. (1989). *Abnormal psychology: Patterns, issues, interventions.* New York: Wiley.

Davison, G. C., & Neale, J. M. (1996). *Abnormal psychology* (6th ed.). New York: Wiley.

De Man, A. F., Gutierrez, B. I. B., & Sterk, N. (2001). Stability of self-esteem as moderator of the relationship between level of self-esteem and depression. *North American Journal of Psychology, 3*: 303-308.

De Raedt, R., Schacht, R., Frank, E., & De Houwer, J. (2006). Self-esteem and depression revisited: Implicit positive self-esteem in depressed patients? *Behavior Research and Therapy, 44*: 1017-1028.

Eysenck, S. B. G., & Abdel-Khalek, A. M. (1989). A cross cultural study of personality: Egyptian and English children. *International Journal of Psychology, 24*: 1-11.

Felker, D.W. (1974). *Building postitive self-concept*. Minneapolis: Burgess.

Galambos, N., Barker, E., & Krahn, H. (2006). Depression, self-esteem, and anger in emerging adulthood: Seven-year trajectories. *Developmental Psychology, 42:* 350-365.

Gittelman-Klein, & Klein, D. F. (1975). Are behavior and psychometric changes elevated in hyperactive children? *International Journal of Mental Health, 4*: 182-198.

Glaus, K. (1999). Measuring self-esteem. In C. J. Carlock (Ed.), *Enhancing self-esteem* (3rd ed.; pp. 457-475), Philadelphia, PA: Taylor & Francis.

Greenier, K. D., Kernis, M. H., McNamara, C. W., Waschull, S. B., et al. (1999). Individual differences in reactivity to daily events: Examining the roles of stability and level of self-esteem. *Journal of Personality, 67*: 185-207.

Groholt, B., Ekeberg, O., Wichstom, L., & Haldorsen, T. (2005). Suicidal and nonsuicidal adolescents: Different factors contribute to self-esteem. *Suicide and Life-Threatening Behavior, 35*: 525-535.

Hayes, A. M., Harris, M. S., & Carver, C. S. (2004). Predictors of self-esteem variability. *Cognitive Therapy and Research, 28*: 369-385.

Kim, J., & Cicchetti, D. (2006). Longitudinal trajectories of self-system processes and depressive symptoms among maltreated and nonmaltreated children. *Child Development, 77*: 624-639.

Lefkowitz, M., & Burton, N. (1978). Childhood depression: A critique of the concept. *Psychological Bulletin, 85*: 716-726.

Locker, J., & Cropley, M. (2004). Anxiety, depression and self-esteem in secondary school children. An investigation into the impact of Standard Assessment Tests (SATs) and other important school examinations. *School Psychology International, 25*: 333-345.

Miezitis, S. (1992). Depression in the school: An unment challenge. In S. Miezitis (Ed.), *Creating alternatives to depression in our schools: Assessment, intervention, prevention* (pp.1-5). Seattle, Toronto: Hegrefe & Huber.

Mowrer, R. R., & Parker, K. N. (2004). Revised multicultural perspective index and measures of depression, life satisfaction, shyness and self-esteem. *Psychological Reports, 95*: 1227-1228.

Nevid, J.S., Rathus, S.A., & Greene, B. (1997). *Abnormal psychology in a changing world* (3rd ed.) New Jersey: Prentice Hall.

Ollendick, T.H., & Greene, R. (1990). Behavioral assessment of children. In: G. Goldstein

& M. Hersen (Eds.), *Handbook of psychological assessment* (pp. 403-422). New York: Pergamon.

Petti, T. A. (1989). Study and treatment of childhood depression as a prototype for the research and conceptualization of other psychopathologies in child psychiatry. In B. Lerer & S. Gershon (Eds.), *New directions in affective disorders* (pp. 335-339). New York: SpringerVerlag.

Prelow, H. M., Weaver, S. R., & Swenson, R. R. (2006). Competence, self-esteem, and coping efficacy as mediators of ecological risk and depressive symptoms in urban African American and European American youth. *Journal of Youth and Adolescence, 35*: 506-516.

Quay, H., Routh, & Shapiro, K. (1987). Psychopathology of childhood: From description to validation. *Annual Review of Psychology, 38*: 491-532.

Roberts, J. E., & Kassel, J. D. (1997). Labile self-esteem, life stress, and depressive symptoms: Prospective data testing a model of vulnerability. *Cognitive Therapy and Research, 21*: 569-589.

Roberts, J. E., & Monroe, S. M. (1992). Vulnerable self-esteem and depressive symptoms: Prospective findings comparing three alternative conceptualizations. *Journal of Personality and Social Psychology, 62:* 804-812.

Rosenberg, M. (1965a). *Society and the adolescent self-image*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Rosenberg, M. J. (1965b). When dissonance fails, on eliminating evaluation apprehension from attitude measurement. *Journal of Personality and Social Psychology, 1*: 28-42.

Rosenberg, M. (1987). Rosenberg Self-Esteem Scale (SES). In K. Corcoran & J. Fischer (Eds.), *Measures for clinical practice* (pp. 408-409). New York: Free Press.

Sarason, I.G., & Sarason, B.R. (1996). *Abnormal psychology: The problem of maladaptive behavior* (8th ed.). New Jersey: Prentice-Hall.

Sethia, P., Sinha, S. P., & Saxena, S. (1994). Depressive features in learning disabled children. *Journal of the Indian Academy of Applied Psychology, 20: 57-62.*

SPSS, Inc. (1990). *SPSS: Statistical data analysis*. Chicago, IL: SPSS, Inc.

Trzesniewski, K., Donnellan, M. B., Moffitt, T. E., Robins, R. W., Poulton, R., & Caspi, A. (2006). Low self-esteem during adolescence predicts poor health, criminal behavior, and limited economic prospects during adulthood. *Developmental Psychology, 42*: 381-390.

Vogel, A. L. (2004). The effects of religiosity on depression and self-esteem in adolescents. *Dissertation Abstracts International*: Section B: The Sciences and Engineering, *64, 4641.*

قدم في: أكتوبر 2006

أجيز في: مارس 2007

Depressive Symptoms and their Relationship with Self-esteem among School Children from Qatar

Ahmed M. Abdel-Khalek [*]
Asma A. Al-Atia [**]
Mayssah A. El-Nayal [***]

The objectives of the current research were to explore the relationship between depressive symptoms and self-esteem, extracted factor(s), and sex-related differences. A convenient sample of volunteer school children ($N = 372$) was recruited ($n = 194$ boys; and $n = 178$ girls). Their ages ranged from 14 to 15 years. They responded to the Multidimensional Child and Adolescent Depression Scale (MCADS) developed by Abdel-Khalek (2003), and Rosenberg's Self-Esteem Scale (SES). Girls had significantly higher mean scores than their male counterparts on the MCADS total score, as well as subscales of pessimism, anhedonia, fatigue, and somatic complaints. All the Pearson correlation coefficients between the eight dimensions of depression were significant and positive, whereas they were negative between the dimensions of depression and SES. A high loaded bipolar factor has been extracted and labeled "Components of depression versus self-esteem".

Keywords: Depression, Self-esteem, Pessimism, Lack of Concentration, Sleep Problems, Anhedonia, Fatigue, Loneliness, Physical Complaints, Qatar.

---

[*] Dept of psychology, College of Social Sciences, Kuwait University, Kuwait.
[**] Dept of psychological science, College of Education, Qatar university, Qatar.
[***] Dept of psychology, Faculty of Arts, Alexandria University, Egypt.

مستوى نمط الحياة لدى الموظفين العمانيين في جامعة السلطان قابوس وعلاقته ببعض المتغيرات

سعاد بنت محمد بن سليمان*

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر كل من الجنس والعمر والمؤهل العلمي، في نمط الحياة لدى الموظفين العمانيين في جامعة السلطان قابوس. تكونت عينة الدراسة من (133) موظفاً، منهم (76) ذكراً و(57) أنثى، أخذوا عشوائياً من كل كليات الجامعة ومراكزها. طوّر مقياس نمط الحياة الذي تكون في صورته النهائية من (76) فقرة. أظهرت النتائج أن متوسط درجات نمط الحياة لدى موظفي الجامعة الذين يحملون درجة دبلوم كلية مجتمع فما دون والذين يحملون درجة الشهادة الجامعية الأولى (ذكوراً وإناثاً) كانت بدرجة صحية ومتوسطة. أما الذين يحملون درجة الماجستير أو الدكتوراه (ذكوراً وإناثاً) فكانت درجات متوسط نمط الحياة لديهم بدرجة صحية وعالية جداً. وأظهرت النتائج أنه لا يوجد فرق بين الذكور والإناث في متوسط درجات نمط الحياة، فيما كانت هناك فروق في متوسط درجات نمط الحياة للعمر، لصالح الذين أعمارهم بين (30–40) عاماً. كما أظهرت النتائج أن هناك أثراً للمؤهل العلمي لصالح الذين يحملون درجة الماجستير أو الدكتوراه، وقد نوقشت النتائج والتوصيات.

المصطلحات الأساسية: نمط الحياة، الموظفون، المؤهل العلمي، العمر، الجنس.

---

* قسم علم النفس، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

المقدمة:

يعد اهتمام الإنسان بأنماط الحياة الصحية أمراً حديثاً، ولكنه حتمي في الوقت الحاضر نتيجة معاصرتنا لحياة سريعة الإيقاع، تتطور فيها العلوم والإلكترونيات والتقنيات الرقمية والشبكات المعلوماتية بصورة مذهلة وسريعة، وتؤتي إيجابيات متعددة ومتنوعة في عصر العولمة والانفتاح، ويسعى الإنسان خلال حياته إلى مواكبة تلك التطورات عن طريق تحقيق التوازن بين حاجاته الداخلية ومتطلبات البيئة الخارجية؛ ليحقق التوافق المنشود وأعلى درجات الصحة الجسمية والنفسية. ولكنه في كثير من الأحيان يواجه الضغوطات الحياتية: النفسية والمهنية والاجتماعية والأسرية المؤثرة على صحته النفسية والجسمية وكمية إنتاجه في العمل ونوعيته. إن اختيار الإنسان لنمط حياة مناسب، وإكسابه المهارات المناسبة لإدارة حياته بفعالية، يساعده على المحافظة على صحته الجسمية والنفسية، وزيادة إنتاجيته في العمل، فيحقق التوافق مع الحياة، ويتمتع بالصحة الجسمية والنفسية ويشعر بالسعادة، وينعكس ذلك كله على المجتمع بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

ولذا يحظى موضوع نمط الحياة باهتمام بالغ من قبل مختلف المنظمات الدولية والإقليمية. فقانون الصحة الدولي العام يشير إلى أهمية الإرشادات والتوجيهات التي من شأنها ضمان تدريب المجتمعات وتعليمها على أساليب وسلوكيات تدل على أنماط حياتية جيدة. ومن بنود هذا القانون أهمية توعية الناس بأنماط الحياة المتسمة بالصحة والجودة وأساليبها، إضافة إلى أهمية التركيز على الجانب الوقائي لحماية الأفراد (Pasqualoni, 2004). ولتحقيق التوازن المنشود بين العناصر المختلفة في الحياة يحتاج الفرد إلى تخطي أسلوب التفكير والسلوك التقليدي واستخدام المعتقدات والأفعال بصورة إستراتيجية للوصول إلى الجودة في نمط الحياة التي اختارها ويتبعها. وتشكّل الثقافة نمط الحياة لدى الفرد، ويستخدم التعلم طريقة لممارسة نمط الحياة (International Meeting in Finland Seminar, 1982).

يشير مصطلح نمط الحياة إلى تلك التوجهات الأساسية لشخصية الفرد التي تشتمل على الخصائص والصفات الشخصية الموجودة فعلاً لديه. وهي مثل خطة الحياة، وديناميات الحياة، وأساليب العيش، وخريطة الطريق في الحياة التي تقود الفرد إلى أهدافه في الحياة. ويرى علماء النفس أن الإنسان كائن مبدع وفنان ومؤثر في حياته، وهو يناضل لتحقيق الأهداف التي تعتبر ذات معنى بالنسبة إليه، ومن ثم

يبني الإنسان نمط حياته بنفسه (Ansbacher, 1977). وإستراتيجية التخطيط للحياة تحدد عندما يعرف الفرد أهداف حياته ويعرف ماذا يريد أن يحققه، وعندئذ يتخذ الخطوات للوصول إلى تحقيق أهدافه. وخطة الحياة ليست وثيقة ثابتة غير قابلة للتغيير ولكنها عملية مرنة يستطيع الفرد من خلالها السيطرة على ما يحدث في حياته، ويتحدى عندما يحقق أهدافه ويلتزم، بينما يسمح لأهدافه بأن يكون لها معنى بالنسبة إليه.

يتضمن مفهوم نمط الحياة النظريات التي توضح النمط الجيد للحياة، وكيف يجب أن يعيش الفرد حياته (Jamieson & Sneed, 1989)، وتناولت دراسات نظريات متنوعة، وأشارت إلى أن الأفراد يختلفون فيما بينهم في اختيارهم لاتباع نمط الحياة. ولا يوجد شخصان يتبعان نمط حياة متشابهاً في العالم؛ فلكل شخص بصمته الخاصة به، وهو بذلك يتبع نمط حياة مختلفاً عن أي شخص آخر حتى لو كان مقرباً جداً منه. ولأن لكل فرد اتجاهات وأهدافاً يسعى لتحقيقها ضمن السياق البيئي الذي يعيش فيه والثقافة التي يعاصرها، فإن كل شيء يقوم به يتأثر بنمط الحياة الذي يمتلكه والذي يتحدد ضمن نمط شخصيته خلال السنوات الست الأولى من حياته، كما تشير النظرية التحليلية في علم النفس، حيث يتشكل نمط الحياة لدى الفرد من خلال تفاعله في البيئة وعلاقته بمن حوله (أسامة راتب، 2004؛ نادر فرجاني، 1992). ويشير بعض الباحثين إلى أن الأفراد يكوّنون نمط حياتهم بشكل جزئي في مراحل الطفولة المبكرة؛ فموقع الطفل وتربيته في الأسرة، يؤثر بشكل قوي جداً على نمط حياته في المستقبل. فالطفل الثاني أو المتوسط في الترتيب له أثر مهم على نمط الحياة، حيث يتأثر نمط حياته بمن هم أكبر منه سناً، بينما الطفل الأكبر يواجه خبرات وأنماطاً حياتية مجهولة بسبب غياب النموذج التعليمي لديه (Prochaska & Norcross, 1994). ويرى Corey (1996) أن نمط الحياة هذا لا يعود إلى خبرات الفرد في الطفولة فقط، بل إلى تفسيرات الفرد الراهنة لمواقف حياته الحالية وكيفية تعامله مع الأحداث والحاجات البارزة والمتغيرة في حياته أيضاً.

ويؤكد Adler – المشار إليه في Exkstein, et al (1992) – في نظريته أن عقدة النقص التي يعانيها الفرد قد تؤثر على نمط الحياة لديه، فتجعله يغير من سلوكياته واتجاهاته؛ بحيث يسعى للتفوق والنجاح من خلال وجود عقدة التفوق، فالاعتمادية على الآخرين في فترات مبكرة من حياة الإنسان تولد الشعور بالنقص لديه ولكنها قد تدفع الفرد إلى التغيير من عاداته ومهاراته وسلوكياته ليصبح أكثر كفاءة وأقل

اعتمادية. وهناك اختلاف ما بين نمط الحياة والسلوك، فالسلوك جزء بسيط ويسير من نمط الحياة، وكل الأشكال السلوكية هي نابعة من نمط حياة فردي يتميز به كل شخص على حدة. ولذا فإن نمط الحياة بناء معرفي لما يسمو الفرد في الحصول عليه ويعمل من أجله.

إن النمط الجيد والصحي للحياة هو تلك النمط الذي يعكس الاهتمامات المجتمعية والمعايير الاجتماعية، فالشخصية المثالية هي الشخصية التي تعي أن الكمال في الشخصية ممكن تحقيقه فقط إذا ما وجدت في سياق مجتمعي يتصف بالكمال أيضاً، ومن ثم فإن تعريف الشخصية الصحية ضمن مفهوم نمط الحياة مرتبط بمدى وجود السلبيات الموجودة فيها، التي لا يكاد يخلو منها أحد (Manaster & Corsini, 1982).

وتعتبر الصحة الجسمية والنفسية مؤشراً رئيساً على جودة الحياة، فالنمط الجيد للحياة والعادات السلوكية السليمة المتبعة تساعد على خفض المشكلات الصحية، وأهم تلك السلوكيات تجنب التدخين والتخلص من السمنة إضافة إلى القيام بالتمارين الرياضية والتغذية الصحية (Winnay, 2004). فالتغذية غير الصحية والإفراط في تناول الطعام والسمنة وخاصة السمنة المركزية وعدم شرب كميات كافية من الماء والخمول وعدم ممارسة الرياضة البدنية والإحساس بالاكتئاب والتوتر والضغوط الحياتية كلها أنماط حياتية خطيرة تسبب ارتفاع الكلوسترول في الدم وضغط الدم بأنواعه مما يؤدي إلى إصابة الفرد بداء السكري وأمراض القلب والشرايين وبعض أنواع السرطانات (وزارة الصحة، 2000).

مما لا شك فيه أن صورة الفرد عن نفسه تتأثر سلباً أو إيجاباً بالانعكاسات التي يستقبلها بسبب العادات المتبعة في نمط الحياة، والتي تؤثر لاحقاً على نمط حياته. فصورة الفرد عن ذاته هي الطريقة التي يدرك بها الفرد نفسه وكذلك الطريقة التي يرى بها نفسه من خلال الآخرين (Pruzinsky, 1990). وتجيب صورة الفرد عن نفسه عن عدد من التساؤلات كالشكل الخارجي، وقدرته على تحسين مظهره الشخصي وتطويره، ومدى وجود مشكلات صحية، وأمراض جسمية، وتحديد الجوانب التي يرضى عنها الفرد والجوانب التي لا يرضى عنها، لهذا فإن صورة الفرد عن ذاته تؤدي دوراً في الانحراف نحو الاضطرابات النفسية أو الجنوح نحو

السلوكيات الشاذة واتباع نمط سلبي غير صحي للحياة احتجاجاً على رفض الفرد لذاته ورفض الآخرين له (Thompson et al, 1996).

إن تغيير نمط الحياة أو تعديله، يسهم في التغلب على كثير من الآلام الجسمية والأمراض التي قد تستمر لفترة قصيرة أو طويلة اعتماداً على النتائج المحصلة، وفي حالة عدم الحصول على النتائج المطلوبة ينتقل إلى القسم الثاني من العلاج الذي يعتمد على الدواء، مع عدم إهمال القسم الأول من العلاج والاستمرار عليه. إن التزام تغيير نمط الحياة إلى نمط حياة صحي يمكن أن يكون – بالإضافة إلى كونه علاجاً – وقاية من الإصابة بكثير من الأمراض التي لها علاقة بضغوطات الحياة بشكل عام وضغوطات العمل بشكل خاص كأمراض الدورة الدموية والجهاز الهضمي وأمراض الجهاز المناعي. وتشير الدراسات إلى أن 85% من زيارات الأفراد للعيادات الطبية يكون بسبب تراكم الضغوطات النفسية وعدم التخلص منها عن طريق اتباع نمط حياتي إيجابي صحي. كما يوفر نمط الحياة وقاية للناس الذين لديهم استعداد وراثي للأمراض المختلفة كالإصابة بارتفاع ضغط الدم أو ممن تجاوزوا الأربعين من العمر ويتعرضون للإجهاد بشكل مستمر (جرجيس، غير مؤرخ).

إن نمط الحياة الإيجابي – لا شك – مرتبط بالأداء الوظيفي المنتج والفعّال في العمل، وهو كذلك مرتبط بالتغيب عن العمل؛ فقد أشارت إحدى الإحصائيات في الولايات المتحدة إلى أن مجموع غياب الموظفين يساوي ما نسبته (3,5%) من مجموع الوقت الافتراضي للعمل. فإذا تغيب كل موظف بمعدل يوم واحد في السنة فإن ذلك يعني خسارة على الناتج القومي بمعدل (1,1) مليار دولار أمريكي (Poolem 1996). كما أن حضور الأفراد جسمياً وغيابهم ذهنياً يسبب قلة الإنتاج وعدم جودته ويكلف الاقتصاد مبالغ هائلة، بالإضافة إلى الإصابة بالأمراض الجسمية كأمراض ضغط الدم وأمراض القلب والشرايين وداء السكري وغيرها.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي اهتمت بنمط الحياة وعلاقته بعدد من المتغيرات، وقد وجد أن مصطلح نمط الحياة شائع الاستخدام في كثير من المجالات العلمية، وهو من ثم سبب في نوعية الحياة، وخصوصاً في المجالات الطبية والحالات المرضية. ولأغراض هذه الدراسة تُوصّل إلى الدراسات التالية ذات العلاقة، وهي مرتبة بحسب التسلسل الزمني لتاريخ الصدور:

فقد أجرى Ingersoll (1982) دراسة، عنوانها «أثر الجنس على الدعم الاجتماعي ونمط الحياة لدى المتقاعدين»، اشتملت عينة الدراسة على من هم فوق عمر (50) عاماً، وعددهم (315) متقاعداً من الذكور والإناث. أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى نمط الحياة بين الجنسين، فيما أظهرت النتائج أن النساء المتقاعدات يقدمن ويتلقين دعماً اجتماعياً بدرجة دالة إحصائياً عما هو عند الذكور، وأخيراً أظهرت النتائج أن الدعم الاجتماعي قليلاً ما يؤثر على نمط الحياة.

كما أجرت Myers (1984) دراسة، عنوانها «الاتجاهات نحو الدور الجنسي ونمط الحياة وتقدير الذات ومستوى الرضا عند كل من الذكور والإناث بعد (10-15) عاماً على تخرجهم من الجامعة»، وقد حاولت الدراسة استكشاف أثر الأحداث السابقة والأحداث اللاحقة على نمط الحياة وقرارات أفراد عينة الدراسة. بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (287) فرداً، جلهم من خريجي جامعة روتجرز (Rutgers). وقد تكون مقياس نمط الحياة من (173) فقرة. أظهرت النتائج أن كلا الجنسين يعيش نمطاً حياتياً طبيعياً تقليدياً. كما أظهرت النتائج أن المتزوجين يعيشون نمطاً حياتياً أفضل من غير المتزوجين. ولم تظهر النتائج أثراً للجنس في مستوى نمط الحياة.

أما James et al (1987) فقد قاموا بدراسة، عنوانها «التباين في نمط الحياة لدى الشباب الغربيين». تكونت عينة الدراسة من أربع مجموعات، الأولى (31) طالباً جامعياً، والثانية (28) عاملاً في مصنع، والثالثة (33) عاملاً مقيماً، والرابعة (31) مزارعاً قروياً. وذلك بهدف معرفة نمط الحياة فيما بينهم. أظهرت النتائج أن مجموعة المزارعين القرويين يتمتعون بنمط حياتي أكثر صحة مقارنة مع باقي المجموعات، حيث الاستقرار الانفعالي، والعاطفي، والرضا العائلي، والقيام بالتمارين الرياضية. وقد أكدت هذه الدراسة أهمية العوامل النفسية واكتساب العادات في وجود هذه الاختلافات.

وأجرى White (1988) دراسة، بعنوان «أثر الجنس على الوعي بالعمر، لدى الأفراد المتزوجين من عمر (20-60) عاماً». اشتملت العينة على (1508) من الذكور والإناث، وحاولت الإجابة عن ماهية الاختلافات بين الجنسين في إدراكهم للعمر، وذلك من خلال المتغيرات كالوضع الاجتماعي والاقتصادي. أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في الطريقة التي يدركون بها أنفسهم بالنسبة للعمر

الذي هم فيه. وإن كان هناك اختلاف فإنه يعود إلى وجود مشكلات صحية لا بسبب الشعور بالدونية أو الكبرياء.

وقد حلل Wood et al (1989) 93 دراسة وجد من خلالها أن هناك فرقاً بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمستوى الرضا عن الحياة، حيث إن النساء أكثر سعادة من الرجال، وقد اتفق ذلك مع مسح أجري على عينة مكونة من (12168) لمركز أبحاث الرأي العام في الولايات المتحدة (National Opinion Research Center, 1991).

أما Saccardi (1990) فقد أجرى دراسة بعنوان «مقارنة تقييمية لنوعية الحياة وأثر الجنس في ذلك والتنبؤ بالقدرة على نوعية الحياة من الناحية الجسمية لدى سكان الريف في كينيا». وقد كشفت النتائج عن نتيجتين أساسيتين، هما: أن النساء يعانين نقصاً في نوعية الحياة مقارنة مع الذكور، وأن ليس هناك أثر للجنس في مستوى نوعية الحياة من الناحية الصحية الجسدية.

وهناك دراسة بعنوان «أثر الجنس على نمط الحياة للمرضى الخاضعين للعلاج التأهيلي»، قام بها فلين (Flynn, 1997) للكشف عن الفروق بين الجنسين في استجاباتهم نحو المرض وأثره على نمط الحياة. تكونت عينة الدراسة من (35) مشاركاً: (20) ذكراً و(15) أنثى. أظهرت النتائج أن كلا الجنسين قد أظهر تحسناً ملحوظاً فيما يتعلق بمستوى نمط الحياة مقارنة بالمجموعة الضابطة التي لم تتلق علاجاً تأهيلياً.

وأجرى Wilkens (1997) دراسة، عنوانها «الفروق بين الجنسين في إدراك وفهم نوعية الحياة» وسجل بعض الملاحظات النظرية من بعض القرى الهندية. وتصنف هذه الدراسة تحت باب الدراسات النوعية؛ حيث جمعت البيانات عن طريق المقابلة الاثنوغرافية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن النساء يملكن انطباعاً أكثر إيجابية عن مستوى نوعية الحياة مقارنة مع الرجال الذين يملكون انطباعاً أقل، كما عبرت النساء عن شعورهن بالرضا أكثر من الرجال.

وفي مسح عام وجد أن الذكور يعيشون حياة أسهل من الإناث، وهذا رأي اتفق عليه كل من الذكور والإناث المشمولين في العينة؛ الأمر الذي يطرح العديد من التناقضات بشأن المسح الذي أجري قبل (50) عاماً، وبالدراسة الطولية التي أظهرت أن النساء يعشن حياة أسهل وأكثر رضاً من الذكور، على الرغم من أن كلاً من الذكور والإناث لا يتمنون أن يصبحوا من فئة الجنس الآخر عندما سئلوا: هل ترغب أن تصبح ذكراً أم أنثى إذا ولدت من جديد؟ (Mookheriee, 1997).

وقامت Riedinger (1998) بدراسة، عنوانها «نمط الحياة عند النساء اللاتي يعانين مرضاً في القلب وأثر الجنس على نمط الحياة». تكونت عينة الدراسة من (691) رجلاً و(691) امرأة مقارنة مع مجموعة أخرى لا تعاني المرض، وقد أخذت متغيرات تابعة مثل مستوى القلق والاكتئاب والرضا عن الحياة الاجتماعية. أظهرت النتائج أن النساء اللاتي يعانين المرض أظهرن أدنى مستوى لنمط الحياة، مقارنة مع أولئك اللاتي لا يعانين المرض نفسه. وقد كان للمعالجة أثر في تحسين مستوى نمط الحياة لدى كلا الجنسين ولصالح الذكور، فيما لم يكن للمعالجة أثر على العمر في تحسين مستوى نمط الحياة.

كما قام Coyne (1999) بدراسة عنوانها «أثر الجنس على الصحة ونمط الحياة». تكونت عينة الدراسة من (1848) فرداً في إيطاليا، واستخدمت أسلوب المقابلة من خلال الهاتف لجمع المعلومات. أظهرت النتائج أن مستوى نمط الحياة لدى النساء أقل مما هو لدى الرجال كما أن هناك أثراً للعمر في انخفاض مستوى نمط الحياة لدى كلا الجنسين؛ حيث يقل مستوى نمط الحياة كلما تقدم الفرد بالعمر.

وفي مسح صحي وطني لدراسة خطورة أنماط الحياة في سلطنة عمان (2000) أشارت نتائج المسح على عينة قوامها 1968 أسرة، ضمت 17191 فرداً، إلى أن 11,6% من العينة مصابون بداء السكري، وأنه أكثر انتشاراً في الحضر من الريف، ويزداد انتشاره بتقدم العمر وما بين الأميين والفئات الأقل تعليماً. أما بالنسبة لضغط الدم الذي يسبب أمراض القلب والشرايين وداء السكري فإن 33% من أفراد عينة المسح مصابون به، وهو أعلى لدى الذكور من الإناث، ويزداد معدل انتشاره بتقدم العمر؛ فهو بنسبة 17,7% في الفئة العمرية ما بين 20–34، يرتفع إلى الضعف تقريباً في الفئة 35–44؛ حيث يصل إلى 34,6%، ثم يزداد أيضاً إلى 49,6% في الفئة العمرية ما بين 45–55، ويستمر في الارتفاع ليصل إلى 63,1% كلما تقدم العمر عن 65 سنة. كما أظهرت النتائج أن 40,6% من عينة المسح مصابون بارتفاع نسبة الكلوسترول في الدم، وهو أقل انتشاراً في الحضر مقارنة بالريف، ويزداد انتشاره بتقدم العمر ليصل إلى 47,5% في الفئة العمرية ما بين 35–44، ويصل إلى 60,9% في الفئة العمرية أكثر من 65 سنة. ويعتبر ارتفاع نسبة الكلوسترول في الدم من العوامل المهمة للإصابة بأمراض الشرايين والقلب وبعض أنواع السرطانات. وتنتشر السمنة المركزية أكثر من السمنة بين أفراد العينة لتصل نسبتها إلى 49,1%، وهي أكثر انتشاراً عند الذكور في الحضر عنهم في الريف،

بينما نجد العكس لدى الإناث، ويزداد معدل انتشار السمنة المركزية بتقدم العمر وبين الأميين والفئات التعليمية الأدنى عن الفئات الأخرى. ولنمط الحياة الخاطئ دور كبير في إصابة الفرد بالأمراض السابقة كالتغذية غير الصحية، والإفراط في تناول الطعام، وعدم شرب كميات كافية من الماء، والخمول، وعدم ممارسة الرياضة البدنية، والإحساس بالاكتئاب والتوتر والضغوط الحياتية.

وهناك دراسة قام بها Hill (2002) بعنوان «أثر الجنس والمستوى الأكاديمي والحالة الاجتماعية والعائلية على الرضا الوظيفي ونوعية الحياة» في كلية التربية على عينة عشوائية من المرشدين (عددهم 795). توصلت الدراسة إلى أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون برضا وظيفي عال جداً وجودة نمط الحياة، كما أظهرت النتائج أن النساء قد حصلن على مستوى أقل مقارنة مع الرجال فيما يتعلق بمستوى نمط الحياة.

وأجرى Thomd (2003) دراسة حول التعايش مع السرطان بوصفه نمط الحياة ومعناها. تكونت عينة الدراسة من 64 شخصاً، أعمارهم فوق 75 عاماً، عانوا مرض السرطان، قورنوا مع مجموعة أخرى ما زالت تتلقى العلاج. أظهرت النتائج أن التعايش مع السرطان يؤثر سلباً على نمط الحياة، من حيث مستوى العمليات العقلية والنفسية وفعاليتها، والحياة الاجتماعية والحياة اليومية بشكل عام، وكذلك الشعور بالنقص والرفض من قبل الآخرين.

وأجرى Vaez et al (2004a) دراسة بعنوان «تصنيف نمط الحياة لدى الموظفين الصغار في السن والاختلافات الوظيفية والتأهيلية التعليمية». حيث دُرس أثر المستوى التعليمي والوظيفي على اختيار نمط الحياة لدى عينة من الموظفين في السويد بلغ عددهم (863)، وراوحت أعمارهم بين 20–74 عاماً ذكوراً وإناثاً. أظهرت النتائج أنه ليس هناك أثر للمستوى التعليمي على اختيار نمط الحياة، فيما أظهرت أن هناك أثراً بسيطاً لمستوى المهنة على نمط الحياة، كما أظهرت أن كلا الجنسين من فئة العمال أظهر مستوى متدنياً على مقياس نمط الحياة مقارنة مع العمال من الفئات المهرة.

كما قام فاز وزملاؤه Vaez et al (2004b) بدراسة أخرى، عنوانها «إدراك نمط الحياة وتقييم الذات لدى طلاب السنة الجامعية الأولى»؛ حيث قارنت الدراسة بين تقويم الطالب لنمط الحياة خلال السنة الجامعية الأولى وأولئك الذين يعملون من العمر نفسه. اشتملت العينة على الذكور والإناث في السويد من عمر (20–34)، وبلغ

عددهم 1900 فرد. أظهرت النتائج أن طلاب السنة الجامعية الأولى يظهرون مستوى أقل على مقياس نمط الحياة مقارنة مع من هم من العمر نفسه الذين يعملون، ولكل من الذكور والإناث.

أشارت الدراسات السابقة إلى أن لاختيار نمط الحياة غير المناسب والخاطئ دوراً كبيراً في إصابة الفرد بالأمراض المعاصرة كالسكري وضغط الدم وأمراض الشرايين وغيرها، ولكنها اختلفت فيما بينها في مسألة الفروق بين الجنسين على نمط الحياة، فأشارت دراستان إلى أن مستوى نمط الحياة لا يختلف بين الجنسين (Myers, 1984; Ingersoll, 1982)، بينما أشارت دراسات أخرى إلى أن النساء لديهن نقص في نوعية نمط الحياة، ونمط حياتهن أقل من الرجال (Wood et al., 1989; Hill, 2002 & Coyne, 1999; mookheriee, 1997; Saccardi, 1990) على الرغم من أن انطباعهن أكثر إيجابية وهن أكثر رضا بالحياة (Mookheriee, 1997 & Wilkens, 1997).

كما أن الدراسات لم تحسم أثر العمر في نمط الحياة؛ فقد أشارت دراسة إلى أن الشباب بعد 10-15 عاماً من تخرجهم في الجامعة يعيشون نمط حياة طبيعياً، وخاصة المتزوجين منهم (Myers, 1984). بينما أشارت دراستان إلى أن مستوى نمط الحياة يقل كلما تقدم العمر بالفرد (Coyne, 1999؛ وزارة الصحة، 2000).

أما عن المؤهل العلمي فالدراسات لم تصل إلى نتيجة واضحة حاسمة، فهناك من أشار إلى أنه لم يكن هناك أثر للمستوى التعليمي لاختيار نمط الحياة المناسب (Vaez et al, 2004a)، ودراسة أشارت إلى أن للمستوى التعليمي -ولو بفارق بسيط- أثراً على اختيار نمط الحياة المناسب (وزارة الصحة، 2000).

بينما أكدت أهمية العوامل النفسية كالاستقرار الانفعالي والعاطفي والرضا العائلي (James et al, 1987)، واكتساب العادات الصحية كالقيام بالتمارين الرياضية، والتغذية الصحية، والعناية الذاتية الصحية، والتعامل مع الضغوط الحياتية للاستمتاع بنمط حياة صحي (James et al., 1987؛ وزارة الصحة، 2000).

إن استقراء الدراسات السابقة خلص إلى الآتي: إن هذه الدراسات لم تحسم مسألة الفروق بين الجنسين وأثرها على نمط حياة الأفراد. كما إنها لم تحسم أثر العمر والمؤهل العلمي على نمط الحياة. بالإضافة إلى أنه لم توجد دراسات تناولت درجة نمط الحياة ومستواه وأثر كل من الجنس والعمر والمؤهل العلمي، لدى الموظفين في جامعة السلطان قابوس.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى أنها تعتبر الأولى التي درست نمط الحياة لدى موظفي جامعة السلطان قابوس، وبحثت في معرفة الخصائص والعلاقات واستكشافها. وستساعد هذه الدراسة على تحديد درجة نمط الحياة ومستواه لدى الموظفين العمانيين في جامعة السلطان قابوس بالإضافة إلى معرفة أثر كل من الجنس والعمر والمؤهل العلمي على نمط الحياة لديهم. وعليه فإن استكشاف تلك العلاقات سوف يزود المعنيين ومتخذي القرار في جامعة السلطان قابوس بمعلومات عن بعض الخصائص المتعلقة بنمط الحياة لدى الموظفين؛ مما يسهم في تعزيز الأنماط الحياتية السليمة والصحية وتغيير الأنماط الحياتية الخاطئة لديهم؛ لزيادة الإنتاجية والحفاظ على جودته، وللوقاية من أمراض المهنة والنفقات المترتبة على ذلك. وإن هناك حاجات يستلزم توفيرها بوصفها جزءاً أساسياً لتوفير حياة متميزة صحية، وهي من المتطلبات والمهام للمؤسسة التي ينتمي إليها الموظف. ومن ناحية أخرى هناك مهام ومتطلبات تقع على عاتق الموظف نفسه، وأهم هذه الجوانب تلك المتعلقة بالصحة العامة، مثل العناية بالوزن الطبيعي، وتحسين مستوى التغذية، والتغلب على التوتر والضغط النفسي، إضافة إلى الإسهام في توعية الموظفين لمساعدتهم على ترك بعض العادات السيئة مثل التدخين، وتجنب اتباع الحمية، وهذا سوف يسهم في انخفاض مستوى أمراض المهنة، وأسباب الأمراض الجسمية، وسيقلل من عدد أيام الغياب والنفقات المترتبة على ذلك، التي تؤثر على المؤسسة بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة كل مما يأتي:

1 – درجة نمط الحياة ومستواه لدى الموظفين العمانيين في جامعة السلطان قابوس.

2 – مدى أثر عوامل، الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، على نمط الحياة لدى الموظفين العمانيين في جامعة السلطان قابوس.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يمكن بلورة مشكلة الدراسة في محاولة تحديد درجة نمط الحياة ومستواه لدى الموظفين العمانيين. ومحاولة معرفة أثر الجنس والعمر والمؤهل العلمي

والتفاعل فيما بينها في نمط الحياة لدى الموظفين العمانيين في جامعة السلطان قابوس. وتتحدد مشكلة الدراسة في السؤالين البحثيين التاليين:

1 – ما درجة نمط الحياة وما مستواه لدى الموظفين العمانيين في جامعة السلطان قابوس؟

2 – هل هناك أثر للجنس والعمر والمؤهل العلمي والتفاعل بينها في متوسط درجات نمط الحياة لدى الموظفين العمانيين في جامعة السلطان قابوس؟

محددات الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الموظفين العمانيين في جامعة السلطان قابوس، ومقياس الدراسة الذي يقيس مستوى نمط الحياة ودرجته. ولذا فإن تعميمات نتائج الدراسة الخاصة بنمط الحياة والمحددة في مقياس نمط الحياة ستكون على الموظفين العمانيين في جامعة السلطان قابوس فقط.

تعريف المصطلحات:

لأغراض هذه الدراسة فإن المصطلحات الواردة تحمل المعاني المحددة التالية:

– **نمط الحياة:** يشير نمط الحياة إلى مجموعة السلوكيات والأساليب الحياتية التي يتبعها الشخص في الحياة، والتي تؤثر سلباً أو إيجاباً على نوعية الحياة ومستوى الصحة العامة. لذا طورت استبانة استخدمت لتحديد جوانب القوة وجوانب الضعف في أسلوب الحياة ونمطها لدى موظفي جامعة السلطان قابوس.

– **مستوى نمط الحياة:** يعرف نمط الحياة إجرائياً في هذه الدراسة بالدرجة الكلية التي يحصل عليها الموظف على مقياس نمط الحياة.

– **المؤهل العلمي:** يشير المؤهل العلمي إلى تلك الدرجة العلمية التي حصل عليها الموظف، ويشغل من خلالها وظيفته الحالية، وقد وزع أفراد عينة الدراسة إلى ثلاث فئات هي: دبلوم كلية مجتمع فما دون، والشهادة الجامعية الأولى، وأخيراً الماجستير أو الدكتوراه، وذلك استناداً إلى توزع أفراد عينة الدراسة في كل فئة.

مجتمع الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة من الموظفين العمانيين (الذكور والإناث) في جامعة السلطان قابوس؛ حيث بلغ عددهم بحسب إحصائيات عام 2003/2004 (1726) موظفاً: (1121) من الذكور و(605) من الإناث. وتعتبر جامعة السلطان قابوس مؤسسة

حكومية، وأول جامعة في سلطنة عمان، وكان افتتاحها عام 1986. إن جامعة السلطان قابوس تختلف عن الجامعات الخاصة من حيث هويتها الثقافية وامتيازاتها بالنسبة لموظفيها كوجود مستشفى جامعة السلطان قابوس داخل الحرم الجامعي، بالإضافة إلى عيادة الموظفين وعيادة طب الأسنان، كما أن وجود ملاعب لكرة القدم والكرة الطائرة وغيرها داخل الحرم الجامعي ونادي الموظفين وما يحتويه من مرافق كحوض السباحة وغيرها يحفز الموظفين في الجامعة على ممارسة أنواع مختلفة من الرياضة، ومركز تطوير العاملين وإعدادهم يقدم دورات تدريبية للموظفين للارتقاء بهم مهنياً ونفسياً كتقديم دورات تدريبية للتعامل مع ضغوط العمل والحياة. كما أن مطبوعات الجامعة كالملاحق الأسبوعية في الجرائد اليومية والنشرات الدورية كالمسار والباحث وغيرها، توفر معلومات تثقيفية مهمة للموظف. ولذلك اقتصر مجتمع الدراسة على موظفي جامعة السلطان قابوس للمحافظة على تجانس العينة.

عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة (133) موظفاً: (76) من الذكور و(57) من الإناث، اختيروا بطريقة العينة العشوائية الطبقية المتيسرة، حيث قسمت الجامعة إلى (4) طبقات هي إدارة الجامعة والمراكز العلمية، ومستشفى الجامعة، والكليات الأدبية، والكليات العلمية. ويمثل جدول (1) توزع أفراد عينة الدراسة بحسب متغيرات الدراسة المستقلة (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي).

جدول (1)
توزع أفراد عينة الدراسة بحسب متغيرات الدراسة المستقلة (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي)

المتغير المستقل	المستوى	العدد
الجنس	ذكور	76
	إناث	57
العمر	أقل من 30 عاماً	60
	بين 31-40 عاماً	44
	أكبر من 41 عاماً	29
المؤهل العلمي	دبلوم كلية مجتمع فما دون	31
	الشهادة الجامعية الأولى	81
	ماجستير أو دكتوراه	21

أداة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بإعداد مقياس الفترات (Interval Scale) لنمط الحياة، وذلك بالاطلاع على مقاييس نمط الحياة في اللغة الإنجليزية، ومنها مقياس (Burckhardt, 1989; Flanagan, 1982) لنمط الحياة، ثم حددت مجالات المقياس، وقامت بصياغة الفقرات المناسبة لكل مجال. وقد بنيت استبانة تتضمن جزأين:

الجزء الأول: يتضمن معلومات ديموغرافية طلب فيها من المستجيب تحديد المؤهل العلمي، والعمر، والجنس.

الجزء الثاني: مقياس نمط الحياة الذي تكون من (9) مجالات، تتضمن (76) فقرة موزعة على المجالات التالية:

مجال التغذية: ويقيس هذا المجال مدى امتلاك الفرد لعادات التغذية السليمة، ويشمل الفقرات من (1–12).

مجال النمط العام للحياة: ويقيس هذا المجال مهارات الفرد وهواياته ومدى التزامه الخدمات المجتمعية والواجبات الدينية. ويشمل الفقرات من (13–18).

مجال مهارة قيادة السيارة: ويقيس هذا المجال المهارات التي تتعلق بقيادة السيارة مثل استخدام حزام الأمان، وضبط السرعة، وأثر الانفعالات على سلوك القيادة. ويشمل الفقرات من (19–23).

مجال السمنة والتمارين الرياضية: ويقيس هذا المجال مجموعة العوامل التي تؤدي للسمنة ومدى ممارسة الفرد للتمارين الرياضية وكيفية المحافظة على الوزن المثالي. ويشمل الفقرات من (24–32).

مجال الصحة العامة: ويقيس هذا المجال مجموعة العوامل العامة التي تؤثر في الصحة كالشعور بالوحدة، والقلق، والقيام بالرحلات، وبناء الصداقات، والتكيف مع الأسرة، وتلبية الحاجات. ويشمل الفقرات من (33–43).

مجال سوء استخدام المواد: ويقيس هذا المجال مجموعة العوامل ذات العلاقة بتناول المشروبات الروحية، والسجائر، والاعتماد على المسكنات وغيرها. ويشمل الفقرات من (44–52).

مجال العناية الذاتية: ويقيس هذا المجال مجموعة العوامل التي تشير إلى

عناية الفرد بنفسه، مثل القيام بالفحوصات الوقائية والدورية، واتباع العادات السليمة في العناية الذاتية. ويشمل الفقرات من (53–62).

مجال التوتر النفسي والاسترخاء: ويقيس هذا المجال مجموعة العوامل والمهارات التي تساعد على الاسترخاء، وتقلل من أعراض التوتر، ومدى امتلاك الفرد لها. ويشمل الفقرات من (63–71).

مجال المهارات العقلية: ويقيس هذا المجال مجموعة العوامل والمهارات العقلية كالقدرة على الإنجاز، والتركيز، والتذكر، وحل المشكلات. ويشمل الفقرات من (72–76).

كانت الإجابة عن فقرات المقياس وفق تدرج رباعي ليزودنا بمعلومات حول كل من الترتيب والكمية النسبية للخاصية المقيسة قيد الدراسة. وتدرجت الإجابات الرباعية وفق مقياس Likert الرباعي (دائماً لا = صفر، أحياناً = 1، غالباً = 2، دائماً نعم = 3). وبناء على ذلك فإن الحد الأعلى لمجموع درجات الفرد على الأداة الكلية هو (228) درجة، والحد الأدنى (صفر) درجة، والصفر هو صفر اعتباطي لا يمثل غياب الصفة (عبدالله المنيزل، 2000)؛ مما يدل على وجود نمط حياة لدى الفرد ولكنه سلبي وغير صحي. ولقياس مستوى نمط الحياة لأفراد العينة حددت الدرجة الكلية على المقياس على النحو الآتي: (نمط حياة سلبي وغير صحي من صفر – 76 درجة) و(نمط حياة صحي بدرجة متوسطة من 77–153) و(نمط حياة صحي وإيجابي من 154–228).

صدق الأداة:

قامت الباحثة باستخراج صدق المحتوى (صدق المفهوم) لهذا المقياس (مراد وسليمان، 2005)؛ إذ عرض على عشرة محكمين ممن يحملون درجة الدكتوراه والماجستير في الإرشاد النفسي وعلم النفس، وطلب منهم إبداء رأيهم في مدى ملاءمة الفقرات من حيث انتماؤها لكل مجال وملاءمة المجال للمقياس الكلي، حيث طلب منهم تقويم كل فقرة على مقياس Likert الرباعي (مهم جداً، مهم، مهم قليلاً، وغير مهم). بالإضافة إلى وضوح الفقرة، وسلامة صياغتها اللغوية، وأية ملاحظات أخرى يبدونها. أخذت ملاحظات المحكمين؛ حيث حذفت (7) فقرات، وأضيف المجال الأخير الذي يتضمن المهارات العقلية، ويشمل (5) فقرات. وبذلك أصبح عدد فقرات المقياس (76) فقرة بعد أن كانت (78) فقرة، وتضمن المقياس النهائي فقرات حصلت – على الأقل – على نسبة 87,5% من قبل المحكمين، وتستغرق الإجابة

على المقياس من 25–32 دقيقة (الملحق). وتحققت الباحثة من انتماء الفقرات إلى مجالاتها عن طريق حساب معامل الاتساق الداخلي بطريقة ألفا كرونباخ (Cronbach aplha) ومعاملات ارتباط كل فقرة بمجموع بقية الفقرات في مجالها لحذف الفقرات التي كانت معاملات ارتباطها مع بقية الفقرات سالبة أو ضعيفة.

ولتحديد درجة الاتساق الداخلي للمقياس كله استخرجت دلالة التجانس الداخلي للمقياس (صدق البناء) باستخدام قياس ارتباط كل فقرة بفقرات المقياس الكلي (Item-total Correlation)؛ إذ بلغ معامل الاتساق الداخلي للدرجة الكلية (0,88)، وهو يدل على اتساق داخلي عالٍ يكفي لأغراض هذه الدراسة (ويوضح أن المقياس يقيس بعداً عاماً واحداً، وهو الدرجة الكلية لنمط الحياة).

ثبات الأداة:

لاستخراج دلالة الثبات للمقياس قامت الباحثة بتطبيق الأداة على عينة تكونت من (30) موظفاً من أفراد عينة الدراسة عن طريق تطبيق الاختبار وإعادة الاختبار test-retest في فترتين زمنيتين يفصلهما أسبوعان، وكانت معاملات الثبات على الأداة الكلية (0,84). ولتحديد درجة الاتساق الداخلي لفقرات المقياس استخرجت دلالة الثبات للمقياس باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)؛ إذ بلغ معامل الاتساق الداخلي للدرجة الكلية (0,88). وهذا يشير إلى ثبات يكفي لأغراض هذه الدراسة.

إجراءات الدراسة:

بعد الانتهاء من إعداد أداة الدراسة، انتهجت الطريقتان التاليتان في توزيع الاستبانة على المستجيبين:

1 – تدريب أحد مساعدي البحث لإيصال الاستبانة وتسلمها من أفراد العينة الذين وقع عليهم الاختيار.

2 – إرسال مجموعة من الاستبانات من خلال البريد الداخلي إلى بعض المراكز والأقسام العلمية المستهدفة، والطلب منهم استرجاعها بالطريقة نفسها، ووضحت المتطلبات من خلال الاستبانة نفسها. علماً بأنه وزع ما يقارب (220) استبانة على عينة الدراسة. استرجعت (133) استبانة خضعت للتحليل الإحصائي، وبهذا تكون نسبة الاستبانات المسترجعة نحو (60%).

النتائج والمناقشة:

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤالين التاليين:

1 – ما درجة نمط الحياة وما مستواه لدى الموظفين العمانيين في جامعة السلطان قابوس؟

2 – هل هناك أثر للجنس والعمر والمؤهل العلمي والتفاعل بينها في متوسط درجات نمط الحياة لدى الموظفين العمانيين في جامعة السلطان قابوس؟

وللإجابة عن السؤال الأول حسبت المتوسطات الحسابية لكل من درجات نمط الحياة، وذلك بحسب متغيرات الجنس والعمر والمؤهل العلمي. وكانت الدرجات على النحو الوارد في جدول (2).

جدول (2)
المتوسطات الحسابية لدرجات نمط الحياة لكل من متغيرات الجنس والعمر والمؤهل العلمي

الجنس	المؤهل العلمي / العمر	دبلوم كلية مجتمع فما دون	الشهادة الجامعية الأولى	ماجستير أو دكتوراه
الذكور	أقل من 30 عاماً	118,66	129,00	159,33
	بين 31–40 عاماً	132,43	123,12	162,20
	أكبر من 41 عاماً	80,40	127,71	156,66
الإناث	أقل من 30 عاماً	127,60	124,86	177,00
	بين 31–40 عاماً	129,33	138,50	161,75
	أكبر من 41 عاماً	82,00	131,40	163,50

يتضح من الجدول (2) أن المتوسطات الحسابية لكل من الذكور والإناث، الذين يحملون مؤهل الشهادة الجامعية الأولى فما دون ولمختلف الأعمار قد جاءت ضمن فئة نمط حياة صحي بدرجة متوسطة؛ حيث راوحت متوسطات نمط الحياة لديهم بين (82) عند فئة (الإناث أكبر من 41 عاماً) حداً أدنى و(138,50) حداً أعلى عند فئة (الإناث بين 31–40 عاماً). كما تبين أن الإناث ضمن الفئة العمرية بين (31–40 عاماً) قد حصلن على نمط حياة صحي أعلى من الفئات الأخرى؛ حيث كان متوسط درجات نمط الحياة لديهن يساوي (138,50)، في حين حصل الذكور ضمن الفئة

العمرية (أكبر من 41 عاماً) على أدنى متوسط نمط حياة، وهو (80,40)، وهذا يشير إلى نمط حياة صحي بدرجة متوسطة.

أما بالنسبة للإناث من الفئة العمرية بين (31–40 عاماً) فحصلن على نمط حياة صحي أعلى من الفئات الأخرى، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Wilke, 1997)، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة الرشد المتوسط وفئة الشباب، وقد تكون المهام الوظيفية فيها محدودة المسؤوليات، لذا يكون لديهن بعض الوقت والطاقة الجسمية والنفسية لرعاية أنفسهن والاهتمام بالتغذية والأنشطة الرياضية والصحة النفسية والصحة العامة عن طريق اتباع الأنماط الحياتية السليمة بدرجة متوسطة، كما قد يكون لديهن انطباع إيجابي عن نمط حياتهن.

أما الموظفون الذين يحملون مؤهلاً عالياً من درجة الماجستير والدكتوراه نكوراً وإناثاً ومن مختلف الأعمار فقد حصلوا على متوسط حسابي يمثل نمط حياة صحياً وإيجابياً بدرجة عالية جداً؛ حيث راوحت متوسطات نمط الحياة لديهم بين (159,33) حداً أدنى عند فئة (الذكور أقل من 30 عاماً) و (177) حداً أعلى عند فئة (الإناث أقل من 30 عاماً).

يتضح أن الموظفين الذين يحملون درجة الماجستير أو الدكتوراه قد أظهروا نمطاً حياتياً متميزاً وعالياً جداً مقارنة مع باقي المؤهلات العلمية الأخرى، ويمكن تفسير تلك النتيجة بحكم أن المؤهل العلمي العالي يسهم في زيادة معرفة الموظف وثقافته؛ الأمر الذي يجعله أكثر تركيزاً على الأنماط الحياتية السليمة، المتمثلة في ممارسة النشاطات الرياضية واتباع عادات غذائية جيدة. ولتفسير هذه النتيجة فإنه بإمكاننا القول: إن موظفي جامعة السلطان قابوس العمانيين يتمتعون بنوعية حياة فضلى، نلك أن نمط الحياة الجيد يعني بالنتيجة والغاية نوعية حياة جيدة أيضاً. وقد اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة كل من Hill (2002)، و Flyyn (1997).

وللإجابة عن السؤال الثاني فقد أجري تحليل التباين الثلاثي؛ ونلك لمعرفة أثر كل من الجنس والعمر والمؤهل العلمي على نمط الحياة. ويمثل جدول (3) نتائج تحليل التباين الثلاثي لأثر كل من الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والتفاعل بينها، في متوسط درجات نمط الحياة.

جدول (3)
نتائج تحليل التباين الثلاثي لأثر كل من الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والتفاعل بينها، في متوسط درجات نمط الحياة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الجنس	313,37	1	313,38	,941	334,0
العمر	3541,88	2	1770,94	5,32	*0,006
المؤهل العلمي	26032,21	2	13016,10	39,09	*0,000
التفاعل بين الجنس والعمر	112,61	2	56,30	,169	845,0
التفاعل بين الجنس والمؤهل العلمي	29,36	2	14,68	,044	957,0
التفاعل بين العمر والمؤهل العلمي	7898,21	4	1974,55	5,93	*0,000
التفاعل بين الجنس والعمر والمؤهل العلمي	1410,44	4	352,61	1,06	380,0
الخطأ	38289,06	115	332,95		
المجموع	234471,00	123			

يتبين من جدول (3) أنه ليس هناك أثر للجنس في متوسط درجات نمط الحياة، فيما أظهرت النتائج أن هناك أثراً لمتغيري العمر والمؤهل العلمي في متوسط درجات نمط الحياة؛ حيث بلغ متوسط متغير العمر (1770,94) عند مستوى دلالة ألفا = (0,05)، وبلغ متوسط متغير المؤهل العلمي (13016,10) عند مستوى دلالة ألفا = (0,05)، كما يتضح من الجدول نفسه أن هناك أثراً للتفاعل بين العمر والمؤهل العلمي في متوسط درجات نمط الحياة، حيث بلغ المتوسط (1974,55) وقيمة ف (5,93)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ألفا = (0,05)، في حين ليس هناك أثر للتفاعل بين الجنس والعمر؛ حيث بلغ المتوسط (56,30) وقيمة ف(169,) ولم تكن دالة، أو للتفاعل بين الجنس والمؤهل العلمي حيث بلغ المتوسط (14,68) وقيمة ف(044,) ولم تكن دالة، أو للتفاعل بين الجنس والعمر والمؤهل العلمي؛ حيث بلغ المتوسط (352,61) وقيمة ف(1,06) ولم تكن دالة إحصائياً.

أما بالنسبة لعدم وجود أثر للجنس في متوسط درجات نمط الحياة فإن هذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من Ingersoll (1982) و Myers (1984). ولتحديد دلالة الفروق بين مستويات متغير العمر الثلاثة في متوسط درجات نمط الحياة لصالح أي مستوى، فقد استخدم اختبار توكي Tukey للمقارنات البعدية.

ويوضح جدول (4) نتائج استخدام اختبار توكي Tukey لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات نمط الحياة لمستويات العمر الثلاثة.

جدول (4)
نتائج استخدام اختبار توكي Tukey لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات نمط الحياة لمستويات العمر

المتوسطات	مستوى/العمر	أقل من (30) عاماً	من (31–40) عاماً	أكبر من (41) عاماً
129,65	أقل من (30) عاماً	–––	6,12	5,58
135,77	من (31–40) عاماً		–––	*11,70
124,07	أكبر من (41) عاماً			–––

* ذو دلالة عند مستوى ألفا = 0,05.

يتضح من جدول (4) وجود فروق عند مستوى دلالة ألفا = (0,05) بين متوسطات نمط الحياة للموظفين الذين تراوح أعمارهم بين (31–40) عاماً مع الموظفين الذين تزيد أعمارهم على (41) عاماً، وذلك لصالح الذين تراوح أعمارهم بين (31–40) عاماً؛ حيث بلغ المتوسط (135,77) عند مستوى دلالة ألفا = (0,05). كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للذين أعمارهم أقل من (30) عاماً مع الموظفين الذين تراوح أعمارهم بين (31–40) عاماً، ومع من هم أكبر من (41) عاماً؛ حيث بلغت المتوسطات الحسابية للموظفين الذين أعمارهم أقل من (30) عاماً (129,65)، أما الذين أعمارهم بين (31–40) فكانت (135,77)، فيما كانت المتوسطات الحسابية للذين أعمارهم أكبر من 41 عاماً (124,07).

ويعود السبب إلى أن الموظفين الذين تراوح أعمارهم بين (31–40) عاماً يتبعون نمطاً حياتياً جيداً وإيجابياً مقارنة مع الفئة العمرية (أكبر من 41 عاماً)؛ أي أن هذه الفئة هي فئة الشباب أو ما تسمى بمرحلة الرشد المتوسط، وهي المرحلة التي تتميز بالعطاء والإنتاجية حيث يكون فيها الفرد قد وصل إلى قمة النمو العقلي والنفسي والعاطفي والاجتماعي، ويتمتع بصحة جسمية جيدة تؤهله لممارسة

النشاطات الرياضية واتباع العادات والأنماط الحياتية السليمة التي تسمح له بممارسة النشاطات والتفوق والمنافسة.

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة كل من Saccardi (199)، و Flyyn (1997). في حين اختلفت مع دراسة Wood, et al (1989)، ودراسة Wilkens (1997).

ولتحديد دلالة الفروق بين مستويات متغير المؤهل العلمي في متوسط درجات نمط الحياة لصالح أي مستوى فقد استخدم اختبار Tukey للمقارنات البعدية.

ويوضح جدول (5) نتائج استخدام اختبار توكي Tukey لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات نمط الحياة لمستويات المؤهل العلمي الثلاثة.

جدول (5)
نتائج استخدام اختبار توكي Tukey لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات نمط الحياة لمستويات المؤهل العلمي الثلاثة

المتوسطات	مستوى/ المؤهل العلمي	دبلوم أو أقل	جامعي	ماجستير أو دكتوراه
115,71	دبلوم أو أقل	ــــ	*12,05	*46,91
127,76	جامعي		ــــ	*34,85
162,62	ماجستير أو دكتوراه			ــــ

* ذو دلالة عند مستوى ألفا = 0,05.

يتضح من جدول (5) وجود فروق عند مستوى دلالة ألفا = (0,05) بين متوسطات نمط الحياة للموظفين الذين يحملون مؤهلاً جامعياً. كما يتبين وجود فروق بين متوسطات نمط الحياة للموظفين عند مستوى دلالة ألفا = (0,05) للذين يحملون مؤهل دبلوم وأقل، مع الموظفين الذين يحملون مؤهل ماجستير أو دكتوراه، وذلك لصالح الذين يحملون مؤهل ماجستير أو دكتوراه. أما فيما يتعلق بالفرق عند مستوى دلالة ألفا = (0,05) في نمط الحياة بالنسبة للموظفين الذين يحملون مؤهلاً جامعياً والموظفين الذين يحملون مؤهل ماجستير أو دكتوراه فقد جاءت النتائج لصالح الموظفين الذين يحملون مؤهل ماجستير أو دكتوراه، حيث بلغت المتوسطات الحسابية لهم (162,62)، في حين بلغت المتوسطات الحسابية للموظفين الذين يحملون الدرجة الجامعية الأولى (127,76)، أما الذين يحملون درجة دبلوم أو أقل فقد كانت (115,71).

ومما لا شك فيه أن تفسير النتائج أضحى الآن أمراً سهلاً ومتفقاً مع المنطق؛ حيث إنه كلما زادت درجة الموظف العلمية أصبح يتبع نمطاً حياتياً صحياً الأمر الذي يعني أن هناك علاقة قوية بين المؤهل العلمي ونمط الحياة الإيجابي، فكلما زادت درجة الموظف العلمية زادت معه الممارسات الإيجابية لنمط الحياة. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة Coyne (1999).

التوصيات:

بناء على ما خلصت إليه هذه الدراسة من نتائج، فإن الباحثة توصي بما يأتي:

1 - زيادة وعي الموظفين في جامعة السلطان قابوس باتباع المنهج الوقائي لأنماط الحياة السليمة والصحية، وحثهم على استخدام مرافق الجامعة الرياضية والصحية والترفيهية كنادي الموظفين للوقاية من أمراض المهنة والنفقات المترتبة على ذلك.

2 - توعية الموظفين العمانيين في جامعة السلطان قابوس بأهمية اتباع نمط الحياة السليمة والصحية وتشجيعهم على ذلك وبخاصة الذين يحملون تأهيلاً علمياً غير عال أو الذين تزيد أعمارهم على 41 سواء عن طريق الوسائل الإعلامية المقروءة التي تصدرها الجامعة أو ضمن الدروات التدريبية الخاصة بالنمو المهني، التي تقدم للموظفين بصفة دورية.

3 - إجراء المزيد من البحوث والدراسات التي تأخذ بعين الاعتبار الرتبة الوظيفية وسنوات الخبرة، ودراسة مستوى نمط الحياة ودرجته لدى شرائح مختلفة من المجتمع العماني.

المراجع:

أسامة راتب، (2004) **النشاط البدني والاسترخاء: مدخل لمواجهة الضغوط وتحسين نوعية الحياة**. القاهرة: دار الفكر.

صلاح أحمد مراد وأمين علي، سليمان. (2005) **الاختبارات والمقاييس في العلوم النفسية والتربوية**. الكويت، دار الكتاب الحديث.

عبدالله فلاح المنيزل. (2000) **الإحصاء الاستدلالي وتطبيقاته في الحاسوب باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS)**. عمّان: دار وائل للنشر.

فراس جرجيس، **الملح والسكر**. (بدون تاريخ نشر) متيسر على الموقع: www.sehha.com

نادر فرجاني. (1992) **عن نوعية الحياة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

وزارة الصحة، المديرية العامة للتخطيط، دائرة الدراسات والبحوث. (2000) **المسح الوطني الصحي: دراسة عوامل الخطورة لأنماط الحياة**. مسقط: مطابع النهضة.

Ansbacher, H. L. (1974). *Goal-oriented individual psychology: Alfred Adler.s theory*. New York: Brunner/Mazel.

Burckhardt S, Woods S, Schultz AA, Ziebrath DM (1989). Quality of life of adults with chronic illness: A psychometric study. *Research in Nursina and Health*, 12: 347-35.

Corey, G., (1996). *Theory and practice of counseling and psychotherapy*, California; Cole publishing company.

Coyne, K. S. (1999). Gender differences in health-related quality of life two years post myocardial infarction, *Dissertation Abstracts International*, AAT4927043, P1527.

Eckstein, D., Baruth, L., & Mahrer, D. (1992). *An introduction to life-style assessment*. Dubuque, IA: Kendall\unt.

Flanagan C (1982). Measurement of quality of life: current state of the art. *Archives of Physical Medicine and Rehabilitation*, 63: 56-59.

Flynn, S.M. (1997). Gender differences in reported quality of life in Cardica - rehabilitation patients, *Dissertation Abstracts International*. AAT135286, P.1773.

Hill, N., R. (2002). Occupational satisfaction and quality of life in counselor education faculty. The influence of gender, academic rank, minority status, and family dynamics, *Dissertation Abstracts International*, AAT 3062773, P. 2978.

Ingersoll, B., N. (1982). Gender differences in social support and quality of life among retirees, *Dissertation Abstract International*, AAT 83045-13. P.3420.

International Meeting in Finland Seminar. (1982). The quality of life and adult education: Learning as way of life. Peace as away of life. Alternative ways of life. 14th, Murikka, Finland, August 16-21.

James, G., Baker, P., & Jenner, D. (1987). Variation in lifestyle characteristics and catecholamine excretion rates among young Western Samoan men. *Soc Sci Med.*; 25(9): 98-6.

Jamieson. D & Sneed, J. D. (1989). *What is quality of life? Information analyses*. Eric no: ED318681.

Manaster, G.J., & Corsini, R.J. (1982). *Individual psychology*. Itasca, IL: Peacock.

Mookheriee, H., N. (1997). Marital status, gender and perception of well-being. *The Journal of Social Psychology*, 137: (2) 95-105.

Myers, C.L. (1984). General Role attitude, current, life sytle, self-esteem, and role satisfaction in college-educated men and women 10 and 15 years after graduate. *Dissertation Abstracts International*, AAT. 424059, P.2674.

National Opinion research center. (1991). *General social surveys*. Chicago: University of Chicago.

Pasqualoni, T.E. (2004). The application of a wodksite health communication modet to employee aprticipation and selected chronic disease risk and educational factors in a casino-based worksite health-management program. *Dissertation Abstract, International*, AAT. 3125548. P1281.

Poole, K., P. (1996). Impact of lifestyle-related risk and participation on absenteeis, *Disseration Abstract, International*, AAT.976383, P.3836.

Prochaska, J. & Norcross, J. (1994). *Systems of Psychotheropy a transtheoretical Analysis*, California, Cole publishing, Company.

Pruzinsky, T. (1990). *Psychopathology of body experience; Expanded perspectives*, New York: Fuilford press.

Riedinger, M., S. (1998). Quality of Life in Women with heart failure: Do gender differences exist?. *Dissertation Abstract, International,* AAT 9912630, P.5790.

Saccardi, J., V. (1990). An assessment of comparative quality of life by gender in a typical rura Kenyan village, and of the predictive ability or the physical Quality of life index indicators in determining quality of life differences by gender. *Dissertation Abstracters International,* AAT 9113167, P.4297.

Thome, B. (2003). Living with cancer in older age, *Quality of life and Meaning*, DAL-C65\01. P.140.

Thompson, J.K., Penner, L.A. & Aleabe, M.,. (1996). *Procedures, Problem, and progress in the assessment of body image*. New York; Guilford press.

Vaez, M.m Kristenson, M., & Laflamme, L. (2004). Perceived Quality of life and self-Rated Health Among first-year university. *Social Indicators Research*, 68: (2) 221-235.

Vaez, M. Ekberg, K. & Laflamme, L. (2004). Ratings of health and quality of life by youn working people: Are there occupational or education-based differences?. *J. of Work*, 23, (3): 193-2.

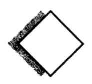
White, L., K. (1988). Gender differences in. Awareness of aging married adults age 20 to 60. *Sociological Quarterly*, 29: (4): 487-503.

Wilkens, E. A. (1997). A gender analysis of perceived quality of life: Some theoretical and methodological observation from villages in the Gathwal, India, *Dissertation Abstracts International*, AA.T MQ24629 P.987.

Winnay, S., S. (2004). Are your employees minding their behavior? *Employee Benefits Journal*, 29: (2): 37-41.

Wood, W., Rhodes, N., & Whelan. M. (1898). Sex differences in positive well-being: A consideration of emotional style and marital status. *Psychology Bulletin*. 106: 249-264.

قدم في: ديسمبر 2005.
أجيز في: أكتوبر 2007.



Life Style Levels among Employees at Sultan Qaboos University and Variable Sense Relationships

Su'ad B. Sulaiman

This study aims to investigate the effects of gender, scientific qualifications and age on lifestyle, among Sultan Qaboos University (SQU) employees. The population study consists of all the Omani employees, both male and female, at SQU. The study sample consists of 133 employees, 76 males and 57 females. They were selected randomly from all the university's faculties and from different centers. A life style scale has been developed which consists of 76 items in its latest version.

The results show that the means of lifestyle are in the middle, and represent a moderately healthy lifestyle for SQU employees (males and females) who have a degree or a college diploma or less, and a university first degree. The results also indicate a very high healthy lifestyle for differences between males and females who have a master's and doctorate degree. The results also reveal no differences between males and females in the means of lifestyle degrees.

Furthermore there is a significant effect for age, in favor of those who are in the 30 to 40 age bracket. Having a master's degree also shows significant effects. A discussion of the results and recommendations are made.

Keywords: Life Style, Employees, Scientific Qualification, Age, Gender.

المشاريع الإسرائيلية لاستغلال مياه نهر الأردن

(1948 - 1967)

إبراهيم فاعور الشرعة*
خالد حمد أبا الزمات**

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز المشاريع الإسرائيلية، التي طرحت منذ قيام الكيان الإسرائيلي في عام 1948 حتى حرب حزيران عام1967، وطبيعة هذه المشاريع، وخطورتها على الدول العربية؛ بالإضافة إلى توضيح الموقف العربي، خاصة الدول المتضررة من ذلك، كالأردن وسوريا ولبنان، بالإضافة لمصر. وتطرقت الدراسة إلى ردود الفعل الدولية؛ خاصةً الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين كانتا تدعمان المشاريع الإسرائيلية بطريقة أو بأخرى. واتبعنا في هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي من خلال الوثائق والأدبيات الخاصة بالموضوع من مصادر عدة ولغات مختلفة.

المصطلحات الأساسية: نهر الأردن، المشاريع الإسرائيلية، استغلال المياه، جامعة الدول العربية، مؤتمر القمة العربي، الصراع، الحرب.

تمهيد:

يعتبر نهر الأردن نهراً دولياً ذا قيمة عظمى بالنسبة للبلدان المحيطة به، وخاصة أنها بلدان غير منتجة للنفط؛ فتحتاج إلى المياه لتحقيق نمو اقتصادي متكامل، بالإضافة لتوليد الطاقة الكهربائية. يبلغ الطول الإجمالي لنهر الأردن (157) ميلاً، يقع منها(73) ميلاً، في مناطق الاحتلال الإسرائيلي، والباقي في سوريا ولبنان

---

* أستاذ مساعد، قسم التاريخ – الجامعة الأردنية.
** أستاذ مساعد، قسم العلوم الإنسانية – جامعة قطر.

والأردن، ويبلغ منسوب المياه بالنهر (1880) مليون/ م^3 سنوياً، وينبع (77%) منها في الأراضي العربية والباقي في إسرائيل (طعان صعب، 1974: 98).

تتعدد الأطراف والدول المهتمة بنهر الأردن لتشمل: سوريا والأردن وفلسطين ولبنان وإسرائيل؛ مما أضفى طابعاً سياسياً وإستراتيجياً للمنطقة عموماً وللنهر خصوصاً، وأصبح حوض نهر الأردن من أشهر الأمثلة على الصراع العربي الإسرائيلي في مسألة المياه. وتحاول هذه الدراسة أن تجيب عن عدة أسئلة، من أبرزها: ما الأسباب التي كانت وراء طرح المشاريع الإسرائيلية بين عامي(1948–1967)؟، وما أهم هذه المشاريع؟ وما مدى تأثيرها على الدول العربية وردود الفعل تجاهها؟ وما العلاقة بين إصرار إسرائيل على الحصول على مياه نهر الأردن والتوتر الذي ما زالت تعيشه منطقتنا؟ كل هذه الأسئلة وغيرها ستعالجها هذه الدراسة. وعلى الرغم من تناول بعض الدراسات لهذا الموضوع، فإن هناك جوانب عديدة مغفلة سيركز عليها في ثنايا هذه الدراسة.

لقد شرعت الحركة الصهيونية منذ نشأتها بإدخال مفهوم الحدود الآمنة، حتى تدخل بها منابع المياه وبشكل أساسي نهر الأردن، ونهر اليرموك، ومياه جبل الشيخ، ونهر الليطاني، حيث دعا **ثيودور هرتزل** (Hiartzil) مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة في القرن التاسع عشر، لاستثمار الموارد المائية للأردن، والاستفادة من انخفاض مستوى البحر الميت عن البحر المتوسط لتوليد الكهرباء، وكانت هذه البداية (نبيل السمان، 1997: 2).

وفي عام 1867 نظمت مؤسسة استكشاف فلسطين، البعثة الصهيونية الأولى المكونة من مهندسين؛ لتقويم الموارد المائية في المنطقة، ووضعت اللجنة في تقريرها مياه نهري الأردن والليطاني في اعتبارها. وقام مهندس سويسري اعتنق اليهودية، ويدعى **إبراهام بوكات (Ibraham Bougaht)** بين عامي (1899–1901)، بتقديم مشروع إلى مؤسس الحركة الصهيونية هرتزل، ونص المشروع على، "أن أرض إسرائيل المقترحة يمكن أن تكون خصبة جداً باستخدام مشروع طاقة وري ضخم، وذلك باستخدام مياه نهري الليطاني والأردن إلى الجليل، لري أرض إسرائيل الموعودة" (عبد المالك التميمي، 1999: 53).

واقترح **ديلبوس (Dielbuss)** عام 1905 تحويل مياه نهر الليطاني أو نهر الحاصباني – أحد منابع نهر الأردن – إلى الأراضي الفلسطينية، بعد أن قام بدراسة

لحوض نهر الأردن، وتوصل لنتيجة مهمة هي أن مياه نهر الأردن على المدى البعيد، لن تكفي حاجات إسرائيل المائية (عبد المالك التميمي، 1999: 54).

كما اقترح جورج فرنجي (George Franghia) في عام 1913، أن يستفاد من نهر الأردن في استغلال إمكاناته زراعياً وتوليد الطاقة الكهربائية، كما تضمن الاقتراح تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا عبر قناة قدرتها التدفقية 100 مليون/ م^3 سنوياً؛ لري الأراضي الزراعية في وادي الأردن وتوليد الطاقة الكهربائية، ولكن هذا المشروع أُلغي بعد انهيار الحكم العثماني في البلاد العربية في عام 1918(خالدالعرموطي، 1999: 17). ولأن العثمانيين كانوا العقبة في طريق الاستيطان اليهودي في فلسطين، فقد حاول هرتزل مراراً إقناع السلطان عبدالحميد ببيعه أراضي في فلسطين، لكنه رفض ذلك.

تكمن بداية السيطرة الفعلية اليهودية في المنطقة من خلال مشروع روتنبرغ **(Rutenberge)**[(1)] في عام 1920، حيث تضمن ما يلي:

1 – بناء محطة للطاقة الكهربائية بين النهاية الجنوبية لبحيرة طبريا وبيسان، وحفر قناة من نهاية البحيرة إلى المحطة.

2 – استخدام مياه نهر اليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية.

ونفذ المشروع في عام 1932، وبقيت المحطة تعمل حتى عام 1948، حيث دمرتها القوات العراقية، مع العلم أن الحركة الصهيونية وقعت عقداً مع سلطة الانتداب البريطاني لتقاسم الأرباح مدته 70 عاماً، ينتهي في عام 1996. وبهذا المشروع يصبح مصدر الطاقة بيد اليهود، مما يحرم الأردنيين من حقهم في التصرف بمياه نهري الأردن واليرموك، إلا بموافقة شركة الكهرباء اليهودية (خالد العرموطي، 1999:23–24).

وأوردت جريدة "الجامعة العربية " في عددها "794 " في 28 مارس/ آذار عام 1932، خبراً بعنوان "المطامع الصهيونية في شرق الأردن"، ومفاده أن

(1) روتنبرغ: مهندس يهودي روسي كان عضواً بالحكومة الروسية، عمل بالتنسيق مع الحركة الصهيونية، وكانت دوافعه السياسية الصهيونية في إسرائيل أكثر من المكاسب المادية وأهم منها. للاطلاع على المشروع انظر: (خالدالعرموطي، 1999: 23–24؛ عبدالمالك التميمي، 1999: 58–59؛ أمل العليان، 1996: 212).

الصهيونيين يهدفون للسيطرة على شرقي الأردن، وعندما فشلوا في السيطرة السياسية لجأوا إلى الحصول على امتياز البحر الميت، واستولوا على مياه نهر الأردن لتوليد الكهرباء(الجامعة العربية، 28 مارس/ آذار1932).

وكلفت الحكومة البريطانية في عام 1938 **إيونيدس (Ionides)** – الذي كان يعمل مديراً للإنماء والتطوير في إمارة شرقي الأردن – دراسة المياه في المنطقة، واعتُبرت أول دراسة هيدرولوجية لنهر الأردن وروافده، وأصبحت منطلقاً لدراسات أخرى. وكان المشروع نتيجة أعمال لجنة **بيل (Bell)** التي أوفدت إلى فلسطين في عام 1937، وأفادت أنه يمكن استخدام مياه نهر الأردن، لزيادة الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد، وأنه يمكن ري الوادي بواسطة قنوات مكشوفة، تمتد إليه من النهر، وتقدم بها إيونيدس في عام 1939، وتضمنت الدراسة ما يلي (عادل العضايلة، 2005: 119؛ جريدة الدفاع، 14 سبتمبر/أيلول 1964؛ طعان صعب: 1974، 99):

1 – ضرورة استخدام مياه نهر الأردن لري واديه وحوضه.

2 – تحويل جزء من مياه نهر اليرموك بقناة تعبر الأراضي الأردنية لتجميع مياه أودية زقلاب والعرب، وذلك بهدف ري (45300) دونم في الغور الشرقي.

3 – تخزين فائض مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا، حيث يوفر المشروع (742) مليون/ م^3 سنوياً.

4 – نقل مياه رأس العين إلى مدن القدس ويافا وتل أبيب.

5 – إعطاء بريطانيا امتياز استثمار مياه نهري الأردن واليرموك لشركة روتنبرغ اليهودية.

6 – إعطاء بريطانيا امتياز استثمار أنهار (النعامين والعوجا والمقطع) للشركات اليهودية لاستعمالها لمصلحة المستوطنات.

7 – ضخ المياه من بحيرة طبريا بقناة الغور الشرقية لري (300,000) دونم في الغور الشرقي، وإنشاء قناة موازية لري أراضي الغور الغربي.

8 – استغلال مياه الأودية والأمطار في الزراعة المروية والمحلية.

وعلى الرغم من ذلك فقد لاقت هذه الدراسة رفضاً من جميع الجهات؛ فالعرب اعتبروا المشروع جزءاً من مخطط صهيوني، واليهود رفضوه؛ لأنه يسمح بنقل

المياه لإعمار النقب، ويعطي الطرفين الأردني والفلسطيني نصيب الأسد في المياه. ورفضته الحكومة البريطانية؛ لأنه لا يتفق مع متطلباتها بإنشاء دولتين في فلسطين (ظافر بن خضراء، 1998: 91؛ فتحي حسين، 1997: 167).

انتدبت الوكالة اليهودية في عام 1938 وولتر لودرميلك (Walter LowderMilk) أحد خبراء التربة والري الأمريكيين، لزيارة فلسطين؛ ليقدم تقريراً عن الأوضاع المائية فيها، وضمّن آراءه ومقترحاته في كتابه "فلسطين أرض الميعاد" (Palestine land of promise)، الذي نشر في عام 1944. وقد تكون التقرير من أربعين صفحة، لاستثمار حوض الأردن، وشبهه بوادي (تنسي) في الولايات المتحدة الأمريكية (محمد شطناوي، 1999: 319؛ نبيل السمان، 1997: 84؛ خالد العرموطي، 24:1999). اقترح لودرميلك جر المياه من نهر الأردن العلوي ونهر اليرموك ونهر الزرقاء، لري الغور على جانبي وادي الأردن، ونقل المياه الفائضة المتوقعة بواسطة أنابيب وأقنية إلى الأراضي الشاسعة في النقب، وبناء خزانات للاحتفاظ بمياه الأمطار. وبما أن تنفيذ هذه المقترحات قد يؤدي إلى قطع المياه عن البحر الميت، ومن أجل التعويض عن خسارة هذه المياه، أوصى لودرميلك بأن توصل مياه البحر المتوسط بالبحر الميت، عن طريق نظام أقنية وأنفاق طولها 25 ميلاً، وأن تستخدم القناة الجديدة في توليد الطاقة الكهربائية لفلسطين. ودعا مشروع لودرميلك إلى ري الأراضي الفلسطينية في الشمال والوسط والمساحات الشاسعة في النقب، وإلى صيانة المصادر الكيميائية في البحر الميت (جريدة الدفاع، 14 سبتمبر/أيلول 1964؛ .Leslie,1985:26).

من خلال مشروع لودرميلك أو ما سُمي بمشروع (هيئة وادي الأردن)، نستنتج أن كل المشاريع كانت تهدف لزيادة أعداد اليهود المهاجرين إلى فلسطين، وفي الوقت نفسه تهجير السكان الأصليين من فلسطين، ويعد هذا المشروع حجر الأساس الذي بُنيت عليه المشاريع اليهودية اللاحقة.

يعد مشروع هيز (James Hayes)، من أهم المشاريع التي قامت على أساس مشروع لودرميلك، الذي يوصف بأنه أكثر تعصباً لليهود، وقد أعد في عام 1946، ونشره في عام 1948، تحت عنوان "سلطة وادي تنسي ونهر الأردن" (جريدة الدفاع، 14 سبتمبر/أيلول1964؛ عبدالحفيظ محمد، 1964: 62–64؛ غسان دمشقية،

1994: 84-85). حيث اشتمل على ثماني مراحل[2]. تزامن ظهور مشروع هيز (Hayes) مع قرار الأمم المتحدة في عام 1947، بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود. والملاحظ أن مشروعي لودرميلك وهيز أديا دوراً في قرار التقسيم؛ بحيث أصر اليهود على أن تنال إسرائيل مساحات واسعة في المناطق التي وردت في المشروعين.

محاولات إسرائيل لاستغلال نهر الأردن (1948-1964):

بعد قيام دولة إسرائيل في عام 1948، بدأت بتطبيق مشاريعها الخاصة بالمياه، وإصدار القوانين والأنظمة للتحكم بنظام الري، والسعي لإحياء صحراء النقب، وتحويلها إلى أراض زراعية، لاستيعاب أعداد جديدة من المهاجرين؛ لذلك تنبهت الدول العربية لهذه المشاريع وعلى رأسها الأردن التي طلبت من **ميردوك ماكدونالد** وشركاه (Murdock MacDonald andParteners) عام 1951، إعداد تقرير عن إمكانات ري جانبي الوادي بين بحيرة طبريا والبحر الميت، ضمن المشاريع العربية للرد على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة؛ فقام ماكدونالد بمراجعة تقرير إيونيدس، الذي تضمن مقترحاً بري وادي الأردن بواسطة قناة واحدة، تمتد على طول الضفة الشرقية من النهر، وأن تغذى من تحويل مياه اليرموك بخط تغذية، يأتي من بحيرة

---

(2) اشتمل المشروع على ثماني مراحل:

المرحلة الأولى: بناء سد على نهر الحاصباني في لبنان ونقل مياهه بواسطة قناة مغلقة إلى فلسطين لإنتاج الكهرباء اللازمة لاستخراج مياه آبار الساحل.

المرحلة الثانية: زيادة المياه الفائضة من نهر الحاصباني بنقل مياه نهري بانياس والدان إليه عبر قناة مكشوفة، بهدف ري أراضي الحولة والجليل الأدنى ومرج بن عامر ثم تخزين الفائض في سهل البطوف.

المرحلة الثالثة: نقل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا لأخذ ما يعادل 50% من هذه المياه إلى الغور الشرقي في نهر الأردن، والباقي إلى مثلث اليرموك ومنطقة بيسان.

المرحلة الرابعة: نقل جزء من مياه البحر المتوسط لتعويض النقص في البحر الميت.

المرحلة الخامسة: تخزين مياه الفيضانات والسيول الشتوية بواسطة بناء السدود في سهل البطوف.

المرحلة السادسة: استصلاح مستنقعات سهل الحولة لري الأراضي الزراعية، وتحويل 45 مليون متر مكعب لري أراضي غور أريحا والسهول الجنوبية.

المرحلة السابعة: استغلال مياه الينابيع المحلية وسيول الوديان غرب الأردن ابتداء من أبو سدرة حتى غور أريحا.

المرحلة الثامنة: إقامة السدود وخزانات المياه وعددها (23) خزاناً لاستغلال مياه الأودية وأنهار البحر المتوسط وسيول السفوح الغربية، وتقدر مياه هذه المرحلة بـ (320) مليون /م^3. انظر؛ (طعان صعب، 1974: 99؛ فتحي حسين، 1997: 170).

طبريا التي تصبح مخزناً للمياه، وبواسطة قناة أخرى مماثلة، تمتد على طول الضفة الغربية (طعان صعب، 1974: 101؛ محمد شطناوي، 1999: 319-320).

اتبع ماكدونالد الخطوط العامة لمشروع إيونيدس، وقدم تقريره بعنوان "تقرير عن التوسع المقترح في ري وادي الأردن" (ظافر بن خضراء، 1998: 95؛ جريدة الدفاع، 14 سبتمبر/أيلول 1964)، واقترح شق أقنية على جانبي النهر، لتحقيق ري الغور على افتراض أنه سيكون هناك مشروع عربي- إسرائيلي مشترك بالنهاية، واقترح أن تكون بحيرة طبريا خزاناً، لتجميع فائض المياه من اليرموك والأردن للاستفادة منها في فصل الصيف. كما طرح ماكدونالد في مشروعه مسألة رئيسة، وهي مبدأ أولوية الحوض، وصارت هذه المسألة الأساسية في النزاع اللاحق بشأن استغلال مياه نهر الأردن، وهي باختصار تقوم على أن مياه الحوض، يجب ألا تحول خارجه، إلا إذا أشبعت حاجات المستفيدين من المياه أو الراغبين بالاستفادة؛ فهو بذلك يعارض المشاريع الإسرائيلية القاضية بنقل المياه إلى النقب (طعان صعب، 1974: 100-101).

وبالمقابل تبنت الحكومة الأردنية في عام 1952، مشروع ملز بنجر (Mills Bunger) من خلال الدائرة التعاونية لتطوير الموارد المائية التابعة للحكومة الأردنية، بالتعاون مع وكالة التعاون الفني في عمان. واقترح المشروع بناء سد في المقارن على اليرموك، لري وادي الأردن جنوب طبريا، لاستخدامه في توليد الطاقة الكهربائية، بموجب الاتفاقيات السورية – الأردنية. وهذا يعني اكتشاف مكان آخر لتخزين مياه اليرموك فيه بدلاً من بحيرة طبريا؛ أي الاستفادة من مياه اليرموك بشكل أوسع دون الحاجة إلى التعاون الإسرائيلي الأردني. وتقدر سعة الخزان المقترح بـ (500) مليون/ م^3، يجر(65) مليون /م^3 منها إلى مزيريب في سوريا، ويستغل الباقي في ري الأراضي الأردنية، ويزود معمل الطاقة البلدين بالكهرباء بنسبة 75% لسوريا و25% للأردن. ويُبنى خزان صغير في العدسية على مسافة قصيرة من أدنى الحدود الإسرائيلية –الأردنية، من أجل تسهيل ضخ المياه من النهر إلى قناة في الغور الغربي، تصل إلى أريحا. جاء مشروع بانجر مكملاً لمشروع ماكدونالد، وبالاتفاق مع الحكومة الأردنية، خصصت الأنروا (UNRWA) مبلغ (40) مليون دولار من اعتمادات برامج التأهيل من أجل بناء سد المقارن، وقدرت تكاليف المشروع بـ (70) مليون دولار، وبالفعل قدمت الوكالة الأموال اللازمة للبدء بالمشروع، إلا أن الحكومة الأمريكية أوقفته، بعد أن وافقت عليه، خشية أن يتعارض مع المشاريع الأخرى التي وضعتها إسرائيل، واقترحت أن

تستبدل به مشروع مين (Main) (فتحي حسين، 1997: 171–172؛ محمد شطناوي، 1999: 320–321 .Leslie, 1985:27).

وعندما أخفقت الأنروا في إعادة توطين اللاجئين، دعت شركة شارلز تنسي مين (Charle T Main)، لتقوم تحت إشراف هيئة وادي تنسي، بإعداد دراسة معتمدة على كل التقارير السابقة من جهة إسرائيل، مثل: هيز ولودرميلك، ومن جهة الأردن مثل: إيونيدس وماكدونالد وبانجر؛ فجمعت نتائج الدراسات وخرجت بتقرير عنوانه: "الاستغلال الموحد للموارد المائية لإقليم وادي الأردن"، وقد تضمن مشروع مين (Main) ما يلي (طعان صعب، 1974: 102–104؛ خالد العرموطي، 1999: 30؛ محمد يوسف، 1967: 186؛ عفيف البزري، 1984: 40–41):

1 – بناء سد وخزان على الحاصباني بهدف تخزين المياه الفائضة في الشتاء.

2 – تحويل مياه أنهار بانياس والدان والحاصباني لري أراضي حوض الحولة وتلال الجليل.

3 – تحويل مياه نهر اليرموك إلى قناة الغور الشرقية وإلى بحيرة طبريا، حيث يستفاد من المياه المتجمعة في هذه البحيرة من نهر اليرموك ونهر الأردن في ري الأراضي الزراعية بمنطقة الغور الممتدة من بحيرة طبريا إلى البحر الميت.

4 – إنشاء قناة رئيسة شرق نهر الأردن، وأخرى مشابهة غرب النهر مع ما يلزم من قناطر توزع على بحيرة طبريا، لحمل مياه هاتين القناتين بسهولة لري الأراضي على ضفتي النهر، ويستلزم ذلك القيام بالأعمال اللازمة لرفع منسوب بحيرة طبريا بمقدار مترين.

5 – تجفيف مستنقعات الحولة لزراعتها والإفادة من المياه التي تضيع بالتبخر والترسب وذلك بتوجيهها إلى بحيرة طبريا لتخزينها.

6 – إنشاء قناة تمتد من سد الحاصباني وتقام عليها محطة لتوليد القوى الكهربائية.

7 – استنباط القوى الكهربائية من نهر اليرموك، وذلك بإنشاء سد المقارن على نهر اليرموك، مع إنشاء قناة تأخذ مياهها من أمامه، وتقام عليها محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بالقرب من العدسية.

8 – تركيب أجهزة رقابة وأقنية لتحقيق استخدام أفضل للمياه الجارية على

مدار السنة في الجداول جنوب بحيرة طبريا، وإنشاء خزانات لحفظ مياه الفيضان من الجداول.

9 – استخدام الآبار للري الإضافي، وذلك في المناطق التي يكون فيها هذا الاستخدام ملائماً، كما هو الحال في الغور وفي وادي بافنيل.

رفض هذا المشروع كل من: إسرائيل والدول العربية؛ فقد انتقدت إسرائيل المشروع؛ لأنه دعا لاستغلال الموارد المائية لنهر الأردن في وادي الأردن، وعدم إدخال نهر الليطاني؛ فهي أرادت مشروعاً لا يقتصر على نهر واحد بل أرادته إقليمياً، واعتبرت أيضاً أن حصتها في المياه غير كافية، وبالغت في تقدير الأراضي الصالحة للري في وادي الأردن. أما الدول العربية، فقد عارضت المشروع لأسباب: فنية وسياسية؛ فاعترضت بشكل أساسي على حصة إسرائيل من المياه، وانتقدت تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا؛ لأنها تخوفت أن يجعل هذا الأردن يعتمد كلياً على إسرائيل، بالنسبة لجريان المياه المخزنة، وبيّنت الدول العربية أن المشروع يعطيها نسبة قليلة من المياه مع أن منابع النهر من بلدان عربية. وسياسياً رأت الدول أن المشروع يحاول تصفية قضية فلسطين من خلال الوصفات الاقتصادية (محمد شطناوي، 1999: 323–324؛ ظافرين خضراء، 1998: 106–107؛ طعان صعب، 1974: 104).

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة جديدة تجاه الشرق الأوسط ومشكلة الصراع المائي فيه، وبدا ذلك جلياً من خلال إرسال **إريك جونستون** (Eric.Johneston) من قبل إيزنهاور (Eizenhower)، حاملاً مشروعه وعنوانه "خطة نهر الأردن"، التي تقوم على تقسيم مياه نهر الأردن بين العرب واليهود؛ أي توفير المياه للفلسطينيين على ضفتي نهر الأردن، وللأردن وإسرائيل، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجة سوريا إلى مياه اليرموك، الرافد الأساسي لنهر الأردن، وخاصة بعد فشل مشروع مين (عبدالمالك التميمي، 1999: 64؛ عبد الحفيظ محمد، 1964: 66–74؛ غسان دمشقية، 1994: 63–64). لقد قام جونستون بزيارته الأولى في عام 1953، ثم تنقل بين الدول العربية محاولاً إقناعها بجدوى المشروع وفائدته (طعان صعب، 1974: 105).

تضمن مشروع جونستون إنشاء سد على الحاصباني في الأراضي اللبنانية، بسعة (165) مليون/ م^3 من المياه، وما يزيد على ذلك يتابع مجراه ليصب في نهر الأردن. ويهدف المشروع إلى تخفيف أضرار الفيضانات على منطقة الحولة، بعد

تجفيفها وتحويلها لأراضٍ زراعية، و بناء سد على اليرموك في بحيرة طبريا، بمعدل 8 ملايين/ م^3 سنوياً، وبطاقة تخزينية قدرها(300) مليون/ م3، وبناء سد آخر على نهر اليرموك، بالقرب من العدسية، لتسهيل تحويل تدفق المياه إلى قناة الغور الشرقية، وتحويل الفائض إلى بحيرة طبريا، وشق قناة تغذية بين بحيرة طبريا وقناة الغور الشرقية (عبدالمالك التميمي، 1999: 64؛ عادل العضايلة، 2005: 129-130).

كانت أمريكا تهدف من طرحها لمشروع جونستون ما يلي (عبدالمالك التميمي، 1999: 64-65):

1 - أن المشكلة بين العرب وإسرائيل لا تحل سياسياً أو عسكرياً، وإنما عن طريق توطين اليهود واللاجئين الفلسطينيين ضمن مشروع إستراتيجي كمشروع جونستون.

2 - أن هذا المشروع يجعل الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً إستراتيجياً أساسياً بالمنطقة.

3 - أن موافقة العرب واليهود على المشروع تعني اعتراف العرب بإسرائيل، ومن ثم اعترافهم بحقوق إسرائيل في المياه العربية.

جدول (1)

توزيع مياه مشروع جونستون وفق المصادر الإسرائيلية (مليون/م^3)	
البلد	**كمية المياه**
سوريا	45
الأردن	774
إسرائيل	394
(توزيع مياه مشروع جونستون وفق المصادر العربية (مليون /م^3)	
البلد	**كمية المياه**
لبنان	35
سوريا	132
الأردن	975
إسرائيل	287

نلحظ من الجدول عدم تساوي الحصص المائية بين دول حوض نهر الأردن، وهذا واضح من خلال التفاوت الكبير في توزيع المياه وفق المصادر العربية والمصادر الإسرائيلية، ونلحظ أيضاً أن إسرائيل بكل الطرق سعت؛ لأن تكون المسيطرة على أغلبية الحصص من المياه، وعلى منابع الأنهار؛ لتحقق أهدافها وغاياتها.

وبنى العرب اعتراضهم ضد مشروع جونستون على أسس أربعة (جريدة الدفاع، 15 سبتمبر/أيلول 1964):

أولاً – إن القصد من المشروع إسكان اللاجئين العرب خارج فلسطين.

ثانياً – إن المشروع اقترح تخزين الجزء الأعظم من مياه نهر الأردن في بحيرة طبريا، ومن ثم سيطرة إسرائيل عليه.

ثالثاً – تخصيص نسبة عالية من الماء لإسرائيل.

رابعاً – حرمان لبنان من أية حصة من الماء.

جاء السفير الأمريكي أريك جونستون (Johneston) مبعوث الرئيس الأمريكي إيزنهاور، مرة أخرى (الزيارة الثانية) إلى الشرق الأوسط، في فبراير/شباط عام 1955، وعزمت أمريكا على تنفيذ مشروع استثمار نهر الأردن، ولكن إسرائيل كانت تحاول نيل حصة الأسد من هذه المشروع، وأشار أحد التقارير التي أرسلتها السفارة الأردنية في واشنطن قبيل سفر جونستون إلى المنطقة، إلى عدة مواضيع سيبحثها جونستون مع المسؤولين العرب، ومن أهمها: موضوع تقسيم المياه، وتعيين أماكن الخزانات، وتأليف لجنة دولية للإشراف على المياه التي ستخزن في بحيرة طبريا، وتعيين نوع إنتاج المشروع إن كان زراعياً أم صناعياً، ومدى استفادة اللاجئين الفلسطينيين منه (جريدة الدفاع، 1 فبراير/شباط 1955؛ جريدة فلسطين، 1 فبراير/شباط 1955).

والتقى جونستون بعض المسؤولين الإسرائيليين لبحث مقترحاته في بداية فبراير/شباط عام 1955، لكن يبدو أن نتائج محادثاته مع السلطات الإسرائيلية لم تكن إيجابية؛ إذ رفض الإفصاح عما دار بين الطرفين، لكن أحد مستشاريه قال: "إن مبعوث الرئيس إيزنهاور قوي الأمل بنجاح مشروعه"، ولكن المؤكد أن المرحلة الأولى من مناقشة مشروع جونستون مع الإسرائيليين، انتهت دون الاتفاق على النقاط الجوهرية، على الرغم من أن جونستون أقر بزيادة حصة إسرائيل في مياه الأردن

واليرموك إلى 40%. وبذلك باءت بالفشل كل المحاولات التي بذلها جونستون، لإقناع الإسرائيليين بالموافقة على تفصيلات المشروع، الذي كان قد تقدم به في عام 1953 خلال زيارته الأولى للمنطقة (جريدة الدفاع، 2 فبراير/شباط 1955).

وسافر جونستون بعد ذلك إلى القاهرة، حيث التقى هناك في 2 فبراير/شباط، أعضاء اللجنة الفنية العربية، وأسفر اللقاء عن خلاف بين مشروع جونستون المعدل والمشروع العربي المقابل "المضاد" -الذي سنتحدث عنه لاحقاً-، وقد تركز الخلاف حول النواحي الفنية، من حيث توزيع المياه بين الدول العربية وإسرائيل، وتقرر تأليف لجنة من مهندسين لدراسة موضوع الخلاف وتقديم تقرير عن ذلك (جريدة الدفاع، 3 فبراير/شباط 1955). واجتمعت اللجنة الفنية المشتركة، التي تألفت من مهندسين عرب وأمريكيين، للبحث في نقاط الخلاف بين مشروع جونستون والمشروع العربي لاستغلال مياه نهر الأردن، ودامت اجتماعاتها يومين. والمعروف أن المشروع العربي يعطي الدول العربية 80% من مياه نهر الأردن، و20% لإسرائيل، في حين يعطي مشروع جونستون الثلث لإسرائيل والثلثين للدول العربية (جريدة فلسطين، 4 فبراير/شباط 1955؛ جريدة الدفاع، 4 شباط/فبراير 1955).

وبيّن وزير الاقتصاد الأردني -خلوصي الخيري- الذي شارك في اجتماعات لجنة الخبراء العرب في القاهرة مع جونستون، أن الوفود لم تتوصل إلى حل نهائي. كما صرح ممثل لبنان إبراهيم عبد العال في اللجنة نفسها، أن اجتماعات لجنة الخبراء العرب في القاهرة مع جونستون "قد فشلت تماماً"، بعد أن قدم جونستون مشروعاً جديداً يختلف عن مشروعه القديم، وقال: إن المشروع الجديد يفيد إسرائيل على حساب الدول العربية. وقال الأمين العام لوزارة الخارجية السورية إبراهيم الأسطواني، الذي مثّل سوريا في اجتماعات لجنة الخبراء العرب: إن اللجنة قد أنهت اجتماعاتها مع الوفد الأمريكي، واتفقت مع جونستون على أسس الأبحاث فقط، التي تتعلق بأمور فنية واقتصادية وسياسية، وبيّن الأسطواني أن وجهات النظر عند بدء المباحثات مع جونستون، كانت متباعدة ثم تقاربت جزئياً (جريدة الدفاع، 10 فبراير/شباط 1955).

كما بيّن وكيل وزارة الاقتصاد الأردني حمد الفرحان، أن المباحثات مع جونستون قد فشلت، وأن وجهة نظر الجانب الأمريكي - في هذه المرة - ليست أقرب إلى المطالب العربية من مشروع جونستون الموحد، الذي قدمه في يونيو/

حزيران عام 1954، ورفضته الدول العربية، وفي بعض النقاط الأساسية، تعتبر المقترحات الجديدة وجوب تخزين المياه العربية في أرض عربية؛ ولذلك فمياه اليرموك يجب أن تخزن في أرض الأردن، "ويصعب علينا تصور خزن مياه الأردن خارج الأراضي الأردنية" (جريدة الدفاع، 11 فبراير/شباط 1955؛ جريدة فلسطين، 11 فبراير/شباط 1955).

وكانت نقطة الخلاف الرئيسة في مشروع جونستون، تدور حول تخزين مياه اليرموك والأردن في بحيرة طبريا بمقدار (40) ألف/ $م^3$، على أن يجري سحب المياه للري والمشاريع الكهربائية من بحيرة طبريا إلى الأراضي الأردنية. وقد أعربت الدول العربية عن مخاوفها بألا تفي الضمانات الدولية بتأمين سلامة هذه المياه، ولذلك فإنها تسعى لإقناع جونستون بإنشاء خزان كبير في الأراضي العربية لخزن المياه، وكانت وجهة نظره تدور حول تكاليف بناء هذا الخزان. وهناك خلاف كذلك على حصة إسرائيل في المياه (جريدة الدفاع، 15 فبراير/شباط 1955). البالغة 36% من مجموع المياه العام.

وهكذا يظهر أن هناك نقطتين أساسيتين اختلفت فيها الدول العربية الثلاث (الأردن وسوريا ولبنان) مع جونستون، هما؛ الأولى: نسبة المياه التي ستعطى لليهود، والثانية: مكان تخزين المياه. لقد أصر الإسرائيليون على أن تكون طبريا هي الخزان الطبيعي لمياه اليرموك لتقليل الملوحة في البحيرة، ولتكون عاملاً من عوامل المحافظة على مستوى المياه فيها؛ فيعوضها عن مقدار (300) ألف/ $م^3$، تتبخر منها سنوياً بتأثير الحرارة، وعن ملايين الأمتار المكعبة من المياه التي تخرج منها؛ فتصب في نهر الأردن. وبالمقابل أصرّ الخبراء العرب على أن تخزن مياه اليرموك في سد المقارن في الأراضي العربية. ولكن هذا الخلاف خفف من حدته بعض الأطراف العربية، وخاصة الأردن الذي كان يؤيد خزن المياه في بحيرة طبريا؛ لأن مياه اليرموك وحدها لا تكفي لري الأراضي الزراعية في المناطق العربية، وأن اليهود يرحبون باقتراح العرب واكتفائهم بمياه اليرموك، وعندها يستغل اليهود مياه نهر الأردن؛ فيحولون مجراها نهائياً من جنوب بحيرة الحولة التي جففوها، وبهذا التحويل تجف بحيرة طبريا مع مرور الزمن بالتبخر؛ وبذلك تخسر الأردن مياه نهر الأردن، وتزداد ملوحته في حالة تخزين مياه اليرموك في سد المقارن؛ فيؤثر هذا على الزراعة الأردنية؛ لذلك رأى الأردنيون أن يكون تخزين مياه اليرموك أو جزءٍ منها في بحيرة طبريا (جريدة الدفاع، 16 فبراير/شباط 1955).

وبعد جدال حول هذا الموضوع، توصل جونستون مع الأردنيين إلى إقرار مبدأ تخزين مياه اليرموك في سد المقارن، وما يزيد عنه يخزن في بحيرة طبريا. ولكن الخلاف بقي موجوداً حول نسبة توزيع المياه؛ فإسرائيل طالبت بنسبة 40% من مياه النهر، في حين أصرت الدول العربية على منح إسرائيل 30% فقط. واقترح جونستون حلاً وسطاً؛ فطلب إعطاء إسرائيل 35% مقابل ضمان موافقتها. وبالمقابل طلب الأردن من جونستون إعطاءه ضمانات حول عدم استيلاء إسرائيل على جميع مياه الأردن؛ فبيّن جونستون أن أمريكا مستعدة لإعطاء هذه الضمانات (جريدة الدفاع، 16 فبراير/شباط 1955).

وقال جونستون، عقب اجتماعات وزراء خارجية (الأردن وسوريا ولبنان)، في بيروت في 19 فبراير/شباط 1955: إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، تشجع الدول العربية على الأخذ بمشروعه المعدل؛ لأنها تعتقد أن فيه فائدة للدول العربية وإسرائيل. كما طلب جونستون من وزراء الخارجية العرب إعطاء جواب نهائي، بقبول مشروعه الخاص باستثمار مياه نهر الأردن أو رفضه، بأسرع وقت ممكن. ولكن وزير الخارجية السوري خالد العظم، قال: إن سوريا لا يمكنها الإجابة عن مشروع جونستون قبل شهر نيسان المقبل في العام نفسه. كما قال وزير خارجية الأردن وليد صلاح: إن الأردن لن ينفرد باتخاذ موقف معين من مشروع جونستون، وإنه سيأخذ رأي الدول العربية، قبل تحديد موقفه نهائياً من المشروع، وقال صلاح: "إن على العرب أن يتحدوا في هذه الآونة بالذات؛ لأن إسرائيل تنتهز الفرص للنيل من الدول العربية" (جريدة فلسطين، 20 فبراير/شباط 1955؛ جريدة الدفاع، 21 فبراير/شباط 1955؛ عفيف البزري، 1984: 48).

لقد أخفق جونستون في إقناع الطرفين: العربي والإسرائيلي بمشروعه، وبذلك فشل، وقد وجّه الخبراء العرب عدة انتقادات للمشروع؛ للأسباب التالية (جريدة الدفاع، 18 فبراير/شباط 1955؛ Riyadh,1985:11):

1- عدم أخذه الحدود السياسية بعين الاعتبار.

2- ضمان المشروع لإسرائيل نفعاً مبكراً منه؛ لأن مرحلة العمل الأولى لتنفيذه كان مقرراً أن تجرى في إسرائيل، وبذلك سيستفيد الإسرائيليون من مياه الأردن قبل الأردن بمدة طويلة.

3- استفادة إسرائيل من تنفيذ المشروع بالحصول على المياه والحصول

على الكهرباء، عند تنفيذ مراحل المشروع الأولى، في حين تبقى المرحلة الثانية معلقة أو قيد التنفيذ.

وهكذا فقد أخفق جونستون والوفد الأمريكي والعرب والإسرائيليون في التوصل إلى اتفاق حول توزيع المياه؛ إذ كانت إسرائيل تصرّ على امتلاك حصة الأسد لتحويلها إلى صحراء النقب، متجاهلة بذلك حقوق العرب، ولا سيما اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من أراضيهم.

وبدأت إسرائيل بعد ذلك بوضع مشاريع جديدة، من أهمها مشروع السنوات السبع، وهو يرتكز بصورة أساسية على مقترحات هيز– لودرميلك في عام 1953، ثم أدمج في مشروع السنوات العشر في عام 1956، حيث استهدف المشروع الأول تأمين (540) مليون/ م^3 من مياه نهر الأردن، من خلال تجفيف منطقة الحولة، وتحول المياه من نهر الأردن عند جسر بنات يعقوب لري الأراضي باتجاه الجنوب إلى النقب، وتحول المياه أيضاً من بحيرة طبريا بواسطة قناة كتريت– بيسان باتجاه الجنوب إلى مقاطعة بيسان (طعان صعب، 1974: 100).

كما عملت إسرائيل على تجفيف مياه بحيرة الحولة، من خلال مشروع نفذته بدعم من الصندوق القومي اليهودي "كيرن كميت" والوكالة اليهودية، وقد نفذ هذا المشروع عبر عدة مراحل. ونتج عنه ما يأتي:[(3)]

- تجفيف 60 ألف دونم وإضافتها إلى الأراضي الزراعية.
- الحد من تبخر المياه المتجهة إلى بحيرة طبريا.
- إجلاء سكان المنطقة من العرب وتدمير 14 قرية عربية.
- تشجيع تنفيذ مشاريع مائية شاملة مثل مشروع جونستون.

وبالمقابل تطلع مشروع السنوات العشر إلى تأمين (700) مليون/ م^3 من مياه

(3) **المرحلة الأولى (1951 – 1953)**: قامت شركة سوليل بونيه الإسرائيلية بتنفيذ المشروع؛ إذ وسعت مجرى نهر الأردن أربعة أمتار لمسافة 5، 4 كيلو مترات، إلى جانب تصريف 200 مليون متر مكعب من مياه البحيرة والمستنقعات الملحقة بها إلى مجرى نهر الأردن.

المرحلة الثانية (1953 – 1955): هدفت هذه المرحلة إلى استصلاح المستنقعات بإنشاء طرق بينها، إضافة إلى حفر ثلاث قنوات لتصريف المياه وتجفيفها.

المرحلة الثالثة (1955 – 1957): وهي مرحلة تكميلية، تم فيها تحلية المياه المتبقية على الأرض وباقي مياه البحيرة التي بلغت 12 مليون متر مكعب، كما أزيل خلالها السد الموجود عند التقاء نهر الأردن بالقناة الشرقية وغيره من السدود الصغيرة.انظر؛ (ظافر بن خضراء، 1998: 89–90).

نهر الأردن وبحيرة طبريا، من خلال مياه الحولة، وتحويل مياه الينابيع المالحة من بحيرة طبريا إلى نهر الأردن، نزولاً مع المجرى إلى النهر، وتحويل المياه من بحيرة طبريا بواسطة قناة كتريت – بيسان، وتحويل المياه من تحت جسر بنات يعقوب لري الأراضي باتجاه الجنوب إلى النقب، والملاحظ أن المصدرين الأساسيين لمشروع السنوات العشر هما: مياه بحيرة طبريا ومياه نهر اليرموك (طعان صعب، 1974: 100).

امتاز مشروع السنوات العشر بأنه قام على تحويل مياه الأردن وطبريا عند إيشدكنروت، وهو مسرب للمياه في الزاوية الشمالية الغربية من بحيرة طبريا، وتقدر كمية المياه التي سوف تؤخذ من هذه النقطة (500) مليون /م^3؛ أي بزيادة (160) مليون/ م^3 على مشروع السنوات السبع، وجعل بحيرة طبريا مركزاً للتخزين، بدلاً من خزان البطوف، الذي تبين أن تسرباً للمياه حصل فيه(طعان صعب، 1974: 101).

وفي يوليو/تموز عام 1955، قدمت شركة **بيكر وهيرزا** (Baker and Harza) دراسة مكونة من ثمانية مجلدات وملحقاتها، وأهم ما تضمنته الدراسة (ظافربن خضراء، 1998: 97؛ محمد شطناوي، 1999: 324):

1- تبنت موضوع إنشاء سدين على نهر اليرموك، كما اقترح بنجر في عام 1952: سد المقارن التخزيني وسد العدسية التحويلي بطاقة استيعابية للسد الأول(460) مليون /م^3، وتجر المياه من السد الثاني بواسطة قناة نحو الجنوب لري أراضي الغور الشرقية، وقسم منها لري أراضي الغور الغربي، ويجر آخر نحو الشمال لتخزين الفائض من نهر اليرموك في بحيرة طبريا.

2- تروى أراضي الغور الشرقي وكذلك الغربي بقناتين: إحداهما من سد العدسية (113) كم، والأخرى من بحيرة طبريا (11) كم، وأخرى في الضفة الغربية "الغور الغربي"، وتأخذ مياهها من قناة الغور الشرقية، طولها (47) كم، وتروي (520) ألف دونم من الأراضي العربية.

3 – إنشاء ست محطات لتوليد الكهرباء؛ أربع منها على نهر اليرموك، واثنتان على قناة الغور الشرقية، طاقتها الإنتاجية (50) ميغاوات.

كان على العرب، أمام هذه المشاريع العديدة، أن يتخذوا موقفاً ويتحركوا؛ لذلك طرحوا **المشروع العربي المضاد**؛ حيث قدمت اللجنة الفنية التابعة لجامعة الدول

العربية مشروعاً بين رحلتي جونستون الأولى (1953) والثانية (1955) إلى الشرق الأوسط، جاء المشروع ليحافظ على الحقوق العربية (سوريا والأردن) في مياه نهر الأردن، ويسعى إلى توفير مياه للشرب والزراعة ومصادر توليد الكهرباء. ويركز المشروع على نهري اليرموك والأردن، وروافد نهر الأردن شمال بحيرة طبريا، والوديان والآبار الموجودة في المنطقة، ويوفر المشروع كمية مياه تصل إلى(420) مليون /م^3. ومن ناحية أخرى رفض المشروع العربي تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا، لوقوع شواطئها في المناطق الإسرائيلية، ولتجنب زيادة نسبة الملوحة في مياه الأردن. وأهم ما تضمنه المشروع (جريدة الدفاع، 18 فبراير/ شباط 1955؛ محمد شطناوي، 1999: 325–326؛ Riyadh,1985: 11-12):

1 – بناء سد للتخزين على اليرموك إما في المقارن أو في وادي خالد، وإنشاء معمل لتوليد الطاقة الكهربائية من القوة المائية في المكان نفسه.

2 – حفر قناة تمتد من السد في أعلى المجرى إلى العدسية، حيث يقام معمل آخر لتوليد الطاقة الكهربائية من القوة المائية.

3 – بناء سد في العدسية لتحويل المياه والتحكم بها. وتكون مهمته تحويل جزء من المياه إلى قناة الغور الشرقية بهدف الري في الأردن وكمية أخرى قليلة إلى بحيرة طبريا من أجل التخزين.

4 – بناء قناة الغور الشرقية على طول الجانب الشرقي من نهر الأردن، تمتد من العدسية إلى البحر الميت تقريباً، تغذى هذه القناة من مياه التحويل في العدسية ومن قناة تغذية تأتي من بحيرة طبريا، ويركب ناقل قريباً من أدنى حدود الأردن وإسرائيل لتوصيل مياه الغور الشرقية إلى قناة الغور الغربية لري وادي الأردن الغربي.

5 – استخدام معملي الطاقة للمنفعة المتبادلة لسوريا والأردن.

6 – يبلغ حجم منسوب المياه في اليرموك (457) مليون/ م^3، يخصص منها (330) مليون /م^3 للأردن، و(90) مليون/ م^3 لسوريا. ويبلغ مجموع ما يحصل عليه الأردن لمشروع الغور الشرقي والغربي (898) مليون /م^3، يدخل فيه حصة الأردن من اليرموك مضافاً إليها (368) مليون/ م^3، تأتيه من بحيرة طبريا.

هذا، وقد أوصى "**المشروع العربي المضاد**" بإنجاز الإنشاءات التالية لتأمين

المنفعة من مياه الأردن العلوي للبلدان المجاورة للنهر (جريدة الدفاع، 18 فبراير/ شباط 1955 ;Riyadh,1985:11):

1 – بناء سد للتخزين على الحاصباني في لبنان على بعد (20) كم من نقطة اتصاله بنهر الأردن.

2 – شق قناة من سد الحاصباني لري الأراضي اللبنانية الواقعة في حوض النهر ولتوليد الطاقة الكهربائية من القوة المائية عند النقطة التي تسقط فيها القناة في مياه الحاصباني في الفاجار، وإنشاء معمل لتوليد الطاقة في هذه النقطة.

3 – شق قناتين من نهر بانياس لري الأراضي السورية على ضفتي النهر.

4 – شق قناة من بانياس تتجه جنوباً عبر نهر الأردن إلى نقطة أدنى الشاطئ الغربي من بحيرة الحولة، وتغذي هذه القناة قنوات فرعية بهدف ري الأراضي الإسرائيلية.

ونص المشروع على استخدام (22) مليون/ م^3 من مياه نهر الأردن، لري أراضي البطيحة السورية شمال غرب بحيرة طبريا. وتحصل إسرائيل على(96) مليون/ م^3 من مياه الأردن العلوي، عن طريق القناة التي تمر بأراضيها، ويحصل لبنان على (35) مليون/ م^3 من مياه الحاصباني، وتحصل سوريا على(42) مليون/ م^3 من مياه بانياس والأردن. وفي النهاية يقوم المشروع على تخزين المياه الباقية من نهر الأردن وبانياس وروافده الواقعة إلى الشمال من بحيرة طبريا، في هذه البحيرة، لتوفير الحاجات المائية اللازمة، لري وادي الأردن الجنوبي. ويوضح الجدول التالي التوزيع (طعان صعب، 1974: 105–106؛ عبد الحفيظ محمد، 1964: 83–84):

جدول (2)
توزيع مياه المشروع العربي
على نهر الأردن وروافده والمساحات المروية

البلد	مساحة الأرض المروية	كمية المياه (مليون/ م^3)
سوريا	68 ألف دونم	90
الأردن	أراضي الغور الشرقية والغربية	330

يلاحظ أن المشروع العربي المضاد يقوم على ثلاثة محاور رئيسة:

1 – العمل بصورة حقيقية للاستفادة من المياه العربية لمصلحة الزراعة وتوليد الكهرباء.

2 – عدم تمكين إسرائيل من استغلال المياه خارج حوض الأردن وروافده، بحيث أبطل مشاريع إسرائيل الساعية لجر المياه للنقب، ومن ثم تحسين الأراضي لاستقبال مهاجرين جدد.

3 – أخذت اللجنة العربية مسألة الحدود السياسية القائمة بعين الاعتبار، بما يتناسب مع موارد المياه في حوض النهر؛ فكفلت لكل دولة ضمن حدودها الانتفاع لري الأراضي الزراعية، وإمكانية الاستفادة من توليد الكهرباء.

لقد كان للمشروع العربي المضاد سمات بارزة، مقارنة بالمشاريع الإسرائيلية؛ إذ لم يخطط من خلال المشروع إلى استعمال مياه نهري الأردن واليرموك خارج منطقة جريانهما، ولم يتضمن المشروع العربي تحويلهما الذي يخلق ضرراً بليغاً بحقوق الآخرين. ويعد المشروع محاولة صادقة للانتفاع بمياه المناطق النهرية على أساس إقليمي حقيقي (محمد شطناوي، 1999: 326).

قامت إسرائيل في الفترة بين عامي (1954–1955)، بالرد على المشروع العربي المضاد ومقترحاته، بطريقة تبين مطامعها بالمنطقة، وذلك من خلال مشروع كوتون (Cotton) – نسبةً لواضعه المستشار الأميركي (John Cotton) – وهو خبير مياه وتربة أمريكي، قدم مشروعه بناء على طلب الحكومة الإسرائيلية، بعنوان: "مشروع كوتون لتطوير الموارد المائية في أحواض نهري الأردن والليطاني" (عبد الحفيظ محمد، 1964: 77–78؛ محمد شطناوي، 1999: 324–325؛ ظافر بن خضراء، 1998: 124).

اقترح مشروع كوتون تحويل (400) مليون/م^3 من مياه الليطاني إلى إسرائيل، وري النقب عن طريق إيصال المياه من نهر الأردن العلوي، شمال بحيرة طبريا إلى خزان في بيت نيتوفا، على بعد خمسة أميال شمال الناصرة، ونقلها من هناك بواسطة قناة للنقب، وشق قناة أخرى من بحيرة طبريا إلى وادي بيسان. على أن تؤمن حاجة الأردن إلى مياه الري عن طريق قناتين، مهمتهما نقل مياه اليرموك إلى الغور، مع المحافظة على التخزين الرئيس في بحيرة طبريا. ولإزالة المخاوف الأردنية، تضمن المشروع إقامة نظام مائي داخل الأراضي الأردنية، لنقل مياه اليرموك عبر مجرى نهر الأردن، إلى الجانب الغربي، وهكذا فإن تزويد الأردن بمياه

الري عن الضفاف الجنوبية، لن يكون خاضعاً لسيطرة إسرائيلية إلا بالنسبة لمياه الفيضان الشتوية، التي تخزن في طبريا (جريدة الدفاع، 16 سبتمبر/أيلول 1964).

لقد تجاهل مشروع كوتون خطوط الهدنة والحدود السياسية، ودعا لإدخال المياه الموجودة خارج حوض الأردن واليرموك. ويرمي هذا المشروع، بشكل واضح، للسيطرة على منابع المياه في حصص الأردن مثل: الحاصباني وبانياس، والامتداد إلى الليطاني سعياً وراء منابع المياه العذبة. جاء تقسيم المياه بحسب مشروع كوتون بين دول المنطقة على النحو الآتي (ظافر بن خضراء، 1998: 125؛ محمد شطناوي، 1999: 325):

جدول (3)
توزيع مياه مشروع كوتون ومساحة المياه المروية

البلد	مساحة الأرض المروية (ألف دونم)	كمية المياه (مليون /م^3)
لبنان	350	300
سوريا	30	45
الأردن	430	710
إسرائيل	1790	1290
المجموع	2600	2345

وأمام تقديم المشروعين المضادين (العربي والإسرائيلي)، حاول جونستون أن يحصل على تنازلات من الطرفين، لكنه فشل نهائياً (محمد شطناوي، 1999: 327؛ عادل العضايلة، 2005: 136-138؛ عفيف البزري، 1984: 48)، ومضى العرب والإسرائيليون كل في طريقه. وقد ادعى رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي إشكول أمام الكنيست في 20 يناير/كانون الثاني عام 1964، أن الدول العربية وإسرائيل وافقت على المشروع الموحد (مشروع جونستون) من جميع نواحيه الفنية، إلا أن جامعة الدول العربية، في نوفمبر/تشرين الثاني 1955 رفضت التصديق على المشروع، "لمجرد رفضها التعاون حتى غير المباشر مع إسرائيل" (جريدة الدفاع، 16 سبتمبر/أيلول 1964).

ويبدو أن المشروع الأمريكي "جونستون" لم يكن مرفوضاً من قبل العرب فنياً، ولكن الخرائط الملحقة بالمشروع، لم تتضمن حدوداً دولية أو خطوط هدنة؛ إذ

يبين محمود رياض ذلك بقوله: "عندما درسنا المشروع على ضوء الحدود الدولية وخطوط الهدنة، وجدنا أن بحيرة طبريا جُعلت كخزان مياه لنهر الأردن، وهذه البحيرة تحت السيطرة الإسرائيلية [...] وهذا جعل الأراضي العربية الزراعية ألعوبة في الأيدي الإسرائيلية، وهذا يمكّن الإسرائيليين من القضاء على الزراعة العربية " .(Riyadh,1985:11)

كما شرعت إسرائيل بين عامي (1952 –1955)، بتنفيذ مشروع "اليركون – النقب" من أجل نقل المياه من نهر العوجا، الذي يتكون من ينابيع للمياه الجوفية من المنحدرات الشمالية للضفة الغربية، التي تتوحد في مجرى واحد بالقرب من رأس العين، لتشكل نهر العوجا إلى النقب، وتبلغ طاقته الشهرية بين (8–15) مليون /م^3، وتدفقه 8,5م^3/ثانية، وانتهى العمل بالمشروع في عام 1955[4].

مشروع التحويل الإسرائيلي لنهر الأردن (1960–1964):

وبعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، توقفت الجهود الأمريكية بين العرب والإسرائيليين، وأعلنت إسرائيل أنها ماضية بمشاريعها لتحويل مياه نهر الأردن إلى النقب، لذلك قررت عمل مشروع ضمن خطتها العشرية، حيث تتعاون شركة تاهال الإسرائيلية، مع فريق من خبراء المياه الأمريكيين برئاسة الدكتور إبيل (وهو أستاذ الهيدرولوجيا في جامعة بلتيمور)؛ لسحب (700) مليون/ م^3 من مياه حوض الأردن، بدلاً من (540) مليون /م^3 المحددة بالخطة السباعية، وسيتم سحب (500) مليون /م^3، من أصل تلك الكمية من مياه بحيرة طبريا إلى النقب بدلاً من (340) مليون/ م^3 المعتمدة في الخطة السابقة. وقررت إسرائيل تنفيذ المشروع على مرحلتين؛ الأولى تنتهي في عام 1964، وغايتها نقل (180) مليون /م^3 من طبريا للنقب، لتغذية الحوض الساحلي، الذي بدأت مياه آباره تتعرض للملوحة؛

---

(4) ومن المشاريع الإسرائيلية الأخرى:
- مشروع الجليل الأعلى: يهدف المشروع إلى توفير مياه لري مائة ألف دونم من الأراضي الزراعية.
- مشروع غور الأردن: ويحمل هدف المشروع السابق نفسه، بري مائة ألف دونم في غور بيسان من نهر الأردن وبحيرة طبريا.
- مشروع الجليل الغربي: أقيم لاستثمار مياه الفيضانات والسيول في وادي العوجا وجزء من المياه المحولة من نهر الأردن والمياه المكررة لري القسم الغربي في صحراء النقب. انظر؛ (ظافر بن خضراء، 1998: 130؛ عبدالحفيظ محمد، 1964: 97–98؛ مروان حداد، 1999: 341–342؛ عبدالرحمن أبو عرفة، (د. ت): 92–93).

بسبب المبالغة باستنزافها، والجزء الآخر يستمر في جريانه جنوباً لري مستعمرات النقب ومزارعه. والمرحلة الثانية: تنتهي عام 1966، وغايتها إيصال بقية الكمية إلى النقب وهي(320) مليون /م^3. وحرصت إسرائيل على إبقاء المعلومات طي الكتمان حتى أكتوبر/تشرين الأول عام 1959، عندما نشرت صحيفة جيروزاليم – بوست (Jerusalem Post) الإسرائيلية، بعض التفاصيل عن المشروع، وما تم إنجازه (فتحي حسين، 1997: 176؛ Riyadh,1985:13;Leslie,:1985:27).

وأمام هذا الوضع الشديد التعقيد، بادرت جامعة الدول العربية في الوقوف ضد مشروع إسرائيل لتحويل نهر الأردن، منذ بداية عام 1960، حيث طرح العرب مسألة تحويل مياه نهر الأردن، على الاجتماع الذي عُقد بين (8–29) إبريل/نيسان 1960، في القاهرة، حيث أخبر السفير اللبناني في الجمهورية العربية المتحدة السفير الكندي في القاهرة، بأن موقف العرب حاسم وواضح تجاه قيام إسرائيل بمواصلتها تحويل نهر الأردن، وقال: إنه يجب على الدول الغربية التحرك من أجل وقفها عن القيام بذلك، وفي حالة عدم قيام الغرب بذلك، فإن العرب لن يجدوا أمامهم أي خيار تجاه ذلك، سوى القيام بمنع إسرائيل عن طريق القوة. وجاء في البيان الذي صدر عن هذا الاجتماع أن جامعة الدول العربية، قررت العمل على تأسيس لجنة لدراسة مشكلة تحويل مياه نهر الأردن (A.L,1960: 475).

وكانت عملية إسرائيل ومحاولتها تحويل مياه نهر الأردن عملية اعتدائية، وهذا يسوغ ضرورة حماية الدول العربية لذاتها، وذلك بتعاونها بعضها مع بعض؛ لذلك قام المسؤولون العرب بتشكيل لجنة خاصة، لمحاولة مراعاة استغلال مياه نهر الأردن لمصلحة جميع الدول العربية القلقة من هذا الوضع، التي ينقصها المورد المالي، ويجب استغلال المياه لمصلحة الفلسطينيين (A.L,1960: 475).

وعندما ناقش مجلس جامعة الدول العربية في إبريل/نيسان عام 1960، المخططات الإسرائيلية، وأن الإسرائيليين ماضون في تنفيذ مشاريعهم، صادق المجلس على اقتراحات اللجنة الفنية العربية التي تضمنت:

أولاً – إكمال قناة الغور الشرقية وتخزين مياه نهر اليرموك في نهر الأردن.

ثانياً – بناء سد على نهر الحاصباني لري أراضي جنوب لبنان.

ثالثاً – بناء محطة ضخ على نهر الحاصباني قرب انتهاء رأس الربيع – إلى رأس الناقورة ومن الوزاني لرفع مياهه لري الأراضي المجاورة في لبنان وسوريا.

رابعاً – استخدام مياه بانياس لري الأراضي في سوريا وشرق بحيرة طبريا (Riyadh,1985: 13-14).

وتابعت جامعة الدول العربية دورها في إيقاف المخطط الإسرائيلي القاضي بتحويل مياه نهر الأردن، حيث أبلغ المسؤولون في الجامعة السفير الأمريكي في القاهرة بشأن مياه نهر الأردن، وهددوا إسرائيل؛ أنه في حالة عدم توقفها عن خططها في تحويل المياه، فإن العرب سوف يقومون بتأمين الحماية لأنفسهم، ولن يكون لأمين عام جامعة الدول العربية عبدالخالق حسونة، خيار خلال اجتماع الجامعة، في أن يجد نفسه يقف ضد أي تأييد لأمريكا (A.L,1960: 485). ولقد كان واضحاً أن العرب كانوا يطالبون بأن تضغط الإدارة الأمريكية على المسؤولين الإسرائيليين، بأن يتوقفوا عن مخططاتهم تجاه مياه نهر الأردن.

وحذرت السفارة البريطانية حكومتها من مواصلة إسرائيل تهديد مياه نهر الأردن، فقد أشار السفير البريطاني في عمان هيلر (G.F.Hiller) إلى المخاوف الأردنية من أن مشاريع إسرائيل لتحويل نهر الأردن، ستؤدي الى زيادة ملوحة الماء في الجزء السفلي من النهر. وقال هيلر: إن هذه المخاوف ستظهر باستمرار، كلما اقترب الإسرائيليون من الانتهاء من عملهم في خط الأنابيب. وقال إن العرب ينظرون في الإجراءات المضادة لذلك، وبيّن السفير لحكومته ضرورة فهم هذه الحقائق. كما أبرز تقرير السفارة البريطانية في 14 مارس/ آذار عام 1961، أنه يوجد مشكلتان منفصلتان، ولكنهما في الوقت نفسه تمت كل منهما بصلة للأخرى، وتؤثران على مستقبل الري من نهر الأردن بالنسبة للأردنيين، من حيث؛ أولاً: معدل المياه، ثانياً: الملوحة. وأشار التقرير نفسه إلى أن المعدل السنوي لمياه نهر الأردن، عند خروجه من بحيرة طبريا، يبلغ (600) مليون/ م^3، ومن نهر اليرموك (470) مليون/ م^3، وعند وصول نهر الأردن إلى البحر الميت يكون قد نزل فيه من المياه من الوديان والينابيع ما يقارب (1500) مليون /م^3. و يهدف الإسرائيليون إلى سحب (150–180) مليون /م^3 في السنة من بحيرة طبريا، ابتداءً من عام (1963/1964)، وما مجموعه (320) مليون/ م^3 في عام 1970. بينما يهدف الأردنيون إلى سحب (120) مليون /م^3 من نهر اليرموك لمشروع قناة الغور الشرقية، الذي كان مقرراً أن تنتهي المرحلة الأولى منه في نهاية عام 1961، في حين يكتمل المشروع في عام (1963/1964).

وبيّن تقرير السفارة البريطانية السابق، أن نسبة الملوحة في مياه نهر الأردن تزداد عند التقاء مياهه مياه نهر اليرموك؛ بسبب الملوحة الزائدة التي تأتي من التلال، وخاصة في الضفة الشرقية، وتزداد الملوحة كلما اقترب نهر الأردن من البحر الميت، وعلى هذا تكون المياه في الجزء الجنوبي من النهر مالحة بالنسبة للرّي، وخصوصاً أن معظم التربة في الغور تحتوي على نسبة عالية من الملح، وفوق تلك فإن النهر في الغور، يجري في الغالب في مجار عميقة تحت مستوى سطح الأراضي الزراعية المحيطة به؛ مما يجعل الاستفادة منه في الرّي صعبة ومكلفة؛ لذلك اقترح إنشاء قناة الغور الشرقية لهذا السبب (A L,1961: 239).

وأوضح السفير البريطاني في عمان، أن المشروع الإسرائيلي سيؤدي إلى تخفيض كمية المياه، التي تخرج من بحيرة طبريا دون أن تؤثر تأثيراً جدياً على نسبة ملوحتها، ولكن نهر اليرموك بمياهه الأكثر عذوبة، سيساهم في سد النقص الذي سيحدث في نهر الأردن. والمشكلة هنا أن الأردن نفسه يعتزم تحويل نهر اليرموك، وبذلك ستقل نسبة المياه التي تلتقي مياه نهر الأردن. وحذّر التقرير البريطاني من أن مشروع قناة الغور الشرقية هو الذي سيزيد الملوحة إلى مستوى أعلى وليس المشروع الإسرائيلي (A. L,1961: 240).

ركزت الحكومة البريطانية على عدة نقاط بالنسبة لموضوع نهر الأردن، منها؛ المدى الذي وصل إليه الأردنيون في الاستفادة من مياه مجرى النهر في الرّي من حيث: (كمية المياه التي تسحب، ومجالات استخدامها، ومساحة الأراضي التي تُروى). والنقطة المهمة هنا، أنه إذا استطاع المسؤولون الأردنيون أن يبينوا أنهم سيستخدمون مياه النهر استخداماً مكثفاً، فإنه عند ذلك يكون لهم حجة في الشكوى على المشروع الإسرائيلي والعكس بالعكس. وأما النقطة الثانية، فإن الحكومة البريطانية كانت معنية بمعرفة مستوى الملوحة في نهري الأردن واليرموك، قبل التقائهما، وملوحة نهر الأردن في عدة نقاط؛ من نقطة التقائه بنهر اليرموك حتى البحر الميت (مثلاً في وادي اليابس، وفي وادي الزرقاء، وجسر اللنبي)، وإن أمكن تحديد الملوحة المقدرة في النقاط بعد تنفيذ المشاريع الإسرائيلية والأردنية (A. L,1961: 240).

يتضح مما سبق أن البريطانيين كانوا مهتمين بالتطورات حول مياه نهر الأردن، والمشروع الإسرائيلي، وموقف الأردن إزاء ذلك، وخاصة اهتمامات الأردن

العملية، فيما يخص مشروع قناة الغور الشرقية، ومراحل تطوره، وتأثير ذلك على استفادة إسرائيل من مياه نهر الأردن.

وفي فبراير/شباط عام 1962، اتخذ مجلس جامعة الدول العربية قراراً يقضي بأن يستمر أمين عام الجامعة عبدالخالق حسونة في مباحثاته مع الدول العربية، فيما يتعلق بقرار إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن، والنظر إلى عقد اجتماع عاجل لمجلس الدفاع العربي المشترك، لبحث هذا الوضع. وترددت أخبار مفادها أن الحكومة السورية، قدمت مذكرة لمجلس الجامعة، لعقد اجتماع طارئ لبحث القضية، ولكن ترددت بعض الأخبار الأخرى مفادها أن الحكومة السورية، كانت مترددة في اتجاهاتها نحو خطط إسرائيل لتحويل نهر الأردن (A. L,1962: 468).

وقال وزير الخارجية الأردني (حازم نسيبة) في تصريح له في نهاية مارس/ آذار عام 1962: إن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية المنوي عقده في الرياض، بالمملكة العربية السعودية، يجب أن يكون على مستوى وزراء الخارجية. وأشار الوزير إلى أن من بين المواضيع المهمة، التي ستبحث؛ اعتزام إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن والقضية الفلسطينية (A. L, 1962: 476).

وعلى أثر الاجتماع الذي عقد في الرياض بين (31 مارس/آذار– 5 إبريل/ نيسان)عام 1962، قال السفير البريطاني في عمان: إنه حصل على معلومات من الحكومة الأردنية، خصوصاً عن موضوع نهر الأردن؛ حيث بيّن وزير الخارجية الأردني نسيبة للسفير البريطاني، أن وزراء الخارجية العرب لم يعطوا فرصة كبيرة لمناقشة موضوع نهر الأردن، ولكنه في الوقت نفسه بيّن نسيبة أن العرب مجمعون، على أنه في حالة إصرار إسرائيل على سحب مياه نهر الأردن، فإن ذلك سوف يقود إلى صراع عسكري، ولكن الجامعة ستلجأ إلى الاعتدال في الخيار العسكري. كما بيّن نسيبة أن هذه الأمور ستدفع بالجامعة للموافقة على خطط الحكومة الأردنية في نهر اليرموك (A. L,1962: 478).

وجاء في رسالة بعث بها السفير البريطاني في القاهرة فيج (L.C.W.Figg)، أن اجتماع الرياض نتج عنه، تأليف خمس لجان فرعية لمناقشة عدد من المشكلات التي تواجه العرب، ومنها خطط إسرائيل من أجل تحويل مياه نهر الأردن؛ حيث طالب المجتمعون اللجنة الموكل إليها هذا الموضوع دراسته، وإعطاء حل لذلك (A. L, 1962: 480).

يتبين لنا مما سبق أنه على الرغم من الخلافات العربية– العربية، التي كانت سائدة آنذاك، فإن الحكومات العربية أولت موضوع نهر الأردن عناية واهتماماً، خلال اجتماع الرياض (مارس/آذار– إبريل/نيسان) عام 1962.

وضعت إسرائيل خطة في بداية عام 1962، لسحب مياه نهر الأردن خلال أربع مراحل، هي:

أ- المرحلة الأولى: بحيرة طبريا – النقب.

ب- المرحلة الثانية: بحيرة طبريا – قناة بيت شيان (Beit Shean).

ج- المرحلة الثالثة: مشروع الجليل الغربي.

د- المرحلة الرابعة: نهر اليركون (Yarkon) – النقب.

وقد بيّن السفير البريطاني في تل أبيب ود جيري (R.L.Wade-Gery)، خطة إسرائيل بشكل مفصل؛ وذلك بإرفاقه خريطة، توضح أهداف إسرائيل من تنفيذ هذا المشروع. ويتضح من رسالة السفير جيري أن إسرائيل عازمة على تنفيذ المشروع، بمد خطوط أنابيب إلى جنوب فلسطين، وخاصة إلى منطقة بئرالسبع، ولكن الرسالة أشارت إلى أن هناك مشكلة في كيفية حفظ المياه؛ إذ إن المياه الجوفية قد تكون شديدة الملوحة، وإن التربة المحليّة قد تكون من النوع الذي يمكن أن تنفذ إليه المياه، مما يجعله غير قابل ليكون خزاناً سطحياً (R.J,1962: 289-291).

وأوضح مسؤول في السفارة البريطانية في عمان يدعى مورس (W.Morris) في تقرير له في 10 فبراير/شباط عام 1962، أن اهتمام الحكومة الأردنية الرئيس مركّز على كيفية تحقيق مشروع اليرموك، دون أن يتعرض الأردن لأي اعتداء من إسرائيل، حيث بيّن وزير الخارجية نسيبة أن أفضل حل يكمن في تحويل مياه نهر اليرموك، و "سيكون بمقدور الأردن أن يأخذ من إسرائيل جميع المياه التي بمقدوره أخذها، وأن بإمكان الحكومات العربية الأخرى عمل ما تريده بالمياه التي تحت سيطرتها" (R.J,1962: 292-293).

وخلال الاجتماع الذي جرى بين روجر ستيفن (Roger Stevens) مع وليام ليف (William LLiff) – عضو في السفارة البريطانية في واشنطن – يوم الجمعة 16 فبراير/شباط 1962، حول مياه نهر الأردن، جاء أن الأردنيين طالبوا في عام 1961 البنك الدولي للتنمية والإعمار بمعونة مالية لري الأراضي الأردنية؛ توقعت الشركة الأمريكية للاستشارات الهندسية (هازراس)، أن تصل تكاليفها إلى مليون

جنيه إسترليني ممتدة على خمس سنوات؛ لإنشاء قناة الغور الشرقية. ويظهر من هذا الاجتماع أن البريطانيين مهتمون بأن يصل الأردنيون والإسرائيليون إلى اتفاق حول حقوقهم في مياه نهري الأردن واليرموك. كما يظهر أن البريطانيين أبدوا اهتماماً لدعم المشروع الأردني، في حالة بدء إسرائيل بتنفيذ مشاريعها، حتى لا يؤثر ذلك على المزارعين الأردنيين. كما تعهد البريطانيون بحثّ البنك الدولي على دعم المشروع الأردني وتمويله (R.J,1962: 294-295).

يظهر لنا أن الحكومة البريطانية كانت مهتمة بموضوع قناة الغور الشرقية وتنفيذها، للحيلولة دون أي اصطدام بين الدول العربية وإسرائيل، ومن ثم معالجة مشكلة المياه في الغور الأردني بطريقة دبلوماسية؛ ولذلك تعهدت الحكومة البريطانية بدعم المشاريع الأردنية الصغيرة ذات التكلفة القليلة. أما ما يخص تمويل مشروع قناة الغور الشرقية، وعند الطلب من البنك الدولي تقديم أموال للمرحلة التمهيدية للمشروع، فإن البريطانيين كانوا مستعدين للنظر في ذلك، ولكنهم في الوقت نفسه كانوا مقتنعين أن الحكومة الكويتية ستسهم في دعم المشروع، وإضافة أية مساعدة يطلبها بنك التنمية والإعمار. ولكن المهم هنا أن بريطانيا كانت مستعدة لتقديم المساعدة الدبلوماسية عن طريق سفارتها في عمان، والإسهام في المعونة للأردن لإتمام الدراسة الأولية لمشروع قناة الغور الشرقية. ولكن البريطانيين يفضلون أن يقدموا المساعدة لقسم التطوير في المشروع؛ لأنه يقوم بعمل العديد من المشاريع (R.J,1962: 295-297).

طلب وزير الخارجية الأردني حازم نسيبة من أمين عام جامعة الدول العربية في أواسط فبراير/شباط عام 1962 أن يزور الأردن، للوقوف على طبيعة المشكلة، التي سيواجهها الأردن من جراء تحويل مياه نهر الأردن، وبيّن نسيبة أن زيارة حسونة استكشافية، لمعرفة مدى التزام جامعة الدول العربية دعم الأردن، لتجنب الآثار المترتبة على تحويل مياه نهر الأردن. واستبعد نسيبة استخدام الخيار العسكري لحل مشكلة تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن، بتأثير من السفارة البريطانية في الأردن؛ لأن نسيبة مقتنع أن حل المشكلة بهذا الشكل سيدمر الأردن؛ إذ إنه البلد الوحيد غير القادر على الوقوف ضد إسرائيل (R.J,1962: 298-299).

ولقد أكدت السفارة البريطانية في عمان خلال برقية، أرسلتها في 16 مارس/

آذار عام 1962، أن الوضع في الأردن هادئ؛ بسبب وجود حكومة في الأردن واعية، ومتفهمة تفهماً تاماً لما يلي:

أولاً – أن الأمر المهم جداً بالنسبة للأردن هو إيجاد طريقة للبدء بمشروع نهر اليرموك.

ثانياً – لا يوجد هناك شيء سيقف أمام إسرائيل في الاستمرار بتنفيذ خططها.

وأشارت البرقية السابقة إلى أن على البنك الدولي، أن يبدأ في العمل بمشروع نهر اليرموك، ويستمر في مهمته هذه؛ لأن ذلك هو العمل الوحيد لتوفير وسائل الاستقرار، وإعادة توطين المزارعين العاملين على جانبي نهر الأردن، وبذلك تتجنب النتائج السياسية المتفجرة الخاصة بالمشروع الإسرائيلي المضاد (R.J,1962: 306-307). وأضاف السفير البريطاني في عمان أن دوره يتمثل في حث الأردنيين، ودفعهم إلى التمسك بمشروع نهر اليرموك، والبدء به؛ كما بيّن أن المسؤولين الأردنيين يتقبلون آراءه بهذا الشأن، وغيره من النقاط الأخرى ذات الصلة، وخاصة ضرورة مواجهة الدعاية الناصرية والتصدي لها (R.J,1962: 308).

وقال رئيس الوزراء الأردني وصفي التل، خلال اجتماع له مع السفير البريطاني في عمان في 13 مارس/آذار عام 1962، حول مياه نهر الأردن: إن هدف الأردنيين أن يبدأ مشروعهم في نهر اليرموك. كما قابل السفير البريطاني وزير الخارجية نسيبة، موضحاً له دعم بريطانيا للمشروع ومساعدة البنك الدولي أيضاً في التمويل، وبيّن نسيبة أن الحكومة الأردنية مهتمة بالرأي العام، والخط الرسمي، القائل بأن تحويل مجرى نهر اليرموك ليس إلا صفعة في وجه الإسرائيليين (R.J,1962: 309).

وحذر الكاتب البريطاني بيتر ما نسفيلد (Peter Mansfield)، في مقال له نشر في الصندي تايمز (Sunday Times) في 15 إبريل/نيسان عام 1962، من أن النزاع على نهر الأردن يمثل أكبر التهديدات للسلام في الشرق الأوسط، ومع مرور الوقت يقترب خطر الاصطدام. وبيّن أن كلاً من الحكومات: الأردنية والسورية والمصرية، أعلنت بشكل متكرر، أنها ستعمل على منع تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن إلى صحراء النقب. وحذّر مانسفيلد (Mansfield) من ردة فعل العرب المتمثلة بالاجتياح، وهذا يعني حرباً عربية – إسرائيلية جديدة (R. J, 1962: 317). وهنا كأنه ينبّه على قيام حرب بين إسرائيل والدول العربية، حصلت في عام 1967.

وبيّن مانسفيلد أن التحويل بالغ الأهمية لإسرائيل، التي تشكو قلة الأراضي المزروعة؛ لذلك اقترحت إسرائيل زراعة صحراء النقب لتوطين مليوني مهاجر يهودي جديد. وأظهر الكاتب أن كمية المياه التي تنوي إسرائيل سحبها تصل إلى أربعمائة مليون/ م3 سنوياً؛ أي 40% من مياه نهر الأردن، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة نسبة الملوحة في الغور الأردني وسيؤثر على المزارعين، وحذّر الكاتب مانسفيلد من أنه في حالة تنفيذ إسرائيل مشروعها، وتنفيذ الأردن بالمقابل مشروع نهر اليرموك، فإن ذلك سيؤثر على نهر الأردن نفسه، بحيث يصبح مجرى ضعيفاً للمياه المالحة، وسيجف البحر الميت بشكل كامل، وقال: إن الأردن هو البلد الوحيد المتضرر من تحويل النهر (R.J,1962: 317-318).

أما بالنسبة لوجهة النظر الأمريكية، فيظهر لنا من خلال دراسة الوثائق البريطانية في إبريل/نيسان عام 1962، أن الحكومة الأمريكية، دعمت مشروع إسرائيل المتضمن تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب؛ حيث أبدى الأمريكان استعدادهم لمساعدة إسرائيل، للحصول على المساعدة من حكومات أخرى، لدعم وجهة نظرها، بشرط أن تقوم إسرائيل بإعطاء أمريكا ضماناً خطياً؛ بأنها ستخفض كمية المياه التي تنوي سحبها إلى المتفق عليه بحسب خطة جونستون، وأن توافق الحكومة الإسرائيلية على طلب المشرف الدولي على استخدام المياه، ضمن مشروع جونستون. كما أظهرت الوثائق البريطانية أن أمريكا، كانت مدركة أن لإسرائيل الحق الكامل في السيطرة على مياه بحيرة طبريا. ولكن الإدارة الأمريكية كانت تخشى أن تتورط إسرائيل بصدام مع سوريا. وواضح مما سبق أن الأمريكيين لا يستطيعون دعم أي مشروع لا يتلاءم مع مشروع جونستون. واللافت للنظر أن أمريكا كانت تريد أن يبقى استعدادها لدعم إسرائيل سراً، وألا يكشف عن ذلك؟! (R.J,1962: 319-320).

وعلى الرغم مما سبق، فإن هناك تبايناً في الأوساط الأمريكية؛ فالبعض يؤمن بحق إسرائيل الكامل في السيادة على بحيرة طبريا، في حين يرى آخرون، أنه لا يمكن القول إن لإسرائيل مطلق السيادة فوق بحيرة طبريا، مع الملاحظة أن السفارة الإسرائيلية في واشنطن برئاسة السفير إفراهام هرمان (Avraham Harman)، كانت مصرّة على أن يلتزم الأمريكان مسألة حق السيادة الإسرائيلية على بحيرة طبريا، وأن يعلنوا ذلك (R. J, 1962: 321-322). هذا يعطينا مؤشراً، كيف أن اليهود

في الولايات المتحدة الأمريكية، كانوا (و مازالوا) مؤثرين على القرار الأمريكي، حتى في عام 1962.

كما اهتم السفير البريطاني في تل أبيب هانكوك (P.F.Hancock)، بمتابعة خطط إسرائيل وتحركاتها حيال مياه نهري الأردن واليرموك؛ إذ بيّن في رسالته إلى حكومته في 15 مايو/أيار عام 1962، أن على بريطانيا تسوية المشكلة بين إسرائيل والأردن في مياه بحيرة طبريا واليرموك، كما بيّن السفير هانكوك أن ما يهم إسرائيل، هو كمية المياه وليس الوسيلة التي من خلالها، يسيطر على المياه، وأشار إلى أن بناء الأردنيين للسد على نهر اليرموك، سيقابله ردة فعل إسرائيلية، بزيادة طاقة ضخ المياه من بحيرة طبريا (R.J,1962:323-324). هنا يظهر أن بريطانيا كانت مهتمة بما يجري على الساحة العربية، وعن تفكير الإسرائيليين في استغلال مياه الأردن، وكمية استغلالها، وتأثير ذلك على العرب، ولا سيما على الأردنيين.

وفي 13 يوليو/تموز عام 1962، أكد رئيس الوزراء الأردني وصفي التل للسفير البريطاني في عمان هنكر ميجر (HenniKer-Major)، أن الحكومة السورية معترضة على مشروع اليرموك الممول من قبل البنك الدولي، وقال التل: إن السوريين مصرون على البحث عن مصادر تمويل عربية لإنشاء المشروع. وبيّن السفير أن التل مقتنع بإفصاح المجال للبنك الدولي لدعم المشروع، ولكن ذلك يتطلب وقتاً إضافياً (R. J, 1962: 325-326).

ولم يخف الأردن قلقه من بناء إسرائيل لسد على طول الطريق عبر نهر اليرموك، في المنطقة المجاورة للعدسية، وقد ظهر ذلك في 17 سبتمبر/أيلول 1962، خلال اجتماع جمع رئيس الوفد الأردني كامل عريقات ورئيس الوفد الإسرائيلي كالف (J. Caleff)، وأعضاء من اللجنة الدولية المشرفة على المشروع؛ إذ طالب عريقات بأن تزيل إسرائيل السد، وإذا لم تفعل ذلك فإن السلطات الأردنية ستزيله، وعلى الرغم من طلب رئيس الوفد الإسرائيلي من الأردنيين إبقاء السد؛ بسبب حاجة إسرائيل له لرفع مستوى المياه، فإن الأردنيين نظروا إلى هذا الطلب نظرة ازدراء (R. J, 1962: 327).

وجاء في برقية مرسلة من السفارة البريطانية في القدس إلى وزارة الخارجية في 16 أكتوبر/تشرين الأول عام 1962، أن الوفد الأردني طالب الإسرائيليين بإزالة قسم من

سد اليرموك، خلال الاجتماع الذي أجرته اللجنة الفرعية (U.N.T.S.O)، في 10 نوفمبر/ تشرين الأول من عام 1962، ولكن إسرائيل رفضت هذا الاقتراح (R.J,1962: 329).

وأرسلت السفارة البريطانية في واشنطن رسالة إلى لندن، في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 1962، حول مياه الأردن، جاء فيها أن السفير البريطاني سبيرز(D.J.Speares)، التقى مع السفير الإسرائيلي في واشنطن كروفورد (Bill Crawford) في بداية نوفمبر/ تشرين الثاني، حيث طالبه سبيرز بأن يطّلع على الوثائق الأصلية لمشروع جونستون (Johnston)؛ فوعده بذلك، لكنه قال: إنه من الصعب الحصول على النسخ الأصلية، وبيّن كروفورد (Crawford)، أن مشروع جونستون لم يحدد مخصصات إسرائيل، ووصف الوضع بالآتي (R. J, 1962: 331-332):

1– كمية التدفق المخصصة للبنان: 35 مليون/م^3 سنوياً.

2– كمية التدفق المخصصة لسوريا: 132 مليون/م^3 سنوياً؛ مقسمة إلى:

أ– 22 مليون/م^3 سنوياً، من وادي الأردن.

ب– 90 مليون/م^3 سنوياً، من اليرموك.

ج– 20 مليون/م^3 سنوياً، من بانياس.

3– كمية التدفق المخصصة للأردن، 720 مليون/م^3 سنوياً؛ مقسمة إلى:

أ– 377 مليون/م^3 سنوياً من اليرموك.

ب– 100 مليون/م^3 سنوياً من بحيرة طبريا (مياه نهر اليرموك التي تتراكم في طبريا).

ج–243 مليون/م^3 سنوياً تزيد من بحيرة طبريا.

وبذلك يكون مخصصات العرب (887) مليون/م^3 سنوياً، كما هو مطروح في عام 1962، في حين كانت مخصصاتهم في عام 1953 قد بلغت (1952) مليون /م^3 سنوياً، والفرق بين الرقمين البالغ (705) ملايين /م^3 سنوياً مخصص لإسرائيل.

وعلى ضوء ذلك يمكن ملاحظة ما يلي:

أ– أن ما يقدر بين (60–200) مليون/ م^3 سنوياً، يذهب بالتبخر، والبعض يقدر أن التبخر يصل إلى (300) مليون/ م^3 سنوياً.

ب– أن إسرائيل تنخر كمية كبيرة من المياه لا أحد يعلم مقدارها. ولكن في كل الأحوال مجموع موارد حوض الأردن تتجاوز (1952) مليون/ م^3 سنوياً.

واختتم كروفورد (Crawford) حديثه مع السفير البريطاني سبيرز، "على ضوء هذه الأرقام، فإنه باستطاعة إسرائيل مصادرة ما يقرب من (220 أو230) مليون/م^3 سنوياً من بحيرة طبريا، في الوقت الذي تبقى فيه ملتزمة خطة جونستون". كما بيّن كروفورد أنه على أرض الواقع لا يوجد سبب، يمنع إسرائيل من الاستيلاء على (320) مليون/ م^3 سنوياً، ما دام العرب قد وافقوا على مشروع جونستون، مع شروط التخزين في بحيرة طبريا (R. J, 1962: 232-233).

ويمكن حصر الأخطار الناتجة عن تحويل نهر الأردن بالآتية: (عبدالحفيظ، 1964: 105–106؛ غنايم، 1980: 33–57؛ العضايلة، 2005: 145–146):

أولاً: يمثل اعتداءً على حقوق السيادة الأردنية اللبنانية السورية؛ بحيث إن روافد النهر ومصادر مياهه تنبع كلها من أراضيهم، فلهم الحق باستغلالها على الوجه الأكمل.

ثانياً: يمثل تنازلاً عن القضية الفلسطينية والاعتراف بإسرائيل، وهو ما لا يرتضيه أي بلد عربي.

ثالثاً: يفتح المشروع أمام إسرائيل العديد من المجالات الاقتصادية والزراعية والكهربائية، والعرب لن يسمحوا بأن تكون مياههم سبب حياة لعدوهم.

رابعاً: يصيب التحويل الأردن بأضرار شديدة، تتمثل في أن كمية المياه التي تجري بالنهر ستقل؛ مما يهدد الأراضي الزراعية.

خامساً: جلب العديد من المستوطنين اليهود الجدد وإسكانهم بالنقب.

احتجت الحكومات العربية، وتألفت لجنة في الجمهورية العربية المتحدة، بهدف دراسة الموقف بكل جوانبه، وجرت مفاوضات بين ممثلي الجمهورية العربية المتحدة ولبنان والأردن؛ لبحث الموقف وإمكانية تحويل مجرى بانياس والحاصباني للرد على إسرائيل. وقبل عقد مؤتمر القمة العربي الأول في عام 1964، كانت هناك العديد من الاجتماعات على مستوى لجان فنية عربية، بحيث شغلت جامعة الدول العربية بحماية الحقوق العربية، التي سينتهكها المشروع الإسرائيلي، لتحويل مياه نهر الأردن، واعتبر مجلس الجامعة ما أقدمت إسرائيل على تنفيذه عملاً عدوانياً ضد العرب، وقررت الجامعة استثمار مياه حوض الأردن لخدمة مصلحة البلاد العربية، وإنشاء هيئة خاصة تابعة للجامعة. وكانت الجامعة قد عهدت في منتصف عام 1960 إلى اللجنة العسكرية الدائمة، وضع مخطط شامل لمواجهة جميع الاحتمالات، وقد أعدت اللجنة

الخطة المطلوبة، وتضمنت تقديراً عاماً للموقف، بحيث تكون الجيوش العربية على أتم الاستعداد لأي عدوان. وفي يونيو/حزيران عام 1961، شكلت قيادة عامة مشتركة لقوات الدول العربية، ودعوة الدول إلى إعداد قواتها، ولكن بسبب الخلافات العربية – العربية، شُغلت الحكومات العربية عن العدوان الإسرائيلي؛ إذ حدث الخلاف العراقي الكويتي في يونيو/حزيران عام 1961 (إبراهيم الشرعة، 2001: 15–21)، ثم انفصال الوحدة المصرية – السورية في أكتوبر/تشرين الأول عام 1961. وبعد انقضاء أكثر من عامين، وبعد أن أتمت إسرائيل آخر مراحل التحويل، أحست الدول العربية بخطورة الموقف، وخاصة أن إسرائيل، قد أوشكت على الانتهاء من مشروع أنبوب المياه القطري؛ فدعا جمال عبدالناصر لمؤتمر القمة العربي في 13 يناير/كانون الثاني عام 1964 (فتحي حسين، 1997: 177–179). وكان السبب الرئيس – وإن لم يكن الوحيد – هو نـهر الأردن؛ لذلك فالكثير من الكتاب يصفون النهر، بأنه "موحد العرب"، وأنه "النهر الخالد" (عبد الحميد الموافي، 1981: 68–82).

كانت دعوة عبد الناصر العاجلة للقمة بمنزلة منبه لمدى خطورة الوضع، بحيث نشرت الصحف العربية الرسمية، كالدفاع، بعضاً من أقواله: "إنني أريد أن أقول إنه يجب أن يفهم الجميع أن فلسطين 1948، لا يمكن أن تتكرر مرة ثانية"، وأضاف: "لقد وصلنا في تلك الأيام إلى قرارات تقول إن الأنهار التي تنبع من الأقطار العربية المتاخمة لإسرائيل يجب أن تمنع عن إسرائيل" (جريدة الدفاع، 24 ديسمبر/كانون الأول 1963). وهذا الكلام لاقى ترحيباً كبيراً من جانب بعض الدول العربية؛ كالأردن والعراق ولبنان واليمن (جريدة الدفاع، 25 ديسمبر/كانون الأول 1963).

وصدرت تصريحات عبدالناصر هذه، بعد نشر إسرائيل التصريح الرسمي لتحويل مياه نهر الأردن في نهاية عام 1963، ومن ثم أصبح تحدياً للعرب (جريدة الدفاع، 13 ديسمبر/كانون الأول 1963). وهو ما وصفته جريدة التايمز (Times)، بأن المياه قابلة للانفجار؛ فكان لابد للأمم المتحدة من إعادة النظر في خطة إسرائيل (جريدة الدفاع، 15 ديسمبر/كانون الأول 1963).

وافقت ثلاث عشرة دولةً عربيةً على حضور القمة أو مؤتمر الذروة العربي؛ لأن نتائجه لها تأثير على مستقبل العالم العربي، وكان هناك تفاؤل عام بنتائج الاجتماع (جريدة الدفاع، 27 ديسمبر/كانون الأول 1963)؛ فعقد رؤساء الدول اجتماعاً، لأول مـرة، بناء على طلب مصر، لوضع خطة عمل عربي جماعي في مواجهة الأخطار

الإسرائيلية (عبد الحميد الموافي، 1981: 70). وقد ترأس المؤتمر عبد السلام عارف الرئيس العراقي، وبجانبه الأمين العام لجامعة الدول العربية عبدالخالق حسونة وبحضور كل: من الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والرئيس الجزائري أحمد بن بله، والرئيس السوداني الفريق إبراهيم عبود، والرئيس السوري أمين الحافظ، وأمير دولة الكويت عبد الله السالم الصباح، وولي عهد ليبيا الأمير حسن الرضا، والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والملك سعود آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، والملك الحسن الثاني ملك المغرب، والمشير عبدالله السلال مندوباً عن اليمن، ورشيد كرامي بالنيابة عن رئيس الجمهورية اللبناني فؤاد شهاب (جريدة الأردن، 12 يناير/كانون الثاني 1964؛ عبد الحفيظ محمد، 1964: 7-8).

وقد مثّل الأردن الملك الحسين بن طلال على رأس وفد، حيث توجه إلى القاهرة يوم الأحد 12 يناير/كانون الثاني عام 1964، وقبيل مغادرته وجه رسالة إلى الشعب الأردني، عبر فيها عن آماله المعقودة على هذا المؤتمر وأهميته (جريدة الدفاع، 3 يناير/كانون الثاني 1964).

افتتح المشير عبدالسلام عارف الجلسات، كون العراق رئيساً لتلك الدورة، ثم ألقى الأمين العام عبدالخالق حسونة كلمة، بيّن فيها الخطر الإسرائيلي على المنطقة، ثم تحدث الرئيس عبدالناصر، مبيناً أن الهدف من الاجتماع هو تحويل مجرى نهر الأردن من قبل إسرائيل، وقد وصف هذا المؤتمر في الصحافة، بأنه اجتماع ذو بداية مشجعة، خاصة أن مناقشات الرؤساء، دارت حول خلق جو عربي أفضل، "تطوقه الصراحة والرغبة في بقاء قنوات الاتصال بينهم "(جريدة الدفاع، 15 يناير/كانون الثاني 1964).

واستمرت الجلسات حتى يوم الخميس 16 يناير/كانون الثاني عام 1964، في ظل ترقب إسرائيلي كبير، بحيث كانت الحكومة الإسرائيلية تدرس أنباء المؤتمر أولاً فأولاً؛ فهي تريد تحويل النهر مهما كلف الثمن، وخاصة أن التكلفة الإجمالية (400) مليون لير إسرائيلي؛ مما يشير إلى ضخامة المشروع، وقد تزامن ذلك مع تجربة إسرائيل لمضخات وماكينات تحويل النهر (جريدة الدفاع، 20، 21، 22 يناير/كانون الثاني 1964).

حدد مؤتمر القمة العربي ثلاث ركائز لعلاج المشكلة تمثلت في (فتحي حسين، 1997: 180-181):

1 – **الناحية العسكرية:** تتمثل في إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية، مهمتها حماية استغلال مياه نهر الأردن وروافده.

2 – **الناحية الفنية:** إنشاء هيئة خاصة في إطار جامعة الدول العربية يطلق عليها "**هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده**"، مهمتها التخطيط للمشروعات العربية وتنسيقها وملاحظتها وتنفيذها، وهي خاصة باستغلال مياه نهر الأردن وروافده، وتكون برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية، وأربعة أعضاء تعينهم حكومات الأردن، ولبنان، و سوريا، ومصر.

3 – **الناحية المالية:** تخصيص اعتمادات مالية للتعزيزات العسكرية اللازمة للقوات العربية المسلحة المكلفة حماية المشروع العربي.

وتمثلت أهمية إنجازات مؤتمر القمة العربي الأول في الآتي (جريدة الأردن، 19 يناير/كانون الثاني 1964):

1 – السعي لإيجاد علاقات أفضل بين الأردن ومصر.

2 – إقرار التنفيذ الفوري لمشروع تحويل روافد نهر الأردن واستفادة الدول العربية منه.

3 – صفاء العلاقات العربية – العربية.

أما ردود الفعل الدولية فقد كانت خجولة؛ فبريطانيا أطلقت إنذارات في الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق" بلهيب تحويل نهر الأردن"، ووصفت أزمة المياه، كما ورد في صحيفة الدفاع، " بأنها مياه تجلب العداء" (جريدة الدفاع، 17 يناير/كانون الثاني 1964).

أما **باكستان** فقد أبدت دعمها للموقف العربي، واعتبرت تحويل النهر أمراً خطيراً جداً، وأظهرت ارتياحاً لنتائج مؤتمر القمة العربي (جريدة الدفاع، 20 فبراير/شباط 1964).

وناشدت **نيجيريا** هيئة الأمم المتحدة التدخل لحفظ حقوق العرب (جريدة المنار، 25 يونيو/حزيران 1964).

وفي إبريل/نيسان عام 1964، زار الملك حسين **الولايات المتحدة الأمريكية**، وفي ختام الزيارة، صدر بيان أردني أمريكي مشترك، أكد حق العرب بعودة اللاجئين، ومعارضته لمؤامرة تحويل نهر الأردن (جريدة الأردن، 16 إبريل/نيسان 1964).

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الأردن سعى لتعبئة الرأي العام العالمي، وإيضاح موقفه تجاه موضوع تحويل مياه نهر الأردن، والاعتداءات المتكررة التي حصلت على مدار العديد من السنوات. وأبرزها من خلال محاضرات ألقاها رفعت هاشم في لاهاي، ونشرت في (جريدة الدفاع 7–22 سبتمبر/أيلول عام 1964)، وقد بيّن هاشم من خلال محاضراته العشر التي ألقاها في لاهاي؛ أبرز المشاريع المائية الإسرائيلية تاريخياً، ومخاطر هذه المشاريع على العرب، ومحاولات إسرائيل جلب المزيد من اليهود وإسكانهم في صحراء النقب؛ لذلك طرحت إسرائيل فكرة مشروع تحويل نهر الأردن في عام 1964.ومَنْ يطلع على هذه المحاضرات يلحظ مدى اهتمام الأردن بإيضاح مخاطر المشاريع الإسرائيلية للرأي العام العالمي.[5]

وعلى أثر انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول، تشكلت "هيئة استغلال نهر الأردن وروافده"، التي عقدت أول اجتماع لها في القاهرة، وتولى الأمين العام للجامعة عبدالخالق حسونة الاجتماع (جريدة الدفاع، 2 فبراير/شباط 1964)، ودرست الهيئة ملوحة النهر، والتحويل الذي يهدد (50,000) دونم بالمنطقة العربية (جريدة الدفاع، 4 مارس/آذار 1964).

ويعدّ مشروع تحويل اليرموك، من أهم مشاريع الرد العربي العاجلة ضد مخططات إسرائيل (جريدة الدفاع 6 فبراير/شباط 1964)، وقد احتل هذا الموضوع أهمية كبرى بالنسبة للأردن وسوريا وإسرائيل. حيث وقع المشروع مع شركة يوغسلافية (جريدة المنار 15 يونيو/حزيران 1964؛ جريدة الدفاع 12 مارس/آذار 1964)، في 12 مارس/آذار عام 1965.

وعلى الرغم من ذلك فقد بدأت إسرائيل بضخ مياه نهر الأردن، وإقامة (40) مستعمرة مسلحة بمنطقة منزوعة السلاح (جريدة المنار، 26 مارس/آذار 1964)،

(5) للاطلاع على ما جاء في محاضرات رفعت هاشم في لاهاي، انظر الحلقات (باستثناء الحلقتين 6، 9 المفقودتين) في:

جريدة الدفاع، ع (8699)، الإثنين7 سبتمبر/أيلول 1964، ص3.(الحلقة الأولى).

جريدة الدفاع، ع (8704)، الأحد 13 سبتمبر/أيلول 1964، ص3.(الحلقة الثانية).

جريدة الدفاع، ع (8706)، الثلاثاء 15 سبتمبر/أيلول 1964، ص3.(الحلقة الرابعة).

جريدة الدفاع، ع (8707)، الأحد 16 سبتمبر/أيلول 1964، ص3.(الحلقة الخامسة).

جريدة الدفاع، ع (8709)، الجمعة 18 سبتمبر/أيلول 1964، ص3.(الحلقة السابعة).

جريدة الدفاع، ع (8710)، الأحد 20 سبتمبر/أيلول 1964، ص3.(الحلقة الثامنة).

جريدة الدفاع، ع (8712)، الثلاثاء 22 سبتمبر/أيلول 1964، ص3.(الحلقة العاشرة).

وبدأت مياه الأردن تجري في أنابيب للمنطقة المحتلة (جريدة المنار، 12 يونيو/حزيران 1964)، ومع وصول المياه إلى تل أبيب، كان لابد من تحليتها؛ لذلك صار هناك تعاون أمريكي إسرائيلي لتحلية المياه (جريدة فلسطين، 12 يونيو/حزيران 1964؛ جريدة المنار، 11 يونيو/حزيران 1964).

ومن الناحية الأخرى؛ ففي هذه القمة، أكد الزعماء الهدف القومي النهائي المتمثل في تحرير فلسطين، وإحباط مساعي إسرائيل لتحويل نهر الأردن وروافده، وأن يبدأ تنفيذ مشروعات استغلال مياه نهر الأردن وروافده، وأن تحشد القوة المخصصة من: العراق وسوريا والكويت والسعودية لنجدة الأردن ولبنان في حالة حدوث حرب. وكان أمام الدول العربية خياران:

1 – تحويل مياه الحاصباني إلى الليطاني وتحويل بانياس إلى اليرموك.

2 – تحويل كل من مياه الحاصباني وبانياس إلى نهر اليرموك.

وقد استقر العرب على الخيار الأخير، مع تخزين المياه في سد اقترح إقامته، وهو سد المخيبة، أخطر السدود على إسرائيل، أو كما قيل: "إنه أعظم عمل إنشائي تقوم الحكومة الأردنية بتنفيذه بالاتفاق مع الدول العربية" (فتحي حسين، 1997: 181–182؛ جريدة الدفاع، 27 يناير/كانون الثاني، 28 فبراير/شباط 1965). ونتيجة لذلك اجتمعت هيئة استغلال الروافد، وأُصدر بيان: "عقد مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده، دورته التاسعة، بين 29–31 من شهر ديسمبر/كانون الأول سنة 1964، وقد بدأ المجلس اجتماعاته في اشتورة، وتابعها في دمشق، وانتهى في عمان من النظر في جميع مواد الجدول، ومن بينها الخطة العامة لتنفيذ إقامة مشروع سد المخيبة، وإصدار أمر للمقاولين لبدء العمل في بعض أجزاء القسم اللبناني" (جريدة الدفاع، 1 يناير/كانون الثاني 1965).

وأنشئ السد على نهر اليرموك، لتخزين (200) مليون/ م^3، وهذا ما اعتبرته إسرائيل الخطر الأكبر؛ لأنه يحجز مياه روافد نهر الأردن من التدفق إلى الخزان الرئيس (بحيرة طبريا) (أمل العليان، 1996: 215؛ جريدة الدفاع، 31 أغسطس/آب، 6، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 1964؛ جريدة المنار، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 1964)، وقد علقت صحيفة "الأردن" على إقامة سد المخيبة، كما أنها نشرت الرد الإسرائيلي العنيف، المطالب بوقف المشاريع الأردنية، ونشرت صحيفة الأردن

أيضاً ، "أن غولدا مائير تذرف دموع التماسيح بلندن لاستجداء الدول العظمى، وأن تحويل النهر هو الخطر البالغ عليها" (جريدة الأردن، 6، 18 مارس/آذار 1964).

وقد زار عبدالخالق حسونة موقع سد المخيبة، ضمن اجتماع هيئة الروافد، الذي أقيم في عمان في 30 ديسمبر/كانون الأول عام 1964، وصرح" أن المشروع العربي يسير سيراً حسناً، وأن النتائج طيبة" (جريدة الدفاع، 30، 31 ديسمبر/ كانون الأول 1964؛ جريدة الجهاد، 30 ديسمبر/كانون الأول 1964).

وفي مارس/آذار عام 1966، وقّع عطاء جديد لمشروع سد المخيبة، بحيث تعمل الشركات الفرنسية والإيطالية، على إعادة حقن السد بمدة تستغرق (1040) يوماً، وتزامن ذلك مع اجتماع مجلس الروافد، الذي حضره الأمين العام للجامعة عبدالخالق حسونة ورئيس الوزراء الأردني وصفي التل، وتباحثا أيضاً في الشؤون العربية (جريدة المنار، 11 مارس/آذار، 20، 22، 23 مارس/آذار 1966). وفي مايو/أيار من العام نفسه، احتفل بمناسبة بدء العمل بسد المخيبة، الذي وضع له حجر الأساس الملك الحسين بن طلال (جريدة الأردن، 25 مايو/أيار1966؛ جريدة المنار، 26 مايو/ أيار1966)، وهذا زاد من تخوف إسرائيل، كون المشروع يشكل عقبة في طريقها؛ فكان لابد من حل (جريدة المنار، 29 مايو/أيار1966)، تمثل بحرب عام 1967.

ومن ضمن المشاريع الأخرى، التي نتجت عن مؤتمر القمة العربي الأول، دعم مشروع قناة الغور الشرقية، بحيث سعت المملكة الأردنية الهاشمية إلى بناء قناة طولها(43) ميلاً، لتأمين (140) مليون /م^3 سنوياً، من مياه اليرموك والزرقاء، ومن سبعة جداول موسمية، بهدف ري (30) ألف فدان من الأراضي، في شريط راوح طوله بين (3–5) أميال، على امتداد المنحدر الشرقي لوادي الأردن، إلى الجنوب من نقطة التقاء نهري الأردن واليرموك، على أن تكون هنالك هيئة لقناة الغور الشرقية، مهمتها أن تدير المشروع، وتوزع المياه، وتنظم حجم المزارع، التي تتلقى المياه، وفقاً لمعايير الزراعة الناجحة والملكية المتعددة الأطراف. وقد نفذ المشروع بدعم من الحكومة الأمريكية، بحيث ساهمت بـ (18) مليون دولار، والحكومة الأردنية بـ(5) ملايين دولار (جريدة الدفاع، 16 سبتمبر/أيلول 1964؛ طعان صعب، 1974: 111–112؛ عبد الحفيظ محمد، 1964: 36–37).

قضية تحويل نهر الأردن بين عامي (1964–1967):

يمكن اعتبار هذه المدة من تحويل مياه النهر من عام 1964حتى قيام الحرب

في عام 1967، مرحلة الأخذ والرد أو مرحلة السكون قبل العاصفة، بحيث حدث الاعتداء على النهر؛ فقد قامت إسرائيل ببناء عدة مراحل من ذلك، وردت الدول العربية عبر الصحف، وعبر عقد مؤتمر القمة العربي الأول، وعبر تعبئة الرأي العام، "بحقها المهضوم الضائع في غياهب التسلط والمطامع الصهيونية "، وخاصة الأردن أكثر الدول تضرراً، على الرغم من أن جامعة الدول العربية آنذاك، كانت تدور بالفلك الناصري؛ إذ قامت القمة العربية على "عُرى الدول المفصومة"؛ فلم يكن هناك أي أحد مهتماً بتقرير دخول الحرب مع إسرائيل، سوى أمين الحافظ رئيس وزراء سوريا، وفي ظل المؤتمر الأول، جاء المؤتمر الثاني مكملاً لما سبق في سبتمبر/أيلول عام 1964، داعياً للتضامن والعمل العربي المشترك، واتفق على أن يكون الاجتماع سنوياً في سبتمبر/أيلول من كل عام (عبد الحميد الموافي، 1981: 72–73).

لقد اتخذت الدول العربية في هذه المرحلة التاريخية (1964–1967)، مجموعة من الإجراءات، يمكن أن نستعرضها بشكل منفصل لكل دولة على النحو الآتي:

أولاً – سوريا:

عملت سوريا بعد عقد مؤتمر القمة العربي الأول، على تحصين حدودها مع إسرائيل، وكانت على أهبة الاستعداد، وخاصة بعد أن تعرضت لاعتداء على الحدود في عام 1965 (جريدة الدفاع، 19 مارس/آذار 1965؛ عفيف البزري، 1984: 72).

ثانياً– لبنان:

رفضت الحكومة اللبنانية المشروع الإسرائيلي، وقد عرضت الصعوبات التي يصطدم بها تحويل الروافد في الجلسة الثانية لمؤتمر رؤساء الحكومات (جريدة الدفاع، 11 يناير/كانون الثاني 1965)، وفي السياق ذاته صرح وزير الداخلية اللبناني تقي الدين الصلح، بأن الشعب اللبناني، يقف صفاً واحداً إزاء مسألة استغلال نهر الأردن وروافده، وأن قضية التحويل هي قضية عربية مشتركة (جريدة الدفاع، 20 يناير/كانون الثاني 1965).

وقد واجه لبنان التحدي الإسرائيلي، حيث اتخذ قراراً بتحويل المياه اللبنانية واستثمارها (جريدة الدفاع، 25 يناير/كانون الثاني 1965)، وأكد لبنان في عدة مناسبات تطبيقه لقرارات مؤتمر القمة (جريدة الدفاع، 27 أكتوبر/تشرين الأول 1965).

ثالثاً- الكويت:

اعتبرت الحكومة الكويتية عملية التحويل مخالفة للقواعد والأحكام الدولية، في مجال القانون والحقوق المتبعة بين دول العالم، وكان ذلك خلال اجتماعات المجلس العربي للفنون والآداب والعلوم (جريدة الدفاع، 31 أكتوبر/تشرين الأول 1965). ولا يفوتنا أن نبيّن أن الكويت، أبدت استعدادها في بداية الأزمة، لدعم قضية نهر الأردن مالياً (جريدة الدفاع، 2 يناير/كانون الثاني 1964).

أما إسرائيل فلم تقف مكتوفة الأيدي، حتى يُدمر مشروعها بأكمله؛ لذلك كان عليها أخذ احتياطاتها، وعمل التعبئة العامة؛ فقد هدد رابين (Rabbin) باللجوء للنشاط العسكري، لمنع تحويل النهر، وأنه لا شيء يمكن أن يمنع إسرائيل من تنفيذ مشروعها في تحويل المياه (جريدة الدفاع، 3 مايو/أيار1965؛ عفيف البزري، 1984: 71).

وألقت غولدا مائير (Golda Mair) عدة خطابات، واستعرضت مشكلات إسرائيل، في مارس/آذار عام 1965 (جريدة الدفاع، 31 مارس/آذار 1965). وأطلق ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل، عدة تصريحات، دعت للتوازن بين الدول العربية وإسرائيل في الحصول على أسلحة، حيث لاقى ذلك احتجاجاً أردنياً، وأبلغ الجانب الأردني السفير البريطاني في عمان أن هذا الأمر يشكل خطراً على المنطقة (جريدة الدفاع، 28 مارس/آذار 1965؛ جريدة الأردن، 2 مارس/آذار1965).

وارتكبت إسرائيل عدة أعمال عدوانية متكررة ضد المشروع العربي الذي يهدف لإنشاء سد المخيبة، حيث حطمت الأجهزة والمعدات المستعملة في المشروع، وهاجمت مواقع العمل، بذريعة أن هذا العمل عاق مشروع إسرائيل، الذي كان يهدف إلى تحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب (Riyadh,1985: 14).

على الرغم من ذلك فإن الدول الكبرى (بريطانيا وفرنسا وأمريكا)، عارضت بشدة مشروع التحويل، حيث رأت الولايات المتحدة الأمريكية توجيه إنذار لإسرائيل، كونها تمادت في طلباتها بالقيام بعمل عسكري ضد العرب (جريدة الدفاع، 5 مارس/آذار 1965). كذلك عارضت فرنسا، وحذرت اليهود من احتلال منطقة الروافد في سوريا ولبنان، ومشروع تحويل النهر، وسعت لتذكير إسرائيل بالبيان الثلاثي، الذي وقع في عام 1950، والقاضي بضمان حدود إسرائيل الحالية، وحذرتها من أن مصر جاهزة للانقضاض في حالة الاعتداء على أية دولة عربية

(جريدة الدفاع، 23 إبريل/نيسان 1965). ولكن على الرغم من ذلك فقد زودت أمريكا الحكومة الإسرائيلية بصواريخ هوك، ودبابات باتون، تحسباً لنشوب حرب بين العرب وإسرائيل (جريدة الأردن، 12 فبراير/شباط 1966).

وتنبهت الدول العربية لذلك؛ فوضعت القوات الموحدة خطة، لحماية المشروعات العربية، لاستغلال مياه النهر وروافده (جريدة الدفاع، 9 فبراير/شباط 1965؛ فتحي حسين، 1997: 182). كما وجهت إحدى الدوريات الإسرائيلية النار على الأعمال الجارية في مشروع تحويل الحاصباني وبانياس، واستمرت المناوشات عدة أشهر، وجه فيها ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل تحذيراً للعرب، من تحويل الروافد، إلا أنهم استمروا بأعمالهم، ولم يثنهم شيء، وهذا ما أقروه في مؤتمر الدار البيضاء في (13-17) سبتمبر/أيلول في عام 1965. وفي يوليو/تموز وأغسطس/آب في عام 1966، كانت هنالك العديد من المعارك الجوية السورية الإسرائيلية، فوق مواقع تحويل نهر الأردن. وأوردت الصحف الإسرائيلية أخباراً مفادها، أن النزاع على نهر الأردن، "زاد من فرص قيام الحرب، في وقت ملائم لإسرائيل". وكان الجو مهيأ لقيام حرب أو نزاع بين العرب وإسرائيل، بحيث كانت المعارك الجوية مقدمة لحرب يونيو/حزيران عام 1967 (Leslie,1985: 28).

اندلعت الحرب في يونيو/حزيران عام 1967 بين العرب وإسرائيل، التي هزم العرب فيها، وكانت المياه أحد أسبابها الرئيسة (عبد المالك التميمي، 1999: 70؛ غسان دمشقية، 1994: 61-62)؛ فقصفت إسرائيل موقع إنشاء السد السوري - الأردني المشترك "سد المخيبة" على نهر اليرموك (عبدالناصر نهار(دت): 104)؛ مما أدى لهجرة (60) ألف أردني من منطقة الأغوار المعتمدين على الزراعة (خالد العرموطي، 1999: 37).

وكانت أهم نتائج الحرب على الصعيد المائي ما يلي:

1 - احتلال مرتفعات الجولان، حيث منابع نهر الأردن؛ مما أدى إلى إعاقة تحويل مياه روافده من قبل الدول العربية (نبيل السمان، 1997: 87؛ Leslie,1984:28).

2 - فقدان سوريا مخزوناً مائياً يعادل 14% من مخزونها المائي العام.

3 - احتلال الضفة الغربية ذات المخزون الجوفي المقدر بـ (650) مليون /م^3 ويعادل 41% من مخزون مياه فلسطين.

4 – أصبحت إسرائيل تتحكم بنصف طول نهر اليرموك مقارنة بـ (10) كم قبل الحرب.

5 – أصبح 95% من نهر الأردن بيد إسرائيل مما يجعلها تتحكم بالمياه.

6 – توقف أعمال سدي المخيبة والمقارن، اللذين كانت الدول العربية تنوي إنشاءهما.

7 – بدأت إسرائيل بتحويل مياه اليرموك، لتزيد من تدفق المياه نحو بحيرة طبريا، مما جعل سوريا تقوم بتنفيذ سدود صغيرة، لحجز مياه الوديان والينابيع؛ فانخفضت المياه المتدفقة لسوريا من (400) مليون/ م^3 إلى (220) مليون/ م^3 (أمل العليان، 1996: 206).

8 – أصبحت إسرائيل تتحكم بنحو (2,3) مليار/ م^3 من موارد الوطن العربي المائية (عبدالله العقالي، 1997: 90).

9 – أوقفت الحرب المشروع العربي، وأنهت إسرائيل بذلك مشروع أنبوب المياه القطري الذي بدأته في عام 1964؛ مما كان له الأثر السيئ على نوعية المياه، حيث زادت عملية التحويل من نسبة الملوحة في المياه المتبقية في نهر الأردن.

10 – حرمان (40) ألف دونم من مصادر المياه اللازمة، والحيلولة دون تنمية (80) ألف دونم أخرى؛ لأن نسبة الملح عالية بالمياه، مما لا يناسب بعض المنتجات الزراعية (فتحي حسين، 1997: 185).

وبعيد انتهاء حرب 1967، أكملت إسرائيل المشاريع، التي أصبحت علنية منذ عام 1953، حيث أصبحت إسرائيل قادرة على الاستفادة من كل مصادر مياه نهر الأردن، ومنعت سوريا ولبنان من استعمال مياه الحاصباني وبانياس في ري الأراضي الزراعية. كما حرم أهل فلسطين من حقهم في الماء، بعد الاستيلاء على الضفة الغربية في الحرب نفسها؛ فمنع المزارعون من ري أراضيهم في الضفة الغربية (Riyadh,1985: 14).

الخلاصة:

تعد قضية المياه من أهم القضايا في المنطقة العربية، وخاصة مياه نهر الأردن، كونه نهراً دولياً مشتركاً، تشترك فيه أربع دول عربية والكيان الإسرائيلي، وتسعى إسرائيل، حتى قبل إنشائها في عام 1948، للسيطرة على مصادر المياه

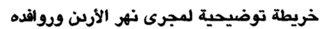
العربية وضمها إليها. وكانت ردود الأفعال العربية تجاه المشاريع الإسرائيلية متواضعة، وفي أغلب الأحيان ضعيفة؛ فانشغال كل دولة بهمومها الداخلية، والخلافات العربية – العربية (الحرب العربية الباردة)، أعطى الفرصة لإسرائيل بالتمادي في أطماعها.

وحاولت إسرائيل إقناع الرأي العام العالمي، بأن مشروع تحويل مياه نهر الأردن (خاصة في عام 1964)، يهدف إلى تحقيق هدف إنساني نبيل، ألا وهو إسكان اليهود والمهاجرين إلى فلسطين، في صحراء النقب.

وبذلت إسرائيل على مدار سنوات هذه الدراسة (1948–1967)، جهوداً كبيرة في إقناع الغرب، بأن يسهم في تحقيق هذه المشاريع ويدعمها، ولكن سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية والجولان في عام1967، مكّنها من التحكم بجزء كبير من مياه نهر الأردن، وما محاولاتها احتلال لبنان في عام 1982[(6)]، وحربها الأخيرة ضد لبنان في عام (2006)، إلا مثال واضح على تمسكها بمنابع نهر الأردن. كما أن خلافها المستمر مع الحكومة السورية، وعدم توقيع معاهدة سلام حتى الآن مع سوريا، لا يكمن فقط في استعادة الجولان كأرض، وإنما بسبب تعنت إسرائيل وإصرارها على التمسك بمياه نهر الأردن، وخاصة الجانب الداخلي من النهر، الواقع في الأراضي السورية. وهذا يعطينا صورة واضحة عن مطامع إسرائيل المتكررة، وربط مصيرها في استمرارية حصولها على المياه بالمنطقة. ويتضح لنا، أن إسرائيل كانت دائماً تتذرع، بأنها بحاجة لمصادر المياه، لكي تلبي الطلب المستمر والمتزايد على الماء؛ بسبب استمرارية تهجير اليهود إلى فلسطين، وتأسيس مستوطنات جديدة خاصة في النقب. وكل ذلك كان على حساب العرب، مما أدى إلى زيادة التوتر، الذي ما زالت تعيشه المنطقة على الرغم من توقيع معاهدات سلام بين إسرائيل وبعض الدول العربية.

---

(6) زادت إسرائيل من وجودها العسكري والاقتصادي في جنوب لبنان بعد احتلالها في حزيران عام 1982، وخاصة سد بحيرة (فرعون)، لأغراض اقتصادية "زراعية" وتوليد الكهرباء. انظر: (Leslie,1985:28).



خريطة توضيحية لمجرى نهر الأردن وروافده

المراجع:

إبراهيم الشرعة (2001). **دور الأردن (الدبلوماسي والعسكري) في حل الأزمة الكويتية – العراقية 1961–1963**. الأردن: وزارة الثقافة.

إبراهيم غنايم (1980). المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن، **شؤون فلسطينية**، عدد (106): 33 – 57.

أمل العليان(1996)، **الأمن المائي العربي**. دار العلوم، (د.م).

جريدة الأردن "عمان". (1964)، من أعداد (5735، 5741، 5777، 5787، 5811، 6092، 6318، 6389)، من يناير/كانون الثاني – إبريل/نيسان.

جريدة الأردن (1965). ع (6092)، الأحد 2 مارس/آذار.

جريدة الأردن (1966). من أعداد (6318، 6389)، 12 فبراير/شباط و25 مايو/أيار.

جريدة الجامعة العربية "القدس" (1932). ع (794)، الإثنين 28 مارس/آذار.

جريدة الجهاد (القدس) (1964). ع (3519) الأربعاء 30 ديسمبر/كانون الأول.

جريدة الدفاع "القدس" (1955). من أعداد (5767، 5768، 5769، 5770، 5775، 5776، 5779، 5780، 5782، 5783)، فبراير/شباط.

جريدة الدفاع "القدس" (1963). من أعداد (8474، 8475، 8477، 8483، 8484، 8486) ديسمبر/كانون الأول.

جريدة الدفاع "القدس" (1964). من أعداد (8491، 8492، 8502، 8506، 8506–8508 8517، 8521، 8531، 8543، 8699، 8693، 8699، 8704– 8707، 8709، 8710، 8712، 8751، 8754، 8771) من يناير/كانون الثاني إلى نوفمبر/تشرين الثاني.

جريدة الدفاع "القدس" (1965). من أعداد (8798، 8806، 8814، 8818، 8820، 8844، 8861، 8868، 8871، 8887، 8895، 9047، 9050) من يناير/كانون الثاني إلى أكتوبر/تشرين الأول.

جريدة فلسطين (القدس) (1955). من أعداد (8991، 8994، 9000، 9008) فبراير/شباط.

جريدة المنار(القدس) (1964). ع(1166، 1229، 1230، 1232، 1241، 1363) من يونيو/حزيران إلى نوفمبر/تشرين الثاني.

جريدة المنار(القدس) (1966). من أعداد (1768، 1825–1827، 1830، 1832) من مارس/آذار إلى مايو/أيار.

خالد العرموطي (1999)، **دبلوماسية المياه**، عمان: مطبعة الخدمات العربية.

طعان صعب (1974)، **تطور مشروع نهر الأردن، شؤون فلسطينية**، يوليو / تموز: 98 – 112.

ظافر بن خضراء (1998)، **إسرائيل وحرب المياه القادمة**. دار كنعان، دمشق.

عادل العضايلة (2005)، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**. عمان: دار الشروق.

عبد الحفيظ محمد (1964)، **النهر الذي وحد العرب**. القاهرة: دار أخبار الأسبوع.

عبد الحميد محمد الموافي (1981). مؤتمرات القمة العربية كأسلوب للعمل المشترك (1964-1978)، **المستقبل العربي**، (بيروت)، ع(31): 68-82.

عبد الرحمن أبو عرفة (دت). **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية - دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عبد الله العقالي (1997). **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**. مركز الحضارة العربية، (دم).

عبد المالك التميمي (1999). **المياه العربية، التحدي والاستجابة**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عبد الناصر فيصل نهار (دت). **أزمة المياه في الوطن العربي**. الكويت: دار سعاد الصباح.

عزالدين طوقان عزالدين (1999). **حرب المياه في الشرق الأوسط**، عمان.

عفيف البزر (1984). **إسرائيل والمياه العربية**، دار الحقائق، (دم).

غسان دمشقية (1994). **أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية**. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر.

فتحي حسين (1997). **المياه العربية وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط**. القاهرة: مكتبة مدبولي.

محمد شطناوي (1999). "البعد العربي - الإسرائيلي للصراع حول المياه"، بحث منشور في كتاب "صراع القرن.. الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام"، عمان: مؤسسة عبدالحميد شومان.

محمد صبحي يوسف (1967). مشروع جونستون، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية العليا، جامعة الدول العربية.

مروان حداد (1999). "البعد الفلسطيني الإسرائيلي للصراع حول المياه"، بحث منشور في كتاب "صراع القرن ..الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام"، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان.

نبيل السمان (1997). **حرب المياه من الفرات إلى النيل**. فلسطين: دار المستقبل، ط2.

Arab League (A.L),Vol.9,F.O,371/150870,Report from Cairo to F.O, February 8-29, 1960. p.474.

(A.L),Vol.9,F.O,371/150872, Tel. from Amman to F.O, No, (10), March 8, 1960.**p.485.**

(A.L),Vol.10,F.O,371/158744,Report about "Concerning Jordan River diversion", from Amman to F.O, March 14, 1961. pp.239-240.

(A.L),Vol.10,F.O,371/163977, Report from British Embassy, Cairo to F.O, March 1, 1962.**p468**.

(A.L),Vol.10,F.O,371/163976,"Extract from The Times", March 28, 1962. p.476.

(A.L),Vol.10,F.O,371/163976, Letter from Amman to F.O, April 13, 1962. p.478.

(A.L),Vol.10,F.O,371/163979, Letter from Cairo to F.O, April 19, 1962. p.480.

Records of Trans-Jordan (R.J), vol.13,F.O,371/164364, Tel. from Tel Aviv to F.O, January 30, 1962.pp. 289-291.

R.J, vol.13,F.O,371/164364, Tel.from Amman to F.O, February 10, 1962. pp292-293.

R.J, vol.13,F.O,371/164364,Paper by Levant Department to F.O, February 16,1962. pp294-297.

R.J, vol.13,F.O,371/164365,Tel.from Amman to F.O, February 17, 1962. pp.298-299.

R.J, vol.13,F.O,371/164366,Tel.from Amman to F.O, March 16, 1962. pp.306-308.

R.J, vol.13,F.O,371/164366, Letter from Amman to F.O about" Jordan and Banias". p.309.

R.J, vol.13,F.O,371/164367,Article from the "Sunday Times",(War Cloud hangs over the Water of Jordan), 15 April, 1962. pp.317-318.

R.J, vol.13,F.O,371/164367, Tel.from Washington to F.O, No, (1271), 30 April, 1962. pp.319-320.

R.J, vol.13,F.O,371/164367, Letter from Washington to F.O, 15 May, 1962. pp.321-322.

R.J, vol.13,F.O,371/164367, Letter from Tel Aviv to F.O,15 May, 1962. pp.323-324.

R.J, vol.13,F.O,371/164137, Letter from Amman to F.O, July 13, 1962. pp.325-326.

R.J, vol.13,F.O,371/164367, Memorandum on meeting of senior members of the mixed Armistice commission, 17 September 1962 . p.327.

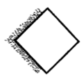
R.J, vol.13,F.O,371/164368, Tel.from Jerusalem to F.O, No, (203), 16 October, 1962. p.329.

R.J, vol.13,F.O,371/164368, Letter from Washington to F.O, 17 November, 1962. pp.331-333.

Riyadh, M (1985) Israel and the Arab water in historical perspective, Research in "Israel and Arab Water", An international symposium, Amman 25and26 February 1984, Arab Research Centre, London.

Schmida, L (1985)"Israeli Water projects and their repercussions on the Arab - Israeli Conflict,Research in , Israel and Arab Water , The Arab Research Centre, London.

قدم في: يناير 2007
أجيز في: أكتوبر 2007



Israeli Projects for Harnessing the River Jordan's Water (1948-1967)

*Ibrahim F. Al-Shraah**
*Khalid aba Al-Zamat***

This study sheds some light on major Israeli water projects since the establishment of Israel, particularly between 1948 and 1967. In addition, the study also explains the nature of those projects and Arab countries' reactions to them. Such projects have harmed many Arab countries, i.e. Jordan, Lebanon, Syria and Egypt. This study illustrates the roles and attitudes of Arab, American and British governments towards these issues, which, in general, tend, to some extent, to support Israel. Finally, the study draws on primary sources, such as British documents and newspapers, as well as some more recent studies.

Key words: River Jordan, Israeli Projects, Arab League, Water Investment, Arab Summit, Conflict, War.

* Department of History, Faculty of Social and Human Science - University of Jordan.
** Department of Human Science - University of Qatar

مراجعات الكتب:

سياسة

النظام السياسي في دولة الكويت

تأليف: محمد محمود ربيع
الناشر: (دون ناشر)، الكويت، 2005م.
عرض: محمد السيد سليم*

يقع الكتاب الذي ألفه الدكتور محمد محمود ربيع باسم النظام السياسي في دولة الكويت، في 621 صفحة، منها 170 صفحة للملاحق والمراجع، ويتسم الكتاب بسمة موسوعية ليس فقط بالنظر إلى حجمه، ومراجعه، ولكن بالنظر أيضاً إلى عدد الموضوعات التي تناولها، وسعيه إلى الجمع بين الوصف، والتحليل، والرؤية المستقبلية بالإضافة إلى الجمع أيضاً بين تحليل السياسات من ناحية والاختبار النظري الأكاديمي لبعض الفروض في السياسة المقارنة، بالإضافة إلى تعريف المفاهيم السياسية التي قدمها كالنظام السياسي، والمؤسسة السياسية والثقافة السياسية وغيرها.

قسم المؤلف كتابه إلى خمسة فصول تناولت المؤسسات الرسمية وتوزيع السلطات في دولة الكويت، والمؤسسات غير الرسمية، والثقافة السياسية الكويتية، والنظام السياسي في دولة الكويت وأهم قضاياه الخارجية والداخلية، وأخيراً الخاتمة العامة، وقد أفرد لها المؤلف فصلاً مستقلاً. ولعل هذا الترتيب لفصول الكتاب يتسم بمنطقيته؛ إذ تدرج من الرسمي إلى غير الرسمي، ولكنه يتسم أيضاً بأن المؤلف تحدث عن الثقافة السياسية في الفصل الثالث بعد الحديث عن المؤسسات. ومن المفترض أن الثقافة ليست جزءاً من النظام السياسي ولكنها من المدخلات التي

* قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت.

تؤثر في أدائه؛ ومن ثم كان من الأولى أن يكون الفصل الثالث المتعلق بالثقافة السياسية الكويتية هو الفصل الأول في الكتاب؛ لأن فهمه يمكن القارئ من فهم المؤسسات التي أشير إليها فيما بعد.

تناول المؤلف في **الفصل الأول** المؤسسات الرسمية الثلاث، التشريعية، والتنفيذية، والقضائية موضحاً تكوينها واختصاصاتها والعلاقات بينها بشكل تفصيلي، استتند فيه إلى النصوص الدستورية وحدها. وبذلك بدا التحليل الوارد في الفصل على أنه تحليل دستوري بحت لم يمتد ليشمل الممارسة السياسية لتلك المؤسسات، وعلى سبيل المثال، فإنه عند الإشارة إلى المحكمة الدستورية، ودستورية القوانين، فإنه من المهم أن يشير إلى حالات محددة نظرت فيها المحكمة قضايا دستورية معينة. ولعل هذا هو الفارق بين التحليل الدستوري، والتحليل السياسي. فالأخير ينظر إلى ما وراء النصوص ليتناول أيضاً الممارسة. والحق أن المؤلف عاد في خاتمة الكتاب (ص543 وما بعدها) ليشير إلى هذه الإدارة بشكل عام من زوايا الشرعية والاستقرار وغيرها. وكان من الأجدر ضم هذا الجزء إلى أداء النظام الدستوري الكويتي من منظور الأبعاد التي تناولها كدستورية القوانين، والعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وغيرها. من ناحية أخرى، أشار الفصل إلى الإدارة المحلية في الكويت، وكان من المهم الإشارة إلى شكل الدولة الكويتية، موحدة أم اتحادية، بالطبع «نفهم» من النص أن الكويت دولة موحدة لأن المؤلف يشير إلى الإدارة المحلية في الكويت، ولكن هذه المسألة كانت بحاجة إلى قدر أعمق من التحليل، في ضوء ما شاع عن مدى ارتباط الديمقراطية بشكل الدولة الاتحادية.

أما **الفصل الثاني** فقد تناول المؤسسات غير الرسمية في الكويت، مع عنوان فرعي هو المجتمع المدني. وقد قسم المؤلف هذا الفصل إلى مبحثين تناول **أولهما** المجتمع المدني الكويتي وآلياته الدينامية حيث تحدث عن جمعيات النفع العام، والقبلية، والديوانية. وتحدث في المبحث التالي عن مؤسسات المجتمع المدني الكويتي ومنهج تحليلها، وأشار فيها إلى الأحزاب السياسية. والجمعيات السياسية المختلفة (الدينية السياسية والقومية، والاتحاد الوطني لطلبة الكويت، والاتحاد العام لعمال ومستخدمي الكويت) وأخيراً تحدث عن العلاقات المتبادلة بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني. ويتسم التحليل الوارد في هذا الفصل بقوته وارتباطه بالنظام السياسي الكويتي. ويشير هذا الفصل إلى قوة ظاهرة القبلية السياسية في الكويت، كما يشير إلى الديوانيات ودورها السياسي، ولكن لا يشير

إلى الآليات التي من خلالها تؤثر القبلية والديوانية في السياسة الكويتية أو يعطي أمثلة على ذلك. ويستطرد الفصل ذاته مشيراً إلى «مؤسسات» المجتمع المدني كالتنظيمات السياسية، وفيها قدم المؤلف عرضاً قوياً لتلك التنظيمات. ولكن لم يتضح للقارئ لماذا فصل المؤلف بين المبحث الأول (الديوانيات، والقبلية) والمبحث الثاني (التنظيمات). يرجع ذلك إلى أن المؤلف تبنى تعريفاً للمؤسسة على أنها مرادف للتنظيمات، أي ضرورة أن يكون لها بنيان تنظيمي. ولكن المؤسسات ليست إلا القواعد المتفق عليها اجتماعياً أساساً للسلوك، حتى ولو لم تأخذ الشكل التنظيمي. فالقاعدة العرفية إذا استقرت واتفق عليها أفراد المجتمع أصبحت مؤسسة. ومن ثم أرى أنه لم يكن ثمة ضرورة للفصل بين المبحثين ولكن يحمد للمؤلف هنا أنه لم يقتصر على دراسة المجتمع المدني في شكله القانوني، ولكنه قام بدراسة ممارسات المجتمع المدني، وبخاصة التنظيمات السياسية، وعلاقتها بالسلطات الرسمية وعلاقتها المتبادلة، وهو الأمر الذي افتقده الفصل الأول.

وفي **الفصل الثالث** تناول الدكتور محمد محمود ربيع الثقافة السياسية الكويتية. وفي رأينا أنه كان من المنطقي أن يبدأ الكتاب بهذا الفصل؛ لأن المؤلف أشار فيما بعد إلى أن الثقافة السياسية هي مدخل لفهم النظام السياسي. وقد أشار المؤلف في هذا الفصل إلى «خلفيات» الثقافة السياسية الكويتية، ومكوناتها الإيجابية والسلبية. فمن المكونات الإيجابية الانتماء الإسلامي العربي، والانتماء الوطني، والانتماء الخليجي، والمشاركة السياسية، والعدالة الاجتماعية، والشفافية والمكاشفة، والمرونة، كما أشار إلى مكونات سلبية مثل الشك، والنظرة الدونية للعمل اليدوي. والحق أن أدب الثقافة السياسية لا يفرق بين مكونات إيجابية وأخرى سلبية للثقافة السياسية؛ فصفة الإيجابية والسلبية هي صفة يطلقها الباحث وليست مكوناً للثقافة السياسية. كذلك، فإن الانتماءات المتعددة المشار إليها، والنظرة الدونية إلى العمل اليدوي ليست جزءاً من الثقافة السياسية لأي شعب. فالانتماء جزء من الهوية الوطنية، وهناك فارق بين الهوية الوطنية والثقافة السياسية باعتبار أن الأخيرة هي «نمط توجهات الأفراد نحو السلطة السياسية». ومن ثم، فإن النظر إلى العمل اليدوي هو جزء من الثقافة العامة وليس الثقافة «السياسية». كذلك، فقد استخلص المؤلف الثقافة السياسية الكويتية في معظمها من الممارسات العامة في الكويت، وهو أمر يستحق المناقشة؛ لأنه إذا حدث ذلك، فكيف إذن نفسر تلك الممارسات فيما بعد استناداً إلى عناصر الثقافة التي استخلصناها. لقد جرى العرف في أدب الثقافة

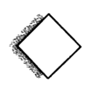
السياسية على استنباط الثقافة السياسية من خلال المقابلات مع الأفراد، أو من خلال الاستقصاءات بحيث يتم استخدام المكونات المستنبطة لفهم الممارسات، وهو أمر نقترح أن يكون أساساً لهذا الفصل في الطبعة التالية من الكتاب.

وفي **الفصل الرابع** يتحدث المؤلف عن أهم القضايا الخارجية والداخلية للنظام السياسي الكويتي. في القضايا الخارجية يتحدث عن الأطماع العراقية في الكويت، ويشير المؤلف إلى تفنيدات لفكرة تبعية العراق للكويت وهي تفنيدات رصينة، ولكن عابها ميل المؤلف إلى استعمال لغة انفعالية واضحة ربما قللت من قيمة التفنيدات التي أشار إليها. أما في القضايا الداخلية، مثل المشاركة السياسية، والحكم الدستوري، والهامش الديمقراطي في الإعلام، وتعايش المؤسسات الرسمية مع معارضة سياسية قوية، وغيرها فإنها في الواقع سمات للممارسات السياسية الكويتية، ولا تعد «قضايا» للنظام السياسي الكويتي. فمصطلح «القضية» يشير إلى مجموعة من التفاعلات ذات الخصائص المشتركة المتميزة التي تتسم بوجود قيم وهياكل عمليات وفاعلين متميزين، كما تتسم بتفاوت وجهات النظر حول كيفية التعامل معها. القضية إذن هي في الأساس موضوع خلافي، يختلف المشاركون فيه في أسلوب التعامل معه، أما إذا كان الموضوع محل اتفاق عام، فهو ليس بقضية. أحسب أن من أهم القضايا "الداخلية" للكويت قضايا الإصلاح السياسي وتكوين أحزاب سياسية، ولكن ليس من بينها «التوافق الشجاع حول إدانة سلبيات التجربة الكويتية" (ص412). ومن الجدير بالذكر أن المؤلف أشار إلى تلك «القضايا» تحت مسمى «العوائق التي تعترض مسيرة التقدم» مثل التعايش أم التطبيع مع العراق؟، والوجود العسكري الأجنبي، والجدل حول ظاهرة الإرهاب وغيرها، على الرغم من أن المؤلف أشار إلى وجود توافق كويتي عام حول مسألة الوجود العسكري الأجنبي (ص420). وفي حديثه عن القضايا البيئية الكويتية اكتفى بالإشارة إلى الآثار البيئية للغزو العراقي، على الرغم من أن الكويت تتسم بوجود قضايا بيئية راهنة أخرى كقضية التصحر وتآكل الأراضي، وتدهور التنوع الحيوي، وتلوث الهواء، وتغير المناخ وغيرها لم يتطرق لها.

أما **الفصل الخامس**، فهو خاتمة عامة لخص فيها المؤلف مجمل ما استخلصه من تحليل، وما اختبره من «فروض» كالافتراض بوجود سبعة مكونات إيجابية للثقافة السياسية الكويتية وغيرها. والخاتمة تقدم تلخيصاً وافياً لمقولات الكتاب، ولكن ما ورد بها من «فروض» ربما كان في حاجة إلى مناقشة أهي فروض بالفعل

في ضوء أن الفرض العلمي هو علاقة بين متغيرين أو أكثر. ويعد التقويم الختامي للنظام السياسي الكويتي (ص534 إلى 547) من أقوى أجزاء الكتاب؛ إذ تناول فيه المؤلف «أداء» النظام السياسي الكويتي من منظور الشرعية، والاستقرار، والإنجاز، والقدرة على التكيف مشيراً إلى ممارسات إيجابية بصفة عامة. وربما كان من الجدير بالإشارة أن نقترح أيضاً على المؤلف أن يضيف إلى هذا الجزء تحليلات كيفية للأداء من واقع تقارير المؤسسات الدولية، وأهمها تقرير الحكم الرشيد الذي يصدر سنوياً عن البنك الدولي، وقد أعطى الكويت ترتيباً معقولاً في كثير من مؤشراته.

لعل من أهم الملاحظات الأخرى على الكتاب أن إحصاءاته ليست حديثة بالشكل الواجب في كتاب منشور سنة 2005؛ ذلك أن إحصاءاته الانتخابية تقف عند انتخابات سنة 1992، كما أن الكتاب لم يعط خلفية جغرافية وتاريخية موجزة عن الكويت في المقدمة، فإذا فعل ذلك وأضاف إليه الفصل الخاص بالثقافة السياسية لأدى ذلك – في رأينا – إلى تعظيم القيمة الأكاديمية للكتاب. ومن المؤكد أن كل ذلك لا يجب أن يحجب عنا قيمة الكتاب من حيث إضافته للمكتبة العربية وجمعه بين التحليل النظري باعتبار مؤلفه أستاذاً للعلوم السياسية، والتحليل السياسي التطبيقي باعتبار أنه عاش في الكويت لفترة من الزمن تفاعل خلالها مع الموضوعات التي كتب عنها.



سياسة

تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي

المؤلف: صلاح سالم زرنوقة، وعبدالعزيز شادي (محرران)
الناشر: القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2004م
عرض: خديجة عرفة محمد أمين*

تعد قضية الخلافة السياسية في العالم العربي واحدة من أبرز القضايا المطروحة في المجال الأكاديمي؛ وذلك نظراً لما تثيره قضايا انتقال السلطة في العالم العربي من الإشكاليات خاصة في ظل علاقتها بقضية التنمية بمعناها الشامل. ويناقش هذا الكتاب، الواقع في 535 صفحة، الإشكالية التي تطرحها قضية تجدد القيادة وعلاقتها بالتنمية في العالم العربي وذلك في سياق **خمسة محاور** رئيسة هدف الكتاب من خلالها إلى اختبار الإشكاليات التي تثيرها آليات انتقال السلطة في العالم العربي في الوقت الحالي في عدد من النظم العربية، والتركيز على تصنيف تلك النظم وفقاً لطبيعة النظام السياسي والعلاقة بين تجدد القيادة والتنمية في تلك النظم. وفي هذا السياق بدأ الكتاب **المحور الأول** بتقديم مجموعة من الطروحات النظرية التي تربط بين تجدد القيادة والتنمية وذلك في سياق بعدين أساسيين؛ يناقش **الأول** نظريات التمكين وعلاقتها بالتنمية في العالم العربي، أما **الثاني** فيناقش المفهوم الإسلامي للعلاقة بين القيادة والتنمية السياسية، وذلك من خلال التركيز على استعراض الأدبيات المختلفة في رؤيتها للعلاقة بين تجدد القيادة والتنمية. وعلى الرغم من أهمية هذا التأصيل النظري لموضوع الكتاب في إيجاد أساس نظري يمكن من خلاله تقديم تفسير للواقع العربي، فإن هذا التأصيل النظري اتسم بالضعف الشديد؛ فهو لم يقترب من فهم الواقع العربي، إذ ارتكز الشق الأول على

* باحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

التطبيق على مصر وليس على العالم العربي كما يتضح من العنوان، أما الشق الثاني فقد ركز على استعراض مجموعة من الأدبيات التي تناولت ظاهرة القيادة وذلك في سياق تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين؛ هما الأدبيات الوافدة والموروث الثقافي. وكان من الأفضل التركيز في هذا السياق على طبيعة الواقع العربي، وهل يمكن القول إن هناك نظرية عامة يمكن أن تنطبق على جميع الدول العربية فيما يتعلق بالعلاقة بين القيادة والتنمية؟ وما موقع العالم العربي في هذا الصدد من رؤى النظريات العامة في العلاقة بين دور القيادة والتنمية؟

أما **المحور الثاني** من الكتاب فقد ناقش تجدد القيادة وإشكاليات التنمية في النظم الوراثية العربية، ومنها المغرب والكويت والبحرين وقطر؛ ففي المغرب تم التركيز على التحديات التي تواجه القيادة الجديدة وهي تحدي الإصلاح السياسي والديمقراطي، وتحدي تطوير مشاركة المجتمع المدني، والتحدي الاقتصادي/ الاجتماعي، وتحدي العلاقات الخارجية. أما في حالة الكويت فقد نوقشت القوى الأساسية في النظام السياسي الكويتي، والأصول الاجتماعية للنخبة الوزارية الكويتية، وقضية الخلافة وتوزيع السلطة دون أن يتم الربط بين هذه وعملية التنمية الشاملة. وفي حالة البحرين ركز الكتاب على دراسة أزمات التنمية السياسية عقب وفاة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في مارس عام 1999، وتولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم، وهي أزمة الديمقراطية وما تثيره من قضايا (انتشار السلطة والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان)، ومشكلة عدم اندماج الأقليات التي تعانيها العديد من النظم العربية وتؤدي في أغلب الأحيان إلى تفجر الاضطرابات العنيفة، وأزمة الشرعية السياسية (ذات الارتباط الوثيق بمشكلة الاستقرار السياسي). أما في حالة قطر فقد ركز على مناقشة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهت القيادة الجديدة والتي أثرت على توجهها الاقتصادي والاجتماعي مثل تذبذب أسعار النفط، وتزايد العمالة الوافدة، ومشكلة البطالة، والديون، والمشكلات الاجتماعية، وكذلك وضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عهد القيادة القطرية الجديدة؛ وذلك من خلال مناقشة الإستراتيجيات التي طرحت في هذا الصدد، وهي تنويع مصادر الدخل القومي، وإيجاد دور فعال للقطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، والاتجاه نحو إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

ناقش **المحور الثالث** تجدد القيادة وإشكاليات التنمية في النظم الثورية العربية (سوريا، والعراق، وليبيا) وذلك من خلال التعريف بمفهوم التنمية الثورية في الوطن

العربي من حيث تأكيد أن الاتجاهات الثورية العربية اتفقت - على الرغم مما بينها من اختلافات - على عدة ثوابت، هي أهمية دور القيادة في عملية التنمية الشاملة، وأهمية المشاركة الشعبية في هذه العملية بوصفها فاعلاً وهدفاً وضماناً لاستمراريتها وشرعيتها، وأهمية إقامة صيغة ديمقراطية تتناسب مع متطلبات هذه العملية وأهدافها، وأهمية تحديث أجهزة الدولة لتكون قادرة على الوفاء بالوظائف المطلوبة منها في إطار هذه الصيغة. كما ناقش الكتاب في هذا السياق انعكاسات الطبيعة الثورية لتلك الأنظمة على مجتمعاتها ممثلة في تحقيق درجة عالية من الاستقرار السياسي، وطغيان دور الفرد على المؤسسة، ومركزية دور العسكريين، وإعلاء المنطق الأمني، وسيادة دور المعيار الطائفي، والعنف في مواجهة المعارضة بمختلف أشكالها، ومأزق الخلافة السياسية. إلا أن الكتاب في هذا الصدد لم يحاول البحث في الانعكاسات السلبية لتلك الأنظمة الثورية على المجتمعات وعلى عملية التنمية في صيغتها الشاملة. إذ إن التأمل في النظريات التي تربط بين الأنظمة الثورية والتنمية يكشف عن وجود اتجاهين نظريين؛ أنصار الاتجاه الأول يرون أن الأنظمة الثورية مطلب أساسي لتحقيق التنمية خاصة التنمية الاقتصادية؛ بحيث إنه بعد بلوغ المستوى المنشود من التنمية الاقتصادية يبدأ الانتقال للحديث عن التنمية السياسية ممثلة في التحول الديمقراطي واحترام حقوق الأفراد الأساسية. إلا أنه على النقيض من ذلك يوجد اتجاه آخر رافض لوجهة النظر هذه، فالأنظمة الثورية وما تعتمد عليه من قمع للحريات وتقييد للممارسات الديمقراطية قد تنعكس آثارها سلباً على جميع أبعاد العملية التنموية.

أما **المحور الرابع** من محاور الكتاب، فقد ناقش تجدد القيادة وإشكاليات التنمية في حالات خاصة، وهي لبنان وفلسطين؛ ففي الحالة اللبنانية نوقش السياق العام لعملية تجدد القيادة في النظام السياسي اللبناني من حيث تحديد أبرز المحددات والعوامل المؤثرة؛ إذ يوجد مجموعة متداخلة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف وراء القيادة السياسية اللبنانية، وتجعلها ذات طبيعة خاصة عن غيرها من القيادات السياسية في الوطن العربي وعلى رأسها الطائفية والإقطاع السياسي، كما تعرض الكتاب في السياق ذاته لآليات عملية تجدد القيادة في النظام السياسي اللبناني، وكذلك النمط الانتخابي في اختيار قيادات الدولة من رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب، ورئيس الحكومة واستعرض أخيراً الجوانب المختلفة لأزمة القيادة في الحالة اللبنانية ومصادرها، وهي

شكسبيرية النخبة، ووجود أرضية فكرية تعمق الاختلاف الطائفي للمجتمع، والتشرذم الطائفي للمجتمع المدني، ومخاطر الخلل بالتوازن الطائفي، وهشاشة بناء الدولة. ومع هذا لم يعرض، الكتاب في هذا السياق للاحتمالات المستقبلية لعملية تجدد القيادة اللبنانية؛ إذ ركز على خصوصية الأوضاع في المجتمع اللبناني فحسب.

وفيما يتعلق بالنظام الفلسطيني، ركز على نماذج القيادة الفلسطينية في القرن العشرين، وهي: النموذج السياسي – الديني يشخصه موسى كاظم الحسيني (1853–1934) والحاج أحمد الحسيني (1898–1974)، والنموذج السياسي التقليدي يشخصه أحمد الشقيري (1908–1980)، والنموذج السياسي غير التقليدي، يشخصه الرئيس الراحل ياسر عرفات (1939–2004)، ثم تحدث عن الرئيس عرفات وشخصنة السلطة، ووضع منظمة التحرير تحت قيادة الرئيس عرفات، والمعارضة داخل المنظمة والمعارضة داخل فتح ثم بحث مسألة خلافة الرئيس عرفات، وذلك من خلال طرح مجموعة من السيناريوهات المستقبلية في هذا الصدد.

أما آخر محاور الكتاب **(المحور الخامس)**، فقد خصص لمناقشة أزمة تجدد القيادة وإشكاليات التنمية في مصر، من حيث التركيز على أزمة تجدد القيادة في الأحزاب السياسية وأزمة القيادة في الجمعيات الأهلية في مصر. فيما يتعلق بالبعد الأول – أزمة القيادة في الأحزاب السياسية في مصر – ركز الكتاب على مناقشة أزمة القيادة في الأحزاب السياسية الممثلة في بقاء التيارات الحزبية في مناصبها لفترة طويلة، والصراع على رئاسة الحزب، والانشقاقات الحزبية، والأحزاب العائلية، وكذلك أسباب أزمة القيادة في الأحزاب السياسية التي تنقسم إلى **أسباب داخلية** مثل احتكار رؤساء الأحزاب لعملية صنع القرار في الحزب، وقنوات التجنيد المسدودة، وغياب الأساس الاجتماعي والطبقي للأحزاب، **وأسباب خارجية** مثل القيود المفروضة على تكوين أحزاب جديدة، وأزمة القيادة في الأحزاب بوصفها جزءاً من أزمة القيادة في المجتمع، وطريقة نشأة الأحزاب، ثم تطرق إلى أثر أزمة القيادة في الأحزاب على الحياة السياسية والحزبية.

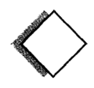
أما البعد الثاني في هذا السياق، فقد ركز على مناقشة أزمة القيادة في الجمعيات الأهلية في مصر والوضع العام في هذه الجمعيات من حيث مدة عملها وتصنيفها، وبرامج عملها، وموازناتها، ومصادر تمويلها، وأجهزتها الإدارية،

وعلاقاتها مع الجهات المانحة الأجنبية، مع محاولة تقديم صورة عامة للأجهزة القيادية والحاكمة، ورؤساء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية، كما ركز الكتاب في هذا الصدد على تحليل الآراء والتوجهات الخاصة بتجديد القيادة في الجمعية.

وفي هذا السياق، يتضح أن هذا المحور ركز على الأزمات التي تعانيها الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية في مصر دون أن يربط ذلك بعملية التنمية التي هي موضوع الكتاب.

وبوجه عام، يناقش الكتاب موضوعاً غاية في الأهمية خاصة في الوقت الحالي، وفي ظل ما تشهده بعض المجتمعات العربية من تغيرات جذرية. إلا أن هناك بعض الملاحظات في هذا الصدد؛ إذ كان من الأفضل أن يحدد الكتاب في البداية مقصوده بعملية التنمية؛ فكلمة التنمية كلمة عامة تشتمل على عدد كبير من الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانية، كما أن الكتاب كان بحاجة إلى تأصيل نظري أفضل من التأصيل المعروض؛ لأنه اتسم بالمحدودية الشديدة ولم يقترب من فهم الواقع العربي. يضاف إلى ذلك أن الكتاب لم يخلص إلى نتيجة محددة تلخص الاتجاهات العامة للوضع في العالم العربي وتطرح الصورة المستقبلية. ومن ثم كان الكتاب بحاجة إلى فصل ختامي يخلص من جميع المحاور التي عرضت في الكتاب إلى مدى خصوصية الحالة العربية، ومدى إمكان طرح نظرية عامة عن العلاقة بين القيادة والتنمية في الوطن العربي، والأهم من ذلك غاب عن الكتاب الربط بين القيادة والتنمية من ناحية والخصوصية الثقافية والظروف التاريخية للمنطقة العربية من ناحية أخرى، بحيث لا يصبح الأمر مجرد استعارة نظريات مغايرة للواقع الثقافي العربي ومحاولة تطبيقها في العالم العربي فحسب دون مراعاة للبعد الثقافي، وكذلك مدى تأثر هذا المتغير الثقافي بالتحولات المعاصرة والعولمة، في وقت ما زال غير معروف مدى إمكانية القول: إنه لم تعد هناك خصوصية ثقافية في عصر العولمة.

ويبقى أن نؤكد أهمية الكتاب وما يمثله من إثراء للمكتبة العربية في موضوع غاية في الأهمية، والأهم من ذلك أنه يمكن أن يشكل الأساس لأبحاث ودراسات مستقبلية في هذا الصدد.



علم نفس

البناء الأسري والتفاعل - تحليل مقارن

تأليف: جيري لي
ترجمة: فهد عبدالرحمن الناصر
الناشر: لجنة التأليف والتعريب، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2006
عرض: راشد علي السهل*

يتناول هذا الكتاب تحليلاً لدراسات وبحوث حول البناء الأسري والتفاعل العائلي، وهو يتكون من ثلاثة أبواب؛ حمل **الباب الأول** عنوان «علم الاجتماع المقارن» وشمل فصلين؛ الفصل الأول بعنوان «علم الاجتماع المقارن: طبيعة التخصص» والفصل الثاني بعنوان «قضايا منهجية في البحث المقارن». بينما حمل **الباب الثاني** عنوان «نظم العائلة عبر الثقافات»، وشمل أربعة فصول؛ هي الفصل الثالث بعنوان «الأسرة: الأصول والعالمية»، الفصل الرابع بعنوان «التنوع البنائي في الزواج»، الفصل الخامس بعنوان «تنوع الأبنية العائلية»، الفصل السادس بعنوان «البناء القرابي»، في حين حمل **الباب الثالث** عنوان «التفاعل العائلي» وشمل ثلاثة فصول؛ هي الفصل السابع بعنوان «علاقات قبل الزواج ونظم اختيار الشريك»، الفصل الثامن بعنوان «العلاقات الزوجية»، الفصل التاسع بعنوان «التنشئة الاجتماعية».

يمثل هذا الكتاب - كما جاء في عنوانه - تحليلاً مقارناً لحالة البناء الأسري والزواجي والتفاعل وعلاقات القرابة بين أفراد الأسرة وتأثير ذلك على نمط العائلة والزواج، وذلك من خلال تناول عدد من الدراسات التي تمت خلال حقبة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي في المجتمعات الغربية والأمريكية على وجه الخصوص.

---

* قسم علم النفس التربوي، كلية التربية، جامعة الكويت، الكويت.

في **الباب الأول** الذي جاء تحت عنوان «علم الاجتماع المقارن» بدأ المؤلف **الفصل الأول** – كما هو الحال مع الكثير من مؤلفي كتب الاجتماع – بتعريف العلم والفرق بينه وبين بعض العلوم المشابهة له مثل علم الأنثروبولوجيا Anthropology، وعلم النفس Psychology؛ حيث أكد صعوبة التمييز بين علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا كونهما مجالين أكاديميين يدرسان عملياً جميع مظاهر السلوك الإنساني، فضلاً عن أبعاد محددة مثل النشاط السياسي والاقتصادي. وقد استعرض المؤلف عدداً من آراء علماء علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في التمييز بين العلمين، وخلص إلى أن الاختلاف يكمن في الطريقة المختلفة لعلماء هذين المجالين في دراستهم وفي استخدام مفهوم الثقافة؛ أي أن التمييز في الدرجة وليس في النوع، وإنه من المفيد بالنسبة لعالم الأنثروبولوجيا أن يدرس مجتمعات أصغر حجماً وأقل تعقيداً، ومجتمعات ذات ثقافة متجانسة، وفي المقابل فإن عالم الاجتماع يحتاج إلى قدر كبير من المتغيرات البنائية المتباينة التي تدخل في نطاق اختصاصه من أجل رسم خريطة للعلاقات المتداخلة والمتبادلة، وخلص المؤلف إلى أن الاختلافات بين علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا هي اختلافات مصطنعة ناتجة عن التفسيرات المختلفة للسلوك الإنساني، التي تسعى مختلف التخصصات إلى تأسيسها.

بعد ذلك عرج المؤلف على توضيح دور المقارنة وأثرها في علم الاجتماع، حيث أكد أن البحث الاجتماعي هو بحث مقارن بالضرورة، وأن أي صيغة تجريبية أو نظرية في علم الاجتماع تمثل نوعاً من أنواع المقارنة، والبحث المقارن يمكن أن يوسع من إمكانية تفسير السلوك الإنساني وفهمه على نحو أفضل من البحث على مستوى نظام اجتماعي واحد.

وفي **الفصل الثاني** تناول المؤلف ثلاث «قضايا منهجية في البحث المقارن»، وهي تمثل صعوبات يواجهها البحث المقارن، وهذه القضايا تشمل سحب العينات Sampling، والقياس Measurement، والتحليل السببي Causal analysis. بالنسبة لسحب العينة تناول المؤلف أنواعها وأهم المشكلات والمعوقات التي تعترض الباحث في البحوث المقارنة على وجه الخصوص، وتنشأ هذه المشكلات – بصورة أساسية – من الحقيقة التي تقول: إنه في البحوث المتقاطعة اجتماعياً أو ثقافياً فإن على الباحث أن يأخذ عينة النظم الاجتماعية بدلاً من أخذ عينة من الأفراد، أما البحوث المتقاطعة قومياً فهي تتطلب عينات من النظم الاجتماعية ووحدات من داخل الأنظمة. وفي القضية الثانية، وهي القياس، تتركز المهمة الأساسية في إجراء الملاحظات التي سوف تجمع بيانات الدراسة. وقد أكد المؤلف هنا أن هذا الكتاب لا يعنى بعملية القياس ذاتها بقدر اهتمامه بمقارنة نتائج إجراءات القياس؛ أي القياس

المقارن. والمشكلة المركزية الوحيدة التي أشار إليها المؤلف التي يواجهها الباحث المقارن هنا هي افتقار بياناته نسبياً إلى الصدق، وهذا لا يعني أن البيانات باطلة، وإنما هناك صعوبة في قياس صدقها. وقد خلص المؤلف في هذا الموضوع إلى أن المجتمعات أو الأنظمة الاجتماعية يجب ألا تقارن مباشرة بعضها مع بعض في توزيعات وحيدة الاختلاف تتضمن فقط نظاماً محدداً للمؤشرات؛ لأن أي مقارنة وحيدة المتغير تنطوي على مخاطرة كبيرة تخل في تفسير النتائج. أما القضية الثالثة فهي التفسير، وهذه القضية الأكثر حسماً؛ لأن على الباحث المقارن أن يحوّل مجموعة الملاحظات إلى نظرية تفسيرية ذات معنى، وهو الهدف النهائي لأي بحث. وفي موضوع التفسير أكد المؤلف عدة مشكلات يواجهها البحث المقارن، من أهمها مشكلتا الإفراط في التطابق Over Identification والانتشار والامتزاج Diffusion، والمقصود بالإفراط في التطابق هو أن لدينا معادلات تقديرية أكثر مما هو معروف بالواقع مما يسبب الإرباك، ويقترح المؤلف لحل مشكلة الإفراط أن يبدأ الباحث بنظرية جيدة حيث تكون الارتباطات التي يحاول ملاحظتها قابلة للفهم والتنبؤ. أما المشكلة الثانية وهي الانتشار والامتزاج التي تبدأ بالظهور عندما نحاول تفسير سبب وجود الارتباطات بين الثقافات، حيث يرى المؤلف لحل هذه المشكلة تعديل أساليب دراسة الانتشار والامتزاج الثقافي؛ بحيث تتضمن تعديل معايير اختيار العينة حتى يظهر لنا التدرج الجغرافي.

في **الباب الثاني** الذي عنوانه «نظم العائلة عبر الثقافات» بدأ المؤلف بتناول الأسرة والزواج من حيث الدراسة والتحليل. وشمل هذا الباب أربعة فصول هي الفصل الثالث بعنوان «الأسرة: الأصول والعالمية»، الفصل الرابع بعنوان «التنوع البنائي في الزواج»، الفصل الخامس بعنوان «تنوع الأبنية العائلية»، الفصل السادس بعنوان «البناء القرابي».

يحمل **الفصل الثالث** عنوان «الأسرة: الأصول والعالمية». بين المؤلف أن مهمة هذا الفصل أن يبحث أوجه التماثل المتقاطعة ثقافياً في البناء العائلي من خلال البحث عن إجابة عن سؤالين؛ الأول: كيف نشأت العائلة؟ والثاني هل لدى كل المجتمعات مؤسسة أو بناء ما يمكن أن نطلق عليه العائلة؟ وإذا كان الأمر كذلك فما الذي تشترك فيه هذه البنى؟ يؤكد المؤلف هنا أن السؤال الأول لا يحظى باهتمام كبير؛ لأنه سؤال لا يمكن الإجابة عنه بالكامل، فقاعدة البيانات الخاصة به محدودة للغاية. وذكر المؤلف في تحليله لنشأة العائلة وعالميتها أن العوامل التي تحدد وجود العائلة تتكون من مؤشرات بيولوجية وبيئية تخص الجنس البشري في كل مكان،

وما دامت العوامل التي حددت سبباً لنشأة العائلة ثابتة بشكل نسبي عبر المجتمعات فإن العائلة ذاتها يجب أن تكون مظهراً بنائياً في كل المجتمعات. كما تناول المؤلف هنا العائلة النووية وعرفها بأنها تتكون من وجود ثلاثة مواقع اجتماعية هي الزوج/ الأب والزوجة/ الأم والأبناء/ الأشقاء، وهذه الوحدة يمكن أن تكون ممتدة بطريقتين؛ الأولى استناداً إلى الزواج المتعدد، ومن ثم تصبح عائلة ممتدة متعددة الزوجات، الثانية التوسع بواسطة امتداد الأجيال.

في **الفصل الرابع** تناول المؤلف «التنوع البنائي للزواج» حيث تعرض لعدد من أنواع الزواج، وهي الزواج الأحادي، وهو النوع المألوف عالمياً حيث يكون فيه زوج واحد لزوجة واحدة، النوع الثاني هو الزواج متعدد الزوجات، وهو الأكثر شيوعاً عبر المجتعات في العالم من زاوية الأنماط الثقافية، ولكن من الناحية الإحصائية يكون الزواج الأحادي هو الأكثر انتشاراً. أما النوع الثالث من أنواع الزواج فهو الزواج متعدد الأزواج، وهو الأقل بين المجتمعات (أربعة مجتمعات فقط) وهو زواج المرأة بأكثر من رجل، وهذا النوع من الزواج صنف بأنه غير طبيعي؛ ذلك بسبب ندرته وبسبب الميل المفترض للرجل أن يجمع نساء بدلاً من العكس. أما النوع الأخير من الزواج فهو ما يسمى بالزواج الجماعي، وهو محدود جداً أيضاً (حالة واحدة ومشكوك فيها) وهو تبادل الزوجات بين الأزواج، خاصة الإخوة. وخلص المؤلف إلى أن أكثر من 99% من كل المجتمعات المعروفة يمكن تصنيفها إما أحادية الزواج أو متعددة الزوجات، كما بين أن الاختلاف في نوع التركيب الزواجي يتوافق تماماً مع التنوع في طبيعة الشروط والقيود الاقتصادية التي يتفاضل بها المجتمع.

في **الفصل الخامس** «تنوع الأبنية العائلية» تناول المؤلف التباين في البناء العائلي وركز على نوعين أساسيين من أنواع البناء العائلي هما العائلة النووية والعائلة الممتدة والشروط المسبقة التي تؤدي إلى نشأة أحد هذين النوعين من البناء العائلي، واستمر المؤلف في تحليله لعوامل قيام هذين النظامين للبناء العائلي إلى وجود علاقة وثيقة بين الاقتصاد ونمط العائلة. فقد وجد المؤلف أن نظم العائلة الممتدة تحدث أكثر في الأنظمة الاقتصادية القائمة على الزراعة، وتتكون بشكل منتظم في ظل مجموعة محددة من الظروف الاقتصادية والسكانية المواتية، ولكن هناك عوامل سكانية مهمة تحد من الانتشار الإحصائي للعائلات الممتدة، حتى في الثقافات التي تكوّن فيها هذه العائلات نمطاً معيارياً. وحالة العائلة النووية تظهر عندما يكون هناك ضغوط بيئية وتكنولوجية تؤدي إلى نسب عالية من الحراك

الاجتماعي أو الجغرافي، حيث يكون هناك تقدير عال للإنجاز الفردي ويكون الفرد وليس الأسرة وحدة العمل، وحيث يعتمد معظم الناس في حياتهم على العمل وليس على الثروة. ويؤكد المؤلف أن الأسباب المباشرة للبناء العائلي تكمن في متغيرات وسيطة، وأن القيم المضادة لهذه المتغيرات تظهر في الغالب في الاقتصاديات الزراعية، وترتبط بأنواع العائلة الممتدة. وخلص المؤلف في نهاية هذا الفصل إلى نقطة مهمة تتمثل في إمكانية التنبؤ بقدر من النجاح لشكل العائلة في ضوء عدد من المتغيرات الاقتصادية؛ لأن العائلة تمثل وحدة اقتصادية في معظم المجتمعات.

وفي **الفصل السادس** تناول المؤلف «البناء القرابي» والتفاعل والتنظيم؛ حيث استعرض فيه بعض المفاهيم الأساسية في تحليل القرابة مع تقديم بعض المضامين الإمبيريقية؛ فقسم المجتمعات من حيث القرابة إلى قسمين؛ مجتمعات تكون فيها القرابة هي الأساس (بمعنى علاقات القرابة هي المبدأ الأساسي للتنظيم) حيث تكون جماعة القرابة هي الوحدة التي يحدث فيها التفاعل التربوي والسياسي والاقتصادي والديني، أما الآخر فهو مجتمع متنوع مثل مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية حيث يكسب الفرد رزقه بالمشاركة في البناء الاقتصادي أو المهني، ويكون تدريبه وتأهيله لهذه المشاركة من خلال النظام التعليمي. وفي هذا الفصل تناول المؤلف أيضاً شرحاً لمورثات نظم القرابة وارتباطاتها؛ حيث استعرض في هذا الشأن النظرية التطورية Evolutionary Theory، وبين أنه لايوجد سبب إمبيريقي أو نظري يدعو إلى الاعتقاد بأن الأنواع العديدة الموجودة لنظم القرابة تقف الواحدة تلو الأخرى في علاقة تطورية من أي نوع، وأن نمط بناء القرابة السائد في أي مجتمع يرتبط ببعض المتغيرات البيئية والاقتصادية والسياسية.

في **الباب الثالث** والأخير تناول المؤلف التفاعل العائلي Family Interaction، وقد غطى هذا الباب ثلاثة فصول، هي: الفصل السابع بعنوان «علاقات قبل الزواج ونظم اختيار الشريك»، الفصل الثامن بعنوان «العلاقات الزوجية»، الفصل التاسع بعنوان «التنشئة الاجتماعية».

حمل **الفصل السابع** عنوان: «علاقات قبل الزواج ونظم اختيار الشريك»، وفيه يشرح المؤلف بشيء من التفصيل عملية اختيار شريك الحياة، ويذكر أنه لا يوجد في اختيار الشريك الآخر حرية مطلقة في أي مجتمع بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. في الكثير من المجتمعات - خاصة غير الغربية - يمارس الوالدان

وغيرهما من الكبار نوعاً من السيطرة المباشرة وغير المباشرة على عملية اختيار الشريك. من هنا ينبع الميل الواضح للأفراد في نظم اختيار الشريك الذاتي إلى الزواج المتكافئ. وفي هذه المجتمعات يكون الزواج بين أفراد يشتركون في العرق والسلالة والوضع الاقتصادي والاجتماعي والتعليم الديني، بينما في المجتمعات الصناعية – مثل الولايات المتحدة الأمريكية – فإنه نادراً ما يرتب الوالدان الزواج أو يطرحان على أبنائهما اختيار زوج معين، إلا أنه بوعي أو دون وعي يرتبان مجموعة من الأزواج المتوقعين الذين يمكن أن يتم بينهم الاختيار النهائي. أما ما يتعلق بالسلوك الجنسي قبل الزواج فقد ظهر فيه تباين كبير بين المجتمعات من حيث ممارسته، وقد أرجع المؤلف هذا التباين إلى المبادئ التفسيرية للسلوك الإنساني في ضوء تنوع العوامل الاقتصادية والبيئية.

في **الفصل الثامن** تناول المؤلف موضوع «العلاقات الزوجية» وأدوار الجنس في الزواج. ومن خلال مناقشات تجارب ونظريات لعدة علماء في مجال علم الاجتماع وجد المؤلف أنه من الصعوبة تحديد القوة الزوجية بشكل صريح في المجتمعات دون تعرف معايير المجتمع، فقد تبين من ذلك أن المعايير الأبوية والمساواتية لا تعني هيمنة الأزواج أو وجود قرارات مشتركة بين الزوجين، وإنما ظهر من تحليل نتائج الدراسات في هذا المجال أن المعايير الثقافية يمكن أن تحدد – ولو بشكل غير مباشر – تركيبة القوة التي من خلالها يتفاوض على تركيبة القوة؛ أي أن سلطة اتخاذ القرارات يمكن أن تكون في هذا الإطار مطروحة للمساومة بين الزوجين. وفي ختام هذا الفصل تناول المؤلف ما يسمى بالانحلال الزواجي Marital Dissolution أو الطلاق بشكل أوضح، وقد أعطى نظرة تشاؤمية من خلال ما توصل إليه من نتائج دراسة ما يتعلق بتماسك الأسرة؛ حيث ذكر «وتؤخذ نسبة الطلاق العالية نسبياً في الولايات المتحدة الأمريكية المعاصرة غالباً دليلاً على تفكك Disintegration لنظام العائلة، ومؤشراً على أن الزواج بوصفه مؤسسة اجتماعية في طريقها للزوال»، وأكد هذا المعنى في صياغة أخرى عندما ذكر أن مقارنة العائلة قبل التصنيع مع وضعها بعد التصنيع تظهر أن الحوافز لبقاء الزواج تكون ضعيفة في مرحلة بعد التصنيع.

في **الفصل التاسع** والأخير تناول المؤلف موضوع «التنشئة الاجتماعية»؛ حيث أكد أن خصائص المحيط المادي والثقافي والاجتماعي الذي يعيش فيه الناس تؤدي دوراً بارزاً في تحديد محتوى التنشئة الاجتماعية وطريقتها، وأن خبرات البالغين في المنافسة على الموارد وملاحظاتهم وتعميماتهم تكون محددات حاسمة

للقيم التي توجه سلوكياتهم للتنشئة الاجتماعية، وأن هناك علاقة قوية بين ممارسات التنشئة الاجتماعية وأداء أدوار البالغين، ولكن الوالدين لا ينقلان ببساطة ثقافة موحدة وثابتة لأطفالهما؛ لأن سلوك الوالدين يتحدد جزئياً من خلال خبراتهما الخاصة في المؤسسات المختلفة في مجتمعهما، والجدير بالذكر أن سلوكيات الوالدين تتأثر بشكل مباشر بالقيم التي توجه سلوكياتهما للتنشئة الاجتماعية، وهذه القيم لا يمكن تمييزها بوعي دائماً، ومع ذلك تؤثر على تقنيات التنشئة الاجتماعية وأساليبها ونتائجها النهائية.

الكتاب في مجمله - كما جاء في عنوانه - عرض وتحليل مقارن لعدد من البحوث والدراسات الاجتماعية لحقبة العقود الأولى من القرن الماضي، وهو كتاب مهم من الناحية الأكاديمية لما احتوى عليه من عدد كبير من هذه البحوث والدراسات التي تناولت دراسة عدد من المجتمعات العالمية من الناحية التحليلية لأدوارها الاجتماعية وبناء الأسرة وتكوينها، خاصة مجتمعات أوروبا الغربية والمجتمعات الأمريكية، وهو بهذا المعنى يُعد إضافة ذات قيمة للمكتبة العربية، خاصة بالنسبة للأكاديميين في مجال علم الاجتماع والأنثروبولوجيا.

من أبرز ما قدمه الكتاب تحليله لشكل العائلة في ضوء المتغيرات الاقتصادية، حيث أكد أننا يمكن أن نتنبأ بقدر من النجاح لشكل العائلة في ضوء المتغيرات الاقتصادية؛ لأن العائلة تمثل وحدة اقتصادية في معظم المجتمعات؛ في المجتمعات غير الصناعية عندما تكون الأسرة هي الوحدة الاقتصادية الأساسية تتكون العائلة الممتدة، بينما في المجتمعات الصناعية - حيث لا تكون العائلة هي الوحدة الاقتصادية الأساسية - تصبح العائلة أو الأسرة وحدات إقامة للمستهلكين وليس للمنتجين. والشيء اللافت هنا في تحليل المؤلف للعائلة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، الإشارة إلى أن التحول في الولايات المتحدة من العائلة الممتدة إلى العائلة النووية لم يتم لأن الولايات المتحدة أكثر تمدناً، وإنما لأن النظام الاقتصادي الآن قد استقل أكثر من ذي قبل عن النظام العائلي، وأن العائلات لا تتكون بحسب المبادئ التي تحكم معدل إنتاج جماعات العمل، ومما زاد التحول في الولايات المتحدة إلى العائلة النووية هو أن هذه العائلات - النووية - تُسهل المشاركة الكاملة لأعضائها في الأنظمة الاقتصادية المهنية، كما أن نظم العائلة النووية تظهر عندما تكون هناك ضغوط بيئية وتكنولوجية تؤدي إلى نسب عالية من الحراك الاجتماعي أو الجغرافي. علاوة على ذلك فإنه في هذه المجتمعات يكون هناك تقدير عال للإنجاز الفردي؛ حيث يكون الفرد وليس العائلة هو وحدة العمل،

وحيث يعتمد معظم الناس في حياتهم على العمل وليس على الثروة، وهذا تفسير منطقي يمكن أن يدركه المرء في كثير من المجتمعات الحالية.

التحليل الذي قام به المؤلف ينطبق بالدرجة الأولى على المجتمعات الغربية، خاصة الأمريكية، وذلك فيما يتعلق بتحليله للعلاقات قبل الزواج وشكل الزواج وأدوار الأزواج، فالمؤلف اعتمد في تحليله – بشكل أساسي – على البعدين الاقتصادي والاجتماعي، ولكنه لم يتطرق إلى البعد الديني الذي يُشكل أساس العلاقة في المجتمعات الشرقية والإسلامية على وجه الخصوص، مثلاً تحليله بالنسبة لتعدد الزوجات ارتبط بالدرجة الأولى بالعامل الاقتصادي؛ حيث إن زيادة عدد الزوجات يسمح باستغلالهن أكثر في الزراعة وعائدها المادي، إلا أن هذا الأمر لا يرتبط بالصيغة نفسها بأمر تعدد الزوجات في المجتمعات الشرقية والإسلامية على وجه الخصوص.

من المفارقات التي تناولها المؤلف استعراضه لدراسة (Murdock, 1957)؛ حيث تبين من نتائج دراسته لـ 565 مجتمعاً أن منهم 25% يفضلون الزواج الأحادي (زوجة واحدة)، بينما 75% يفضلون الزواج التعددي (أكثر من زوجة)، وهذا يعني أن الغالبية العظمى من هذه المجتمعات تفضل الزواج التعددي، ولكن الغريب هنا أن المؤلف تناول العديد من التفسيرات لأسباب هذا التعدد، مثل الأسباب الجنسية والبيئية والإسكانية والاقتصادية، بينما غابت الأسباب الاجتماعية والدينية لأسباب غير معروفة.

وفي النهاية يمكن القول إنه على الرغم من أهمية الموضوعات الاجتماعية والأكاديمية التي تناولها المؤلف وأسلوب التحليل المتقن الذي سار عليه وغزارة المعلومات المعروضة فيه – كما ذكر المترجم – فإن هناك بعض الملاحظات المحدودة؛ منها أن مراجع الكتاب قديمة؛ حيث وجد أن أحدث دراسة كانت عام 1980 في حين تمت معظم الدراسات التي تناولها الكتاب في حقبة ما قبل السبعينيات من القرن الماضي، وفي الوقت نفسه لم أجد في الكتاب ما يشير إلى سنة تأليفه، لذلك أعتقد أن تعرف سنة تأليف الكتاب سوف يزيل هذا الغموض على الرغم من أن سنة ترجمته هي 2006.

ملاحظة أخيرة بالنسبة للترجمة؛ فقد وجدت الكثير من إشارات المؤلف لصفحات من موضوعات معينة في متن الكتاب مختلفة عن أرقام الصفحات التي أشار إليها في الترجمة، وهذا يمكن إرجاعه إلى عدم مراعاة تغيير أرقام الصفحات عند الترجمة.

علم نفس

الكتاب الأسود للتحليل النفسي

Le Livre noir de la psychanalyse:

المؤلف: مجموعة باحثين
الناشر: Editions de Arènes, 2005, 989 pages
مراجعة: سليمان بومدين*

«الكتاب الأسود للتحليل النفسي» مؤلف جماعي أشرف عليه مجموعة من الباحثين الكبار مثل كاترين ماير، مايكل بورش جاكبسون، جون كوترو، ديدي بلو، وجاك فون ريلاير.

لقد أثار هذا الكتاب – الذي نشر لأول مرة في الأول من سبتمبر عام ألفين وخمسة (2005) – جدلاً كبيراً تجاوز حدود فرنسا التي نشر فيها، وأخذت كبريات المجلات العالمية تعنون على صدر صفحاتها الأولى «هل يمكن أن نصدق فرويد بعد اليوم؟»، «حرب نفسية حول كتاب»، «جدل فلسفي حام حول التحليل النفسي...» إلخ. كما كتب حول هذا الكتاب أكثر من ثمانين مقالاً، ونظمت حوله العشرات من الحصص التلفزيونية، والمئات من البرامج الإذاعية.

يقع الكتاب في ثمانمائة واثنتين وثلاثين صفحة (832)، مذيلة بأكثر من 1300 مرجع، واجتمع فيه لأول مرة الجامعيون والمؤرخون والفلاسفة والمعالجون النفسانيون والمرضى، من كل أنحاء العالم.

وقد بدأت حملة شعواء ضده حتى قبل صدوره، وبدأت كثير من المواقع على الشبكة العنكبوتية حملتها بغرض التشكيك في محتواه، متهمة مؤلفيه بشيء من العنت، وسَقط البعض في مطب السباب والشتائم واعتبر مؤلفيه كالعصابة التي

* كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية، جامعة سكيكدة، الجزائر.

تتهجم على عجوز طاعنة في السنة، كما اعتبر الكتاب ثمرة لزواج غريب تم بين السلوكية وشرذمة من الحاقدين على سيجموند فرويد، بل ذهب البعض إلى الاعتقاد أن الشهادات التي أدلى بها المرضى لم تكن أبداً من وحي أفكارهم.

لقد ألقت الانتقادات غير المؤسسة للكتاب بظلالها على النقاش الذي كان يجب أن يدور في جو من الرصانة العلمية وكادت تحيده عن طرح الأسئلة الجادة التي طرحها مثل:

- هل كان سيجموند فرويد صادقاً في حديثه عن نتائج علاجاته؟

- هل الهدف من التحليل النفسي هو كلام الناس عن أنفسهم فقط أو هدفه العلاج؟

- لماذا يستمر التحليل النفسي في تأثيم الأولياء عن إعاقات أبنائهم؟ وهل يجب أن ننشئ أبناءنا على الإيمان بعقدة «أوديب» والبحث في كل مرة عن معنى خفي في حركاتهم والابتعاد عن الذوق التربوي السليم للآباء؟

- هل الادعاء بأن التحليل النفسي نظرية نفسية عالمية هو ادعاء شرعي؟ ولماذا كل هذه الهيمنة للخبراء الفرويديين على وسائل الإعلام؟ ولماذا هذا التعليم الأحادي في كليات علم النفس والخدمة الاجتماعية لكل ما هو فرويدي؟

- ثم يتساءل المؤلفون أخيراً لماذا هذه الهيمنة للتحليل النفسي في فرنسا وتقهقره في العالم؟

لقد أدى ظهور «الكتاب الأسود للتحليل النفسي» إلى ظهور الكتاب المضاد للكتاب الأسود على شاكلة تهاتف الفلاسفة وتهافت التهافت.

وشيئاً فشيئاً بدأ البعض يعلن صراحة وقوفهم إلى جانب أصحاب هذا الكتاب وفتحوا أبوابهم لهم، وبيع منه في الأسبوعين الأولين من نشره 23000 نسخة، واستمر الكتاب في اندفاعه حتى في فرنسا بلاد التحليل النفسي التقليدية، وكذلك في الأرجنتين والبرازيل، أكثر الدول ولاء للتحليل النفسي بعد فرنسا، ونال أحد مؤلفيه - وهو الطبيب الأمريكي آرون باك A.Beck - جائزة لاسكر Lasker، وهي جائزة علمية شهيرة جداً أشبه ما تكون بنوبل الأمريكية.

تعتبر فرنسا مع الأرجنتين أكثر الدول فرويدية في العالم، ففي هذين البلدين كثيراً ما تعتبر «فلتات اللسان» و«الأحلام» كواشف «لرغبات محرمة»، كما يدرس

التلاميذ والمعلمون أفكار فرويد وعقدة أوديب والنمو الوجداني للطفل وحتى بالنسبة للعوام من الناس الذين لا يعرفون فرويد نجد في لغتهم ما يشير إلى تبنيهم المفاهيم الفرويدية حتى وإن استعملوها على طريقتهم ووفقاً لتصوراتهم مثل عبارات «الكبت، التحويل، الإخصاء»... إلخ.

ويحتل المحللون النفسانيون مكاناً مهيمناً في مجال الصحة العقلية؛ فمن بين 13000 طبيب نفساني في فرنسا، يمارس 70% منهم التحليل النفسي أو علاجات مستلهمة منه، فالفرويديون منغرسون بعمق في المستشفى وفي الجامعة، ولكن قلة من الناس تعرف أن هذا الوضع هو وضع فريد في العالم.

إن الكثير من الدراسات تشير إلى أن الاضطرابات النفسية في ازدياد مطرد؛ فكل فرد من بين اثنين يتعرض أو سوف يتعرض في المستقبل إلى المرض النفسي، وسوف يتعرض واحد من كل خمسة أفراد إلى شكل خطير من أشكال هذه الاضطرابات، ومعالجتها بطريقة جيدة قد أصبح أمراً حيوياً، فالذين يعانون هم في أمسّ الحاجة إلى معرفة ماذا نقترح عليهم من علاجات ومدى ملاءمتها ونجاحها؟ فلمن نلجأ إذا أصبنا باكتئاب أو بقلق؟ أي العلاجات أثبتت فعاليتها في التصدي لانفصام الشخصية؟ كيف نواجه فقدان الشهية العصبي للطعام؟ هذه الأسئلة وغيرها تعني كل واحد منا، ثم أليس من الشرعي أن نتساءل إلى أي حد نحن محكومون بماضينا كما يعتقد أتباع التحليل النفسي، وأي تربية نتبع مع أبنائنا؟ وكيف نواجه جراح الحياة والظلم الذي يحكم البشرية؟ ألا يمكن أن نعيش ونفكر ونحيا حياة أفضل من دون التحليل النفسي، ثم ما هو العلمي؟ وما هو الفلسفي؟ وما هو مجرد الخيال في هذه النظرة للإنسان؟

أسطورة التحليل النفسي:

كيف نفسر النجاح الباهر للتحليل النفسي في القرن العشرين؟ البعض يعتقد أنها قصة جميلة.

منذ سالف الأزمنة والعصور كان العلماء يقصون على الناس مكتشفاتهم مع كل ما يتضمنه سردهم من تحيّز ومجاملة، ولكن لم يكن أحد يضاهي سيجموند فرويد في مهاراته القصصية، لقد برع مؤسس التحليل النفسي في بعث الحياة في شخصياته بل حتى في مفاهيمه، وكم من سند معنوي لقيه هذا المؤلف الشاب وهو يتكلم عن الكبت الجنسي ومقاومة المجتمع الحديث لهذا الموضوع. لقد كانت

حكاياته أشبه بالسلسلة التلفزيونية لشرلوك هولمز Sherlock Holmes، وسنعرض في هذه المراجعة البعض من مكتشفاته الطريفة:

أولاً - الحقيقة حول حالة آناأو ANNA.O:

لقد جاء التشكيك فيما قصه فرويد وبروير Breuer عن إحدى المريضات على غير ما هو متوقع؛ إذ جاء من أحد تلاميذه المخلصين وصاحب المؤلف الضخم حول حياة فرويد، إنه المحلل النفساني البريطاني أرنست جونز Ernest Jones، لقد كشف هذا الأخير أن علاج آناأو - واسمها الحقيقي بارتا ببنهايم Bertha Pappenheim - لم ينته كما ادعيا في كتابهما المشهور «دراسات حول الهستيريا»، حيث ادعيا أنها استعادت كامل عافيتها، والحقيقة أن برتا ببنهايم قد عاودها المرض ودخلت إحدى العيادات قبل أن تتحسن حالتها بعض الشيء، وتلك الحقيقة كشفها جونز في إحدى رسائل فرويد لخطيبته مارتا برنانيز Marta Bernays مؤرخة في 31 أكتوبر 1883.

وتمكن المؤرخ هنري النبرجر Henri Ellenberger من الحصول على صور المريضة في العيادة، بل حصل على اسم مصورها من خلال إمكانات مخبر الطب الشرعي لجامعة مونتريال، كما تمكن من الحصول على بعض رسائل بروير لمدير المصحة التي عولجت بها المريضة على الأقل ثلاث مرات بعد ذلك.

ومن خلال هذه الحقائق الدامغة فإن ما يعرف **بالعلاج بالكلام Talking cure** - أو الترويح - وهو النموذج الأصلي لكل العلاجات التحليلية - كان في الواقع فشلاً ذريعاً، وكان بروير يعرف ذلك جيداً، وكان فرويد على علم بهذا الأمر من خلال اطلاعه من زميله بروير على تطور حالة آنا، وقد كتب فرويد في إحدى الرسائل لخطيبته أن بروير قد أسر له بأنه «يتمنى أن تموت برتا حتى تتلخص المسكينة من معاناتها، فقد تحطمت تماماً ولا أمل في شفائها».

وهنا نتساءل: إذا كان فرويد على علم بحالة مريضة زميله، فلماذا استمر في الترويج لهذا الأسلوب العلاجي؟ لقد كتب في إحدى مقالاته عام 1888 يقول: «إنها طريقة حديثة في العلاج، ولم تستعمل إلا مع مريضة واحدة، ولكن نتائجها باهرة ويستحيل الحصول على نتائج أفضل بطريقة أخرى».

وحتى بعد انفصال فرويد وبروير عن العمل العلمي مع بعضهما فقد استمر فرويد في القول: «لقد شفيت المريضة، وبقيت في صحة جيدة وأصبحت قادرة على القيام بالكثير من الأنشطة المهمة».

ألا يعتبر هذا كذباً أو على الأقل مبالغة أو ترويجاً لطريقة في العلاج غير مضمونة النتائج؟

ثانياً – نظرية الإغراء:

إذا انتقلنا إلى المرحلة الثانية في اكتشاف اللاشعور أو ما يعرف بنظرية الإغراء، يتبادر إلى أذهاننا السؤال من أول وهلة، هل تعرضت، فعلاً، مريضات فرويد في طفولتهن الأولى إلى الاغتصاب من طرف آبائهن؟

ولأنه لم يكن شخص واحد شاهداً على ما أسرّته له مريضاته في عيادته فإننا لا نملك أي وسيلة للتأكد من أن الأمور حدثت كما رواها فرويد، ولا يسعنا إلا تصديقه ثم اللجوء إلى كتاباته لكشف المستور.

في بداية السبعينيات قام فيلسوف العلوم فرانك سيوفي Franck Cioffi باكتشاف آخر؛ فعند دراسته للمقالات التي كتبها فرويد وقدم فيها نظرية الإغراء، فإن المريضات لم يشرن إطلاقاً إلى إتيان المحارم والاغتصاب، بل كان المحلل يستل منهن عنوة مثل هذه الاعترافات عن طريق التحليل وكأنه يوحي لهن بالإجابة ليس إلا؛ ذلك أن النظرية التي كان يدعو لها فرويد وقتئذ كانت تعتبر الهستيريا والعصاب القهري ناجمين عن «كبت» لحالات إغراء طفلية.

على كل، مثل هذا الأمر يتناقض مع مجرد «الاستماع» للتداعيات الحرة للمرضى، فربما لم يعد فرويد يستعمل التنويم المغناطيسي، ولكن أسلوبه يبدو حتماً أنه ما زال تسلطياً وإيحائياً في الوقت نفسه، فمن أين أتى فرويد بتلك الأوهام والنزوات إن لم تكن في مجرد خياله النظري؟ لقد اعترف فرويد نفسه أن أسلوبه في الكشف عن الحوادث الجنسية الطفولية كان يشبه أسلوب الخبير في الطب الشرعي الذي يتمكن من تحديد سبب الإصابة دون أن يقدم له المصاب أية معلومة.

لقد ادعى فرويد أن النجاح في علاج مرضاه هو الدليل الدامغ على صحة نظريته، واعترف لصديقه «فليس Fliess» أنه يعمل الساعات الطوال للوصول إلى نجاح علاجي، غير أنه لم يصل بعد إلى المستوى الذي يبتغيه، ثم يعود ويعترف في خريف 1897 أنه لم يعد يؤمن بنظرية الإغراء.

لقد آمن فرويد بنظرية وأراد أن يؤكدها عنوة على أرض الواقع ولكنه لم يستطع فتخلى عنها. فهل هناك أسهل من ذلك؟ ومن ثم، أليس من المشروع أن نتساءل: هل كان فرويد كذاباً؟ وإذا كان فرويد كذاباً فلماذا استمر الكثير من العلماء

المشهورين في الإيمان بخرافاته؟ ألم يكن التحليل النفسي أكثر الحركات الفكرية فساداً في القرن العشرين؟

ثالثاً - الحياة الجنسية للطفل:

لنأت الآن إلى مرحلة أخرى من المراحل المهمة في الأسطورة الذهبية للتحليل النفسي، التي تروي أنه بواسطة تحليل فرويد لذاته استطاع أن يكشف النقاب عن السر الأوديبي الكامن وراء حكايات الإغراء لدى مريضاته، وبواسطة هذا الاكتشاف المهم فسح الطريق إلى اكتشاف ما أسماه - بالحياة الجنسية عند الأطفال - متجاوزاً التفسير البيوجيني لصديقه "Fliess"، ومرتكزاً، بدل ذلك، على الملاحظة وتفسير المواد الإكلينيكية.

تبدأ القصة تماماً مثل قصص المكتشفات العلمية الكبيرة؛ تبدأ بمحاولات وأخطاء ثم سرعان ما يلوح الضوء الباهر الأخير للاكتشاف، والحقيقة هي أن الحكاية كذب وافتراء منذ البداية. في الوقت نفسه الذي كان سيوفي Cioffi يضع تحت دائرة الضوء التناقضات في مقالات فرويد العلمية حول النظرية الإغرائية الجنسية، كشف باحث شاب في تاريخ العلوم بجامعة هارفرد - واسمه فرانك سلواي Frabk Sulloway - أن هناك أمراً مريباً وغريباً في رسائل فرويد لفليس؛ إذ بدأ فرويد يتكلم عن شيء اسمه «مناطق الشبق» الفمية والشرجية، وذلك ابتداء من ديسمبر 1896، وهو ما يعني تسعة أشهر قبل أن يبدأ تحليله لذاته، فأين كان يفترض أنه اكتشف الحياة الجنسية للطفل وطابعها المنحرف المتعدد الأشكال؟ وهذا المفهوم يعود في الأصل إلى فروض بيوجينية لأحد المبسطين لنظرية داروين واسمه إرنست هايكل Ernest Haeckel، وبلغة أوضح فإن فرويد لم يكتشف شيئاً ولكنه استبدل بالنظرية الصدمية للعصاب، التي استهلمها من شاركو وجانيه نظرية أخرى ذات أصول بيولوجية «فليسية»، وبعبارة سلواي فإن التحليل النفسي لم يكن سوى «بيولوجيا مستعارة»؛ أي نظرية بيولوجية مقنعة بزي نفسي لتخفي طبيعتها.

وباستكماله لبحوثه، استطاع سلواي أن يؤكد أن كل عناصر النظرية الفرويدية حول الجنس مثل «الثنائية الجنسية»، «الانحراف المتعدد الأشكال»، «النكوص»، «الليبيدو»، «الكبت» قد استمدها - ولو بطريقة غير مباشرة - من علم الجنس Sexologie لدى (كرافت إيبنغ، ألبرت مول وهافلوك أليس).

ولقد نشر سلواي عام 1979 نتائج بحوثه في كتاب عنوانه «فرويد بيولوجي

الروح: ما بعد أسطورة التحليل النفسي» وهو كتاب غيَّر تماماً طريقة فهم التحليل النفسي؛ الأمر الذي استحق عليه «منحة العباقرة»، وهي إحدى أهم الجوائز التي تقدمها مؤسسة ماك إرتور.

الشفاء الكاذب:

لم يكن فرويد قاصاً ماهراً فقط، بل كان بارعاً في الإشهار أيضاً، يعرف كيف يبيع سلعته، ويوقع بمنافسيه. يمكنك بسهولة أن تلاحظ طريقته في إقناع العالم أجمع بتفوق طريقته على كل الطرائق الأخرى، فمنذ نشره – بمعية بروير – لكتاب "دراسات في الهستيريا" كان يؤكد أن الأعراض الهستيرية تزول فوراً وإلى غير رجعة عندما يستطيع المعالج أن يستخرج إلى سطح الشعور الحوادث الصادمة المكبوتة، التي هي سبب تلك الأعراض، وكان فرويد يكرر هذا الكلام طوال مساره المهني.

فبواسطة تحليل التحويل وتحليل المقاومة فإن التحليل النفسي يركز على أسباب العصاب، على عكس العلاجات الأخرى التي لا تحصل في نهاية المطاف إلا على شفاء سطحي ومؤقت ناجم عن الإيحاء. لقد كان ذلك مسوغاً قوياً لتسويق طويل ولكلفة العلاج التحليلي؛ فعندما يطول مجيء الشفاء يعلل ذلك بوجود جيوب أخرى للمقاومة يجب تحليلها... لذلك يظل الكثير متعلقاً بخيوط الأمل حتى في الحالات المستعصية.

ولكن على أرض الواقع يقول هان إسرائيل - Han Israëls -: هل كانت فعلاً علاجات فرويد ناجحة؟ في غالب الحالات لا نستطيع التأكد من النجاح العلاجي الفعلي، ففرويد لم يكن يعطي الأسماء الحقيقية لمرضاه، وحتى لو تعرفنا هوياتهم الحقيقية فإنه يصعب علينا تقويم تطور حالاتهم.

لدينا معلومات أكيدة أن حالة آناأو وحالة الرجل الذئب لم تشفيا أبداً، وهو ما أكده فرويد نفسه في مراسلاته الخاصة، ولقد تأكد المختصون في التاريخ في أكثر من مرة أن فرويد لم يقل الحقيقة. وتفيد المعلومات التاريخية أنه قبل أن يستعمل التحليل النفسي، استخدم الكوكايين في بعض تجاربه، وبواسطته حاول أن يخلص أحد المرضى من اعتماديته على المورفين بعد إجرائه لعملية جراحية.

لقد بدأ فرويد الشاب عام 1884 تجاربه بالكوكايين الذي لم يكن معروفاً بما فيه الكفاية في ذلك الوقت، وإذا ما صدقنا ما يقوله فرويد في منشوراته فإن النجاح في تخليص المريض فليشل Fleishel من اعتماديته على المورفين كان تاماً دون أن

يعاني صاحبها آثار الانقطاع، حيث توقف بعد عشرة أيام عن تناول الكوكايين. بعد ذلك بسنة عاود فرويد هذه الطريقة في العلاج مع مريض آخر، لكن مؤلفين آخرين بدأوا يشككون في مدى نجاعة هذا الأسلوب الذي بدا وكأنه يستبدل باعتمادية أخرى أخطر منها. لكن مراسلات فرويد مع خطيبته مارتا برنايس التي كانت تسكن بهامبورغ في حين كان هو يسكن بفيينا، وكان يراسلها كل يوم تقريباً، في هذه المراسلات عثر المؤرخون على عكس ما كان يدعيه فرويد، فقد أقر لخطيبته أن صديقه فليشل لم يتوقف عن تناول الكوكايين والمورفين، بل زاد من جرعاتهما، وأنه في الأشهر الأخيرة أصيب بتسمم مزمن سبب له أرقاً خطيراً وهلوسات، وكان يصاب بحالات ذعر شديدة، ويشعر بحيوانات تتحرك فوق جلده، فكان يحكه حتى يسيل دمه، وكان عازماً على الانتحار بعد وفاة والديه.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار رسائل فرويد لخطيبته، فإن محاولاته علاج فليشل من التسمم لم تعط نتائجها كما ادعى ذلك في منشوراته.

والخلاصة من هذه القصة هي أن فرويد لم يتورع عن تقديم نتائج كارثية على أنها نجاح باهر، وباحث من هذا النمط تصبح جديته مشكوكاً فيها، وقد لا نبالغ إذا قلنا إنه كان محتالاً. إن رسائله المحفوظة في مكتبة الكونغرس بواشنطن هي خير دليل على ما نقول، والكثير من تلك الرسائل بقي سراً حتى سنوات ألفين 2000، وكان إرنست جونز من الأفراد القلائل الذين اطلعوا عليها، وهو صاحب المؤلف الشهير حول حياة فرويد الذي نشر عام 1953، وفيه يقر أن فرويد كتب ألف رسالة لخطيبته لم ينشر منها سوى مائة.

والآن نأتي إلى سؤال وجيه آخر:

لماذا أغرت الفرويدية الناس كل هذا الإغراء ثم تقهقرت؟

السبب الحقيقي لنجاح التحليل النفسي سبب اقتصادي، فهذا التوجه أعطى فرصة لأطباء الأمراض العقلية لممارسة مهنتهم خارج أسوار المصحات التي كانت تحتكر هذه الممارسات، وقد أضحى كثير من الأطباء كرجال الأعمال، فقد كان الكثير من مرضاهم من الطبقات البورجوازية.

أما نجاحه النسبي عند بعض المرضى فيعود إلى تزامن ظهوره مع نمط العائلة «الحديثة» التي كانت تضع الطفل في صلب الحياة العائلية، وتثمن الوحدة العائلية وحياة المودة بين الأزواج.

لا أحد يستطيع أن ينكر اليوم القدرة الشفائية للعلاج النفسي، وهو ما عبر عنه موليير (1665) في إحدى رواياته بقوله: «سيدي، إن علاجاتي تختلف عن علاجات الآخرين... أنا أشفي بالكلام والأصوات والحروف.. [..] ولأن النفس لها هيمنة كبيرة على الجسد [..] فإن عادتي هو شفاء النفوس قبل الأجساد».

إن التحليل النفسي هو الذي يعرف اليوم سقوطاً حراً وليس العلاج النفسي، فمنذ ظهوره لأول مرة عام 1896 في مجلة الأعصاب الفرنسية بقلم سيجموند فرويد، وفي ظرف أربعين سنة؛ أي ما بين 1920 و1960، غزت الأفكار التحليلية مجال الطب العقلي في الولايات المتحدة، ولكن بعد مائة عام من منشورات فرويد الأولى تقريباً، لم يبق في أمريكا وفي كثير من الدول شيء من هذا المنحى، فماذا حدث. وكيف يمكن تفسيره؟

كان نشر كتاب "دراسات في الهستيريا" مع بروير هي بداية السمعة العالمية لفرويد، أما الكتاب الحقيقي الذي دفع بالتحليل النفسي إلى الساحة الأمامية فهو كتاب "تفسير الأحلام" الصادر عام 1899، ويمكن القول إن هذا الكتاب هو الذي حول التحليل النفسي إلى حركة عالمية.

لقد كانت الخطوط العريضة التي دفعت بالتحليليين إلى التمرد هي اعتماد الطب العقلي وقتئذ – إلى حد بعيد – على الفسيولوجيا، حيث كانت تعتبر الأمراض العقلية ناجمة عن أتلاف دماغية، ومن ثم كانت العلاجات، أساساً، جسدية، أما التحليل النفسي فقد ركز في تفسيره للأمراض على كبت الأفكار اللاشعورية وعلى دور الجنس وعلى دور الذكريات الطفولية، وفي حين كان الأطباء «الجسديون» يركزون على الفحص باليد والسماعة، كان التحليليون يفضلون «الاستماع» لحديث مرضاهم، فتراجعت أفكار الوراثة والعلاج الجسدي وعلم الأعصاب، ونشأت حركة جديدة اسمها التحليل النفسي. كان أول المهتمين بهذا المولود الجديد هم أطباء الأمراض العقلية والعصبية، والغريب في الأمر أن أمريكا التي كانت في منأى عن التأثيرات الأوروبية هي البلاد التي انتشر فيها التحليل النفسي بكثرة، ويرجع المؤرخون ذلك لقوة الهجرة لكل من نيويورك وواشنطن ولوس أنجلس من المحللين الألمان والنمساويين الهاربين من تنامي النازية.

وتشير الدراسات إلى أنه بعد الحرب العالمية الثانية كان أشهر الأطباء في الأمراض العقلية في أمريكا ذوي توجه تحليلي، وأن معظم الجامعات كانت ترتكز في

برامجها على النظرية التحليلية، بل كان كل من يعارض هذا التوجه يوصف بالابتذال والركاكة.

في هذه الأثناء كانت هيمنة التوجه التحليلي في أوروبا أقل وطأة، ولكن حادثاً مثيراً دفع النظرية التحليلية إلى الظهور بقوة، إنها أحداث مايو 1968 بفرنسا؛ فهذه الحركة كانت تنظر إلى التحليل النفسي على أنه علاج مثالي؛ لأنه أكثر إنسانية، ولأنه لا يتعامل مع المرضى كأشياء ولكن بوصفهم محاورين وشركاء يسهمون مع الطبيب في إيجاد التفسيرات المناسبة للتحرر من سطوة العصاب، ولذلك يكون المثقفون ونشطاء تلك الفترة الذين كانوا متأثرين بالأفكار الماركسية هم الذين رفعوا لواء التحليلية، حتى إن مجموع الطلبة الذين احتلوا مكتب طبيب الأمراض العقلية الشهير جون دولاي Jean Delay قد طالبوا بإنهاء العلاج بواسطة الصدمات الكهربائية وإدخال التحليلي النفسي في برامج تعليم الأطباء.

ولكن سرعان ما هبت الرياح على عكس ما تشتهي سفينة التحليل النفسي.

*** تقهقر التحليل النفسي:**

كانت سنوات الستينيات «هي العصر الذهبي للتحليل النفسي»، ولكن سرعان ما طارت بومته. قد يكون من السابق لأوانه إبداء رأي حول الوضعية في أوروبا لأن المعركة لم تزل ساخنة، وما زالت الأمور بين أخذ ورد، ولكن المعركة في الولايات المتحدة قد حسمت، ففي مجال الطب العقلي فإن التحليل النفسي قد ولّى، إذ لا يتابعه سوى 12% من ضمن مجموع المرضى الذين يزاولون علاجاً نفسياً.

كيف نفسر ذلك؟

هناك عاملان مهمان أديا إلى ذلك، هما علم النفس الصيدلاني Psychopharmacologie، ودليل الإحصاء والتشخيص الأمريكي DSM.

بدأ تاريخ علم النفس الصيدلاني في باريس باكتشاف عقار لارقاكتيل Largactil عام 1952 بمستشفى فال دوغراس، وتبين أن آثاره باهرة على الذهان، بعد ذلك انفتح سوق الأدوية بتسويق مضادات الاكتئاب ومضادات القلق ومعدلات المزاج، كما شرع في استعمال العلاج بالصدمات الكهربائية التي ظهر أنها مفيدة في علاج اضطرابات المزاج.

في الواقع، كانت الأدوية السالف ذكرها خطراً حقيقياً على التحليل النفسي، فأطباء الأمراض العقلية والمحللون كانوا يتنافسون على المرضى أنفسهم.

ويرى طبيب الأمراض العقلية الإيرلندي دافيد هيلي David Healy أن النظريات التحليلية قد فقدت من بريقها؛ لأنها لم تستطع أن تفسر النجاح الباهر للعقاقير النفسية، وبدا واضحاً حتى لأتباع التحليل النفسي تفوق تلك العقاقير خاصة إذا صاحبها علاج نفسي، فعندما قام دنيكر Denicker بجولة في الولايات المتحدة في سنوات الخمسينيات لتبيان الآثار الإيجابية لعقار كلوربرومازين Chlorpromazine سخر منه التحليليون وقتئذ، فقفل راجعاً قبل إنهاء مهمته منهكاً من الانتقاد الشديد الذي تعرض له. ويفسر طبيب الأمراض العقلية ذو التوجه البيولوجي بول جانسن Paul Jansen ما حدث لدينكر بقوله: «كان التحليليون يعالجون أرملات غنيات، يجلسوهن على أرائك، يتكلمن ويدفعن أموالاً طائلة، لم تكن النتائج مرضية، ولكن العوائد كانت كبيرة، ولذلك خاف التحليليون على مصالحهم لا أكثر ولا أقل».

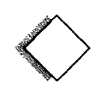
كما أسهم نشر دليل التشخيص والإحصاء الأمريكي DSM من طرف الجمعية الأمريكية للطب العقلي في إضعاف تأثير التحليل النفسي. لقد وضع هذا الدليل «معايير إجرائية» يجب احترامها بحذافيرها قبل الإعلان عن أي تشخيص كان، وبه يكون قد وضع حداً لخمسين سنة من لامبالاة الطب العقلي الأمريكي بمفهوم التشخيص، وأزيحت من الطريق نهائياً بنية النظرية التحليلية المتعلقة بالأنا والأنا الأعلى والهو، وفي عام 1974 صار ثلاثة أخماس المحللين الأمريكيين يصفون عقاقير لمرضاهم، وأكثر من النصف منهم صار يقترح علاجاً نفسياً غير التحليل النفسي.

التحليل الذي لا ينتهي لأسباب واهية:

كتب فرويد في آخر حياته مقالاً عام 1937، عنوانه «تحليل ينتهي، وتحليل لا ينتهي» اعترف فيه – بمصطلحات واضحة جداً – بفشل مسعاه برمته، ولكن أتباع المدرسة أخفوا هذه الحقيقة عن الناس، وتعمَّد فرويد – في رأي بعض الباحثين – عدم إدراج هذا الاعتراف في آخر مؤلفه الذي جمع فيه – باللغة الفرنسية – كتاباته التقنية، لأن قراءة هذا المقال في التسلسل نفسه كان يعني اعترافاً بالفشل الذريع. لقد بين فرويد في اعترافه أن الصراع في العلاقة بين المريض والمحلل لا يكون في صالح المحلل، فهذا الأخير لا يفلح في التغلب على مقاومات المريض، ومن ثم فإن التقنية التحليلية لم توف بوعدها، لقد أصابته هذه الطريقة بخيبة أمل كما أصابته قبل ذلك طريقة التنويم المغناطيسي، وكان ذلك – في رأينا – الخط النهائي للتحليل

النفسي وعودته إلى نقطة البداية، لذلك يقول فرنزي Ferenczi: «لنعترف أن الطموح الذي كان في بداية التحليل النفسي قد قادنا إلى طريق مسدود»، أما فرويد فلم يتكلم عن طريق مسدود بل عن فشل ذريع.

بعد ذلك اعترف جاك لاكان Jacques Lacan كبير المحللين النفسانيين الفرنسيين بقوله: «إن ممارستنا احتيالاً، كذباً، يرمش عيون الناس، ويبهرهم بكلمات متصنعة... إنه لفت للأنظار، ومن الناحية الأخلاقية لا يمكن الصبر على ذلك... علينا أن نعرف إذا ما كان فرويد حدثاً تاريخياً. أعتقد أن فرويد ضيَّعَ مشروعه.. مثلي تماماً، فبعد حين من الزمن لن يلتفت أحد إلى التحليل النفسي». (محاضرة ألقيت يوم 1977/2/25) ببروكسل ونشرت في أسبوعية Nouvel Observateur عدد 880 سبتمبر 1989.



اجتماع

سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات... من الحداثة إلى العولمة

المؤلف: عبدالغني عماد
الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م
عرض: محمود الذوادي*

يتكون الكتاب من 363 صفحة تحتوي على أحد عشر فصلاً وتقديم و«خلاصة تنفيذية» في أول الكتاب، من جهة، وخاتمة وفهرس شامل للأسماء والمفردات المهمة في آخر الكتاب، من جهة ثانية.

لقد رتب المؤلف عناوين فصول كتابه على الشكل التالي: 1 - الثقافة وإشكالية التعريف والنشأة، 2 - المقاربة الأنثروبولوجية للثقافة، 3 - المقاربة الإيديولوجية للثقافة، 4 - المقاربة السوسيولوجية للثقافة، 5 - محددات الثقافة وخصائصها، 6 - مصادر الثقافة وإشكالية القيم والتراث الشعبي، 7 - البعد الرمزي في الثقافة، 8 - ديناميات التغير الثقافي، 9 - الحداثة ما بعد الحداثة، 10 - أدلجة الثقافة ونسبيتها: نهاية التاريخ وصدام الحضارات نموذجاً، 11 - أدلجة الثقافة وتزييفها: العولمة وإشكالية الهيمنة.

ويتجلى من مواضيع فصول الكتاب، أن المؤلف سعى إلى تغطية كاملة لميدان مفهوم الثقافة كما تطرحه - على الخصوص - العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة. ولعله يكون بذلك أفضل الكتب العربية شمولية لمجال الثقافة، من ناحية، وأحسنها منهجية وترتيباً في كتابة الفصول، من ناحية أخرى؛ الأمر الذي يؤهل ربما محتوى هذا الكتاب ليكون نصاً مرجعياً لطلبة الجامعات الذين يدرسون مقرراً حول الثقافة في العلوم الإنسانية والاجتماعية. ونظراً لطول الكتاب بسبب التفاصيل

* قسم علم الاجتماع، جامعة تونس، تونس.

التي تحتوي عليها فصوله، من جهة، ومحدودية عدد الصفحات لكتابة مراجعته، من جهة ثانية، فإننا سوف نقتصر على ذكر بعض الأفكار الرئيسة التي يبرزها كل فصل من فصول الكتاب، مع إمكانية تحليلها ومناقشتها باختصار.

في **الفصل الأول** «الثقافة وإشكالية التعريف والنشأة»، يتعرض المؤلف إلى **ولادة كلمة ثقافة** Culture وإلى تعدّد التعاريف لهذه الكلمة التي تجاوزت 160 تعريفاً (ص31)، هيمن فيها علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع. ومن ثم أصبح مفهوم الثقافة أحد المفاهيم الرئيسة الثلاثة التي يكثر استعمالها في العلوم الاجتماعية المعاصرة، ألا وهي مفاهيم **المجتمع** Society و**الثقافة** Culture و**الشخصية** Personality (ص27).

يقوم المؤلف بجرد لأدبيات علمي الأنثروبولوجيا والاجتماع الغربيين بخصوص كل من مصدر الثقافة وتعريفها. فبالنسبة لهذا الأخير يكتب بحروف غليظة التعريف المشهور للثقافة لعالم الأنثروبولوجيا البريطاني إدوارد تيلور Edward B. Tylor (1832-1917) دون إبداء أي نقد أو حتى أي تحفظ لمثل ذلك **التعريف القابل للقدح** بسبب ما يتضمنه من قصور، كما يتجلى ذلك في مسألة مصدر/ جذور ظاهرة الثقافة في المجتمعات البشرية.

فهناك بالتأكيد بعض الاضطرابات عند المؤلف بالنسبة لمصدر ظاهرة الثقافة في المجتمعات البشرية؛ فمن ناحية يقول «فالثقافة لا توجد إلا بوجود المجتمع، وعناصر المجتمع الأولى هي الأفراد، والفرد كائن اجتماعي، والمجتمع لا يقوم ولا يبقى إلا بالثقافة (ص28). ومن ناحية أخرى، يؤكد «والثقافة بدون لغة هي ضرب من المحال» (ص39). ومن ثم فالتأشيرة الأولى/ الأم لدخول باب الثقافة في دنيا المجتمعات البشرية هي **اللغة**؛ أي أن اللغة البشرية في شكليها المنطوق والمكتوب هي الأساس الوحيد لتجسيد ظاهرة الثقافة في المجتمعات البشرية. فاللغة، في كتاباتنا حول هذا الموضوع[1] هي أم كل الرموز/ معالم المنظومة الثقافية في المجتمع البشري. ومن هنا جاء **نقدنا لتعريف تيلور** للثقافة، الذي تخلو عناصره من كلمة اللغة، بينما هذه الأخيرة هي المنشئة أصلاً لبقية عناصر المنظومة الثقافية في المجتمعات البشرية. وبعبارة أخرى، **فالعلاقة بين اللغة والثقافة في المجتمعات البشرية هي علاقة حميمية جداً.**

(1) محمود الذوادي (2006). الثقافة بين تأصيل الرؤية الإسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية. بيروت: دار الكتاب الجديد، 276ص.

يحلل **الفصل الثاني** «المقارنة الأنثروبولوجية للثقافة» بأسماء مشاهير علماء الأنثروبولوجيا والتعاريف والمفاهيم والاتجاهات والنظريات التي أنشأها هؤلاء العلماء نتيجة لدراساتهم لثقافات المجتمعات البشرية. فقد أتى ذكر إسهامات أعلام الأنثروبولوجيا وتحليلها ومناقشاتها مثل تيلور Tylor وكروبر Krober وكلوكهون Khluckhom وراد كليف براون Radcliffe-Brown وبواز Boas وهرسكوفيتش Herwkowits وروث بنديكت R.Benedict وكلود لفي ستراوس.

وبالنسبة لتعريف الثقافة، يضيف المؤلف تعاريف أخرى مختلفة عن تعريف تيلور المشار إليه سابقاً. «فالثقافة تجريد بالنسبة لكلوكهن» (ص45) أو «أن الثقافة لا تعبّر عن شيء واقعي محسوس وإنما عن تجريد، وغالباً ما يستخدم تجريد غامض» كما ورد في تعريف راد كليف براون (ص46). وفي دراساتهم للثقافة وجد المؤلف أربعة اتجاهات بين علماء الأنثروبولوجيا:

1 – الاتجاه التاريخي الثقافي الذي يهتم بخصوصية كل ثقافة محاولاً إيجاد صلات تاريخية جغرافية بين الثقافات. وقد قاد هذا الاتجاه عالما الأنثروبولوجيا بواز وتلميذه هورسكو فيتش.

2 – الاتجاه الثاني يهتم بمقاربة الثقافة من خلال علاقتها بالشخصية القاعدية في المجتمع. رسم سابير Sabir هذا الاتجاه وتأثر به علماء أنثروبولوجيا آخرون أمثال لينتون Linton وميد Mead وبنديكت Benedict.

3 – الاتجاه الثالث يعتمد على مقاربة الثقافة بالرجوع إلى نظريات الاتصال الحديثة، منطلقاً أساساً من النموذج اللساني الذي يتبناه بقوة لفي ستراوس.

4 – الاتجاه الرابع يحلل الثقافة برؤية وظيفية برزت مع العالم مالينوفسكي Malinowski (1884–1942). يسعى التحليل هنا إلى تحديد العلاقة بين العمل الثقافي والحاجة عند الإنسان سواء كانت هذه الحاجة أولية أم ثانوية.

يقدم المؤلف ملاحظة مهمة حول التعاريف الأنثروبولوجية للثقافة «إن مختلف التعاريف الأنثروبولوجية حافظت على المقابلة بين الطبيعي والثقافي» (ص49)؛ فعند مالينوفسكي تعتبر الثقافة نتيجة لتلبية الحاجات البيولوجية عند الإنسان، في حين يرى لفي ستراوس أنه ليس هناك ثقافة إلا بعد تجاوز البيولوجيا. ويتم هذا بطرق متنوعة أهمها اللغة، فيصبح العامل البيولوجي ثانوياً بالنسبة إلى علم الثقافة. تؤكد هذه الرؤية من جديد مدى الأهمية المركزية للغة في نشأة الثقافة وتطوّرها.

إن الثنائية الطبيعية – الثقافية في المقاربات الأنثروبولوجية المتعددة **لا تكاد تثير تساؤلاً إيبستيمولوجياً أساسياً** عن طبيعة الجانب الثقافي في ازدواجية هوية الكائن البشري، وهذا ما جعل كليف براون يقول: إن الثقافة تستعمل «كتجريد غامض» كما رأينا من قبل.

لقد قادنا تساؤلنا بهذا الصدد إلى الاستنتاج أن عناصر الثقافة (اللغة، الفكر، الدين، المعرفة/ العلم، القوانين، الأساطير، القيم والمعايير الثقافية...) **ليس لها وزن وحجم** بالمعنى المادي الذي نجده في الجانب الطبيعي/ البيولوجي للإنسان[2]. ومن ثم يمكن القول إن منظومة الثقافة البشرية هي ذلك الجانب غير المادي من الإنسان، الذي له القدرة على تجاوز الجانب الطبيعي/ البيولوجي في الإنسان، كما شدَّد على ذلك لفي ستراوس. إن بحوثنا في العلاقة بين الطبيعة والثقافة في هوية الإنسان تفيد أن **الثقافة هي العنصر المركزي في هوية الإنسان** لا في إعطائه السيادة في هذا العالم/ الكون فحسب بل أيضاً حتى في هندسته البيولوجية التي تجعل، من جهة، النمو والنضج البيولوجي البشري بطيئاً جداً مقارنة بنظرائه عند بقية الكائنات، وتعطي، من جهة أخرى، أفراد الجنس البشري مدى حياة أطول من معظم أعمار أفراد الأجناس الحية الأخرى.

ينتهي هذا الفصل بملاحظة سلبية حول جهود المقاربة الأنثروبولوجية بوجهيها القديم والجديد: «نخلص إلى أن إثنولوجيا النصف الثاني من القرن العشرين شابها الكثير من التضارب، وهي افتقدت إلى الاستقرار الأكاديمي الذي عرقل توصلها إلى نظريات علمية» (ص63).

يطرح **الفصل الثالث** من الكتاب المقاربة الإيديولوجية للثقافة. ولمصطلح الإيديولوجيا دلالات متعددة من بينها استعماله مرادفاً لعلم الأفكار. لقد اتخذ هذا المصطلح معنى سلبياً لدى كارل ماركس؛ إذ هي عنده **وعي مغلوط** أو زائف يتكون للفاعلين الاجتماعيين تحت تأثير السيطرة الطبقية والنفوذ السياسي للذين يملكون الثروة والسلطة. فهناك تطابق بنيوي بين السيطرة المادية والسيطرة الفكرية. ومن ثم، لا يمكن أن تكون الإيديولوجيا غير وعي خاطئ لحقيقة الأشياء الواقعية، المحرفة والباطلة، المستلبة والخادعة. فهي إذن مفهوم مغلوط للتاريخ الإنساني وأفيون الشعب. وكما هو واضح فنقطة الانطلاق مادية في الطرح الماركسي.

---

(2) محمود الذاودي (2006). في أبجدية الرموز الثقافية. الآداب، 6/7: 5–12.

يتعرض المؤلف بعد ذلك إلى أفكار زمرة من المفكرين حول الإيديولوجيا أمثال لويس ألتوسير Louis Althusser وأنطونيو غرامشي وميشال فوكو وعالم الاجتماع الألماني كارل مانهايم الذي يعتبر أن نقطة انطلاق الفكرة عند بني البشر ليست جامدة بل متحركة.

أما عبدالله العروي، فيؤكد في كتابه (مفهوم الإيديولوجيا) نسبية هذا المفهوم؛ أي أنه متعدد الدلالات تبعاً للمجالات الاجتماعية العامة التي يعمل في إطارها. لذلك يتميَّز هذا المفهوم بالسيولة والنسبية في نظر العروي.

يبدأ المؤلف **الفصل الرابع** «المقاربة السوسيولوجية للثقافة» بتعريف لسوسيولوجيا الثقافة نفسها، عنوان هذا الكتاب. فيعتبرها «تحليلاً لطبيعة العلاقات والترابطات الموجودة بين أنماط الإنتاج الفكري وسماته العامة، من جهة، ومعطيات البنية الاجتماعية بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والبيئية، التاريخية منها والمعاصرة، من جهة أخرى ومن ثم فهذه المقاربة هي دراسة وظائف هذا الإنتاج الفكري وآلياته وتفاعلاته في المجتمعات على مستوياتها كافة» (ص87).

ففي إطار هذا التحليل السوسيولوجي يؤكد المؤلف «أن في كل ثقافة شقاً موروثاً وسلفياً، وشقاً آخر يكتسبه الخلف بالقوة من الأنماط الثقافية السائدة والمؤسسات التي تقوم بإنتاج وإعادة إنتاج شروط الإنتاج الثقافي» (ص87). وهذا الطرح متأثر كثيراً بأفكار عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو.

يناقش صاحب الكتاب عدة مفاهيم تطرحها الدراسات السوسيولوجية للثقافة أمثال مفاهيم النمط والنظام والنسق الاجتماعي/ الثقافي والحقل والرأسمال الرمزي و«نظام الاستعدادات والتصوّرات "Habitus" والنموذج الإرشادي Paradigm و«التأمل الذاتي "Reflexitivity" و«نسق الفعل» والمعايير والقيم عند برسونز Barsons.

يشرح المؤلف أهمية استعمال مفهوم الحقل Le Champs عند بورديو في دراسة الجانب الثقافي للمجتمع، فيفصل الأمر على النحو التالي: «يتكون الحقل، إذاً، من جملة عناصر متشابكة، هي عبارة عن مواقع وسلطات أو مواقف وخيارات أو مصالح وإستراتيجيات أو رهانات واستثمارات... هذه العناصر تدخل في تركيب الحقل على نحو منه بنية تفاضلية تعمل بحسب مبدأ أساسي يقوم على توزيع أنماط السلطة وأنواع رأس المال الفاعلة في الفضاء الاجتماعي، التي تتغيَّر

تشكيلاتها بحسب الظروف والأمكنة. ورؤوس الأموال على نوعين كبيرين: رمزية كالمعتقدات والمنتوجات والموارد الطبيعية والسلع الاستهلاكية والمنتجات التقنية. والسلطات هي كذلك على نوعين: «مادية» كما تتمثل في مؤسسات الدولة كالشرطة والجيش والقضاء، و«رمزية» كما تتمثل في السلطات الثقافية من دينية وخلقية وأدبية» (ص101).

يقوم المؤلف بجرد واسع لمفهوم النظم الاجتماعية عند علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا على الخصوص. فالنظم الاجتماعية ذات أهمية كبرى في فهم صيرورة الثقافة في المجتمع، إذ تعمل تلك النظم على «تشكيل سلوك الأفراد والجماعات وتضعه في قوالب ونماذج تسهل الاتصال والتفاعل، ومن ثم فهي تؤثر في أفكارهم ومعلوماتهم ومهاراتهم وخبراتهم ودوافعهم وقيمهم واتجاهاتهم... وقد شبهها هرتزل بأنها حاملات ثقافة المجتمع، والحصون والقلاع التي تحفظ القيم وتحمي التراث الثقافي بما لها من قدرة عجيبة على مقاومة التغيير» (ص91).

إن اللافت للنظر في هذا الفصل أن صاحب الكتاب **لا يذكر** شيئاً عن فكر ابن خلدون واستعماله لمفردة الثقافة ومشتقاتها كما جاء ذلك في كتاب زكي الميلاد[3]. ومن جهته، لا يثير الدكتور عماد أي تحفظ ناهيك عن أي نقد لما عرضه من مفاهيم عديدة لعلمي الاجتماع والأنثروبولوجيا الغربيين. وبعبارة أخرى، فإنه تبنى، بالكامل تقريباً، مجرد ذكر المفاهيم الغربية ذات العلاقة بدراسة الثقافة ووصفها كما هي. وأخيراً فلا توجد إشارة إلى أدبيات الكتابات العربية الحديثة عن الثقافة بما فيها **مؤلفاتنا** حول الرموز الثقافية/ الثقافة التي أبرزت بعض المعالم الجديدة للثقافة مثل امتلاك الرموز الثقافية **لمعالم متعالية/ ميتافيزيقية** (غير مادية)، التي لها دلالات مهمة في البحث العلمي **الأساسي Basix Research** المهتم بالمسألة الثقافية[4].

يؤكد المؤلف في السطر الأول من **الفصل الخامس** أن الإنسان ينفرد عن المخلوقات الأخرى بقدرته على صنع الثقافة دون أن يرجعها **إلى اللغة المنطوقة والمكتوبة** التي يتميز بها الجنس البشري عن سواه من الأجناس الأولى. ومن ثم جاء

(3) زكي الميلاد (2005). المسألة الثقافية: من أجل بناء نظرية في الثقافة، بيروت: المركز الثقافي العربي.

(4) محمود الذاودي (1997). في الدلالات الميتافيزيقية للرموز الثقافية. عالم الفكر، مارس/يونيو: 9–43. وأيضاً كتابي: التخلف الآخر: أزمة الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث. تونس: الأطلسية للنشر، 2002، 218ص.

غموض تحليله لمصدر نشأة الثقافة في المجتمع «لا وجود للثقافة من دون مجتمع إنساني، ولا وجود لمجتمع إنساني من دون ثقافة، ص115»، إنه من نوع تفسير الماء بالماء، كما يقال. فلو استعمل الدكتور عماد عامل اللغة سبباً حتمياً لبروز ظاهرة الثقافة في المجتمعات البشرية لكان قادراً على طرح تفسير أكثر مصداقية للثقافة يمكن صياغته على النحو التالي: 1 – لا يمكن وجود مجتمع بشري دون لغة/ لغات. 2 – الثقافة هي نتيجة لوجود اللغة/ اللغات في المجتمع. 3 – اللغة/ اللغات هي، إذن، الواسطة الرئيسة في وجود المجتمع وثقافته.

وبسبب تغييب عامل اللغة في التحليل والحديث عن الثقافة يأتي قصور كثير من مقولات هذا الفصل. والثقافة أمر مكتسب من خلال التنشئة الاجتماعية دون ذكر بارز لدور اللغة في ذلك. وعندما تحدث المؤلف عن موت الثقافة/ الثقافات فهو لا يكاد يذكر دور اللغة/ اللغات في هذا الشأن. «قد تموت الثقافة إذا تفكك المجتمع الذي يحملها عن طريق الفناء أو عن طريق الغزو... أو عن طريق الاندماج بثقافة أكبر وظهور ثقافة جديدة نتيجة لانصهار الثقافات القديمة. حصل هذا مع الثقافة المصرية القديمة والفينيقية والآشورية والبابلية... وهذا «المجال» الثقافي يعيش الآن عصر الثقافة العربية والإسلامية». فهل كان ممكناً لهيمنة الثقافة العربية الإسلامية أن تتم – دون انتشار لغة القرآن وعقيدته – في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتمحو الثقافات السابقة الانتشار للإسلام واللغة العربية في هذه المنطقة؟[5].

يركز **الفصل السادس** «مصادر الثقافة وإشكالية القيم والتراث الشعبي» على تعرُّف عناصر المنظومة الثقافية. يتناول المؤلف بالشرح المحاور التالية: الثقافة العالمية، الثقافة الشعبية، الثقافة العائلية، الدين، القيم الثقافية، العادات والأعراف، التقاليد والشعائر والطقوس، التراث الشعبي. يقدّم هذا الفصل وصفاً لهذه المحاور كما تتحدث عنها العلوم الاجتماعية الحديثة على الخصوص. فيحلل الكاتب، مثلاً، مفهوم القيم الثقافية متطرقاً إلى عدة مسائل نجدها في تحليلات أدبيات العلوم الاجتماعية. فيعطي المؤلف اهتماماً خاصاً لبحث العالم ميلتون روكيش Milton Rokeach في موضوع القيم الثقافية (ص141–152). ينتهي هذا الفصل بعرض وصفي لمحور التراث الشعبي بوصفه جزءاً مكوناً لظاهرة الثقافة في المجتمعات البشرية دون أن يثري هذا الموضوع بأمثلة ميدانية من واقع المجتمعات العربية

(5) أحمد حسن الباقوري (1987). أثر القرآن الكريم في اللغة العربية. القاهرة: دار المعارف.

الإسلامية. وبعبارة أخرى، اقتصر صاحب الكتاب في محاور هذا الفصل على **مجرد سرد وصفي** عام لما يقوله مختصو العلوم الاجتماعية حول كل محور دون تحفظ أو نقد منه لبعض المسائل التي وردت في هذه العلوم، مما كان يمكن أن يؤدي بالدكتور عماد إلى إضافات في التحليل والمنهجية لدراسة مثل تلك المحاور انطلاقاً من خلفية الثقافة العربية الإسلامية لصاحب الكتاب.

«البعد الرمزي في الثقافة»، هو عنوان **الفصل السابع** للكتاب. فيه يبدأ المؤلف بالحديث عن معنى «الرمز» الذي يعتبر سوسيولوجياً «شيئاً ما يحتل مكان شيء آخر». أو أنه «شيء ما يحل محل شيء آخر ويستدعيه» (ص170). فالبعد الرمزي هو ميزة الإنسان عن بقية الكائنات، ويتمثل ذلك في كون الإنسان كائناً عاقلاً ومفكراً يمتلك استعدادات تسمح له بتمثل الأشياء بطريقة رمزية وبالتحديد بواسطة **الكلمات (اللغة)** والمفاهيم العقلية والخيال. وقد أدت تلك الاستعدادات إلى تنمية لا متناهية لقدرات الإنسان على الإبداع والاختراع، الذي يحافظ عليه المجتمع البشري بواسطة منظومته الثقافية.

يبيّن صاحب الكتاب أن **لرموز المجتمع** عدة وظائف: الاتصال والمشاركة والتضامن، التنظيم التراتبي للجماعات، ربط الحاضر بالماضي، ربط المجتمع بدينه وقيمه. يرى المؤلف أن التفاعل الرمزي في المجتمع يشكل لب الشخصية والهوية الجماعيتين اللتين من دونهما لا يمكن إقامة التواصل مع الآخرين.

تعرض بقية صفحات هذا الفصل معالم أخرى للبعد الرمزي الثقافي للمجتمع مثل مفاهيم «الرأسمال الثقافي» في شكليه المدرسي والموروث عبر الأسرة. ويقارن صاحب الكتاب بين آثار الرأسمال الاقتصادي والرأسمال الثقافي؛ «فمالكو الرأسمال الاقتصادي أكثر قدرة على إظهار امتلاك الدلائل الثقافية المشروعة، كالقيام بالأسفار وتسلم الأعمال الفنية أو اقتناء السيارات الفخمة، بينما يظهر الحائزون على رأسمال ثقافي تمايزهم عن طريق القراءات والمطالعات والميل إلى سماع الموسيقى الكلاسيكية أو الاهتمام بالمسرح الطبيعي» (ص180).

يتعرض الكاتب إلى ما جاء في مؤلفات عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو حول تنقل الثقافة في المجتمع عبر مفاهيم إعادة الإنتاج La Reproduction والرأسمال اللغوي والعنف الرمزي، التي يستنتج منها بورديو أن شعار «الثقافة للجميع» شعار ديماغوجي مضلل غير موجود سوسيولوجياً (ص183). يختم

المؤلف هذا الفصل بالإشارة إلى ثقافة المتاحف الكلاسيكية في أوروبا التي **توسع الشرخ** بين الناس والطبقات التي ينتمون إليها.

يركز **الفصل الثامن** من الكتاب على ظاهرة التغير في الثقافة وعلاقة ذلك بالتغير الاجتماعي. فيعرض مجموعة من الأسباب والنظريات مثل العوامل البيئية والجغرافية والسكانية والإيديولوجية والتكنولوجية والاقتصادية، ونكتفي هنا بذكر فكر ثلاثة علماء اجتماع أسهموا كثيراً في فهم الثقافة وطبيعة التغير فيها. فماكس فيبر يرى أن **العوامل الفكرية والروحية** تؤدي دوراً مركزياً في عملية التغير (ص198). وكما هو معروف فقد فصل القول في قوة الأفكار في إحداث التغير، كما يشهد بذلك كتابه الشهير **الأخلاق البروتاستانية وروح الرأسمالية** الذي يتبنى منهجية سوسيولوجية مضادة للحتمية الاقتصادية.

يناقش صاحب الكتاب نظرية سوروكين حول عملية التغير التي تستعمل «**قانون الدمج**» الذي يعتبره سوروكين الأساس في عملية التغير. يتحدث سوروكين عن مبدأ الحد في الثقافة الذي يعني أن الثقافة تتغير بحركتها الداخلية وحركتها المستمرة إلى أن تصل إلى حدود معينة تعيدها في حركة دائرية مستمرة بعد كل ثلاث مراحل إلى مسيرتها الأولى. والمراحل الثلاث عند سوروكين هي: المرحلة الروحانية، والمرحلة المثالية، والمرحلة الحسية.

أما إسهام وليام أوجبرن W.Ogburn في مسألة التغير في الثقافة فتتمثل في نظريته حول الهوّة الثقافية Cultural Lag. تقول هذه النظرية: إن التغير في الجانب المادي للثقافة يسبق دائماً التغير في الجانب اللامادي. ومن هنا جاء مصطلح الهوّة الثقافية.

يطرح المؤلف في **الفصل التاسع** موضوع «الحداثة وما بعد الحداثة»، فيعرّف هذين المفهومين ويتطرق ويناقش بعد ذلك أبعادهما في المجتمعات وعند بعض الباحثين والمفكرين الذين اهتموا أكثر من غيرهم بفهم طبيعة هذين المفهومين وتحليلها. فيذكر بعض الأسماء البارزة في هذا الميدان أمثال عبدالوهاب المسيري وبيتر برغر Peter Berger وألان توران Alain Touraine ويورغين هربماس Herbamans وجان فرانسوا ليوتار Lyotard وأرنست غلنر Ernest Gellner.

هناك عدة مؤشرات للحداثة كما يتجلى في المجتمعات الغربية وغيرها، مثل المشاركة السياسية والتمثيل الديمقراطي ووجود الطبقات الاجتماعية. استعمال

متزايد للتكنولوجيا وظهور **نموذج جديد للشخصية القاعدية في المجتمعات الحديثة**. توصف هذه الشخصية بأنها رشيدة وعقلانية قادرة على اتخاذ قرارات مبنية على المعرفة والحسابات الدقيقة للربح والخسارة؛ أي أنها شخصية ذات تركيز على الذات (فردية) مبدعة متوجهة نحو الإنجاز وتحقيق الطموحات الشخصية.

أما مفهوم «ما بعد الحداثة» فيتمثل في الفكر الجديد الذي يرى ضرورة البحث عن بديل قادر على **تجاوز تناقضات الحداثة وتجنب سلبياتها**. يثير هذا الاتجاه الفكري نقاشات واسعة في المجتمعات الغربية. تنادي مقولات «ما بعد الحداثة» بإرساء مبدأ نسبية المعرفة البشرية وعدم قبول تعميمات تنطبق على كل الثقافات. يؤكد هذا المفهوم الاهتمام بالتفاصيل التي أهملها العلم الحديث وعلى إعادة الاعتبار للحس وللأدوات الفردية وأنه لا يوجد نوع من المعرفة أفضل من الآخر. وبعبارة أخرى، يرفض مفكرو «ما بعد الحداثة» فكر التنوير وحداثته (ص224).

فمدرسة فرانكفورت التي يمثلها هابرماس تريد أن تخرج الحداثة من أزمتها الحالية وذلك بالمزيد من الحداثة. ويعني ذلك مزيداً من الاحتكام إلى نور العقل وتحقيق درجة أعلى من شفافية التواصل سواء داخل المجتمع الواحد أو بينه وبين المجتمعات الأخرى.

أما توران، فهو ينظر إلى عالم الحداثة بكثير من القلق؛ إذ يتفتت العالم على الصعيد الثقافي مما يحدث انفصاماً في شخصية الإنسان الحديث بين وسائل عالم الاقتصاد، من جهة، وعالم المعاني أو الرموز، عالم الثقافات والمعتقدات، من جهة أخرى، مما يؤدي إلى تفكك الحداثة في رأي توران. يلتقي فكر هذا الأخير مع عالم الأنثروبولوجيا البريطاني إرنست غلنر Ernest Gellner الذي ينادي بفكرة **العقلانية التنويرية** القائلة بوجود حقيقة وحيدة لا تقدر المجتمعات على امتلاكها بصورة نهائية. وهكذا يقدم كل من غلنر وتوران إشكاليته بطريقته الخاصة، فيخلصان إلى تقارب وتقاطع. فالعمارة المعرفية وعقلانية مسيرة التنوير ومسار الحداثة لا بد أن تتعرض إلى التفكك والتشظي. ومن ثم ينادي المفكران بتبني **الحلول الوسطى** التي تستند إلى قراءة نقدية للمجتمع الحديث وتعمل على تنظيف المشروع الحداثي من التناقضات والسعي إلى الواقعية. وهو خيار يعكس بجلاء أن **عصر الحداثة هو عصر القلق والحيرة**.

يطرح المؤلف في **الفصل العاشر** «أدلجة الثقافة وتسييسها: نهاية التاريخ وصدام الحضارات نموذجاً» أفكار ونظريات ثلاثة من المفكرين الأمريكيين البارزين في الوقت الراهن، وهم ساموييل هانتنغتون وفرنسيس فوكاياما وألفن توفلر Toffler.

لعل القارئ العربي المثقف يعرف أقل أفكار توفلر من أفكار زميله. يقدم توفلر رؤية جديدة للعصور الحضارية عبر التاريخ مستعملاً مفهوم **«الموجات»** Waves، فيطرح ثلاثة عصور، بدأ الأول بالموجة الفلاحية، وتمثل الثاني في عصر الصناعة ذات المداخن. أما الموجة الثالثة فهي موجة عصر المعلومات الذي يحمل معه تغيرات ذات نوعية جديدة يكرّس المؤلف جهوده للتنبؤ باتجاهات التغيير الذي تحمله.

يتحدث توفلر عن ثلاثة أشكال من القوة وهي العنف والثروة والمعرفة. فيرى أن مجتمعات اليوم تخضع للأقلية المدججة بالثالوث السلطوي الحديث للموجة الثالثة/ الراهنة.

أما عالم السياسة صموئيل هانتنغتون فترتكز أطروحته على نظرية «صدام الحضارات». فهذه النظرية هي وليدة فرضية أساسية تقول: إن الثقافة أو الهوية الثقافية هي التي تشكل نماذج التماسك والتفكك والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة، فالصراعات بين الحضارات ستكون بين شعوب تنتمي إلى هويات ثقافية مختلفة، فيرى أن الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية هما من نوع الحضارات التي يصفها **بالمتحدية** للحضارة الغربية. ومن ثم، فصراع الحضارات قوي الاحتمال/ الوقوع بين الغرب، من ناحية، والحضارتين الإسلامية والصينية، من ناحية أخرى.

أما أفكار فرانسيس فوكوياما فتتمثل في نهاية التاريخ والديمقراطية الليبرالية والنظام الإيديولوجي للشعوب والمجتمعات. فيعترف فوكوياما بأن الإسلام هزم الديمقراطية في أجزاء متعددة من العالم الإسلامي. ويرجع ذلك في نظره إلى **عوامل ثقافية** كدرجة قوة الانتماء الإثني والعقيدة الدينية والبنية الاجتماعية. تشكل تلك العوامل ثقافة الشعوب التي تفسر اختلاف موقفها من الديمقراطية الليبرالية.

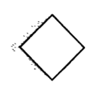
قام المؤلف بتحليل ومناقشة لدلالات النظريات الثلاث، وخلص إلى أن مقولات المفكرين الثلاثة تحمل هيمنة تذكر بمرحلة الاستعمار القديم في ثياب جديدة. فيطرح الدكتور عماد نقده على النحو التالي: «لم يكن صعود الغرب وسيادة

الليبرالية نتاجاً للكونية وتفرد لهذا النموذج الإرشادي Paradigm كما يدعي هانتنغتون، أو حصيلة للديمقراطية والاقتصاد الحر، كما يرى فوكوياما، ولم يكن مرتبطاً فقط بحركية النظام الغربي، بل كان أيضاً – وبشكل أساسي – **نتاجاً للهيمنة والاستعمار والنهب المنظم للموارد الأولية والثروات الطبيعية في المستعمرات...**». وهكذا يتضح للمؤلف أن فوكوياما كان متعجلاً فأعلن أن البشرية وصلت إلى نهاية التاريخ بهزيمة الآخر وانتصار «الأنا» وبداية الفردوس الأرضي. أما توفلر فيقول: إننا بدأنا نستحث الخطى، لكننا لم نصل بعد. وأخيراً، فهانتنغتون أقل تفاؤلاً من كليهما، إذ يعتقد أن الطريق إلى النهاية الفردوسية الطبيعية ليست بالأمر البسيط، فالدين ليس أفيون الشعوب فحسب بل هو أيضاً فيتامين الضعفاء.

إن **الفصل الحادي عشر** «أدلجة الثقافة وتزييفها: العولمة وإشكالية الهيمنة» هو آخر فصول هذا الكتاب. يعرض المؤلف فيه إلى الفيض الكبير من الكتابات حول ظاهرة العولمة بأشكالها المختلفة بما فيها العولمة الثقافية التي تهدد الخصوصية الثقافية والهوية القومية، وتنشر هيمنة الثقافة الاستهلاكية، وتمثل خطراً على القيم المحلية في المجتمعات التي تتعرض لعولمة الثقافات المسيطرة. فيرى صاحب الكتاب أنه «إذا كان الباب الاقتصادي والسياسي قد شرّع أمام العولمة، فإنه من الطبيعي أن يصبح المجال الثقافي بكل أبعاده مجالاً خصباً لتداعياتها. ولعل هذا المجال بالتحديد من أخطر النتائج المترتبة على العولمة لاتصالها بالشخصية الثقافية والهوية والانتماء للشعوب والأمم التي أصبحت مكشوفة أمام مؤثرات وتحديات لم تعد تنفع معها الدفاعات الثقافية التقليدية السابقة للحفاظ على الخصوصيات والهويات الثقافية المحلية» (ص288).

يتطرق المؤلف إلى مفهومي الاستلاب الثقافي والتثاقف اللذين يساعدان على تحليل الهيمنة الثقافية والإمبريالية الثقافية والغزو الثقافي. ويأتي هناك ذكر مساهمة المفكر السوري برهان غليون في علم الاجتماع الثقافي الذي يبرز من خلاله مفهوم الثقافة المسيطرة التي تحظى باستثمارات بشرية ومادية أكبر. وفي نظر الدكتور عماد إن آثار العولمة الثقافية لا يمكن مواجهتها في الحقل الثقافي فقط، بسبب ما يربطها ببقية المجالات الأخرى، وبخاصة الميادين الاقتصادية والسياسية. وعلى هذا الأساس يجادل صاحب الكتاب حول ضرورة إلغاء الثنائيات في تحليل ظاهرة العولمة: (العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية) إذ ترتبط إحداهما بالأخرى.

لا يكاد يضيف مؤلف الكتاب أي شيء جديد ومفيد في الخاتمة (ص305-312). فيظل، مثلاً، مصدر نشأة الثقافة غائباً أو غامضاً، كما رأينا ذلك في بعض فصول الكتاب. ومع ذلك يصيب الكاتب في أحد معالم الهيمنة الثقافية الغربية المعاصرة. فيصفها بأنها ذات نزعة إمبريالية تتمثل في أنها لا تكتفي بإلحاق ثقافات متعددة بها، بل هي تسعى بقوة إلى تفكيك تلك الثقافات واستبدالها شكلاً ومحتوى. وهذا ما يساعد – في رأي صاحب الكتاب – على إشعال فتيل النزاعات الأصولية والقومية والدينية. وكما أوضحنا في الصفحات السابقة، فإن الكتاب خليط من الإيجابيات والسلبيات في محاولة طرحه لعلم الاجتماع الثقافي للقارئ العربي. وفي نظرنا سوف يتحسن المستوى الفكري والتحليلي لمضمون الكتاب لو يأخذ المؤلف – على الأقل – ببعض الأفكار والاقتراحات الواردة في هذه المراجعة فيضيفها إلى فصول الكتاب في طبعة قادمة.

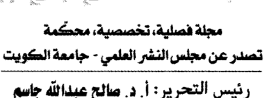




مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

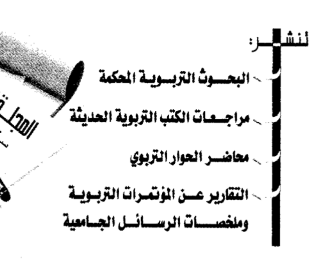
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. صالح عبدالله جاسم



تنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية



- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.

في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.

في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولارا للأفراد، وستون دولارا للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص. ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955

الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.



المجلــة العربيــة للعلــوم الإداريـــة

Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحـريـر: أ.د. علي محمود عبد الرحيم

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣.
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ثلاثة إصدارات سنوياً (يناير - مايو - سبتمبر).
- تسهم في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها.
- مسجلة في قواعد البيانات العالميـة.
- تخضع للتقييم الأكاديمي الخارجي.

- First issue, November 1993.
- Refereed journal publishing original research in Administrative Sciences.
- Published by Academic Publication Council, Kuwait University, 3 issues a year (January, May, September).
- Contributes to developing and enriching administrative thinking and practices.
- Listed in several international databases.
- Reviewed periodically by international referees for high academic standards.

الاشـــتراكات

الكويت: 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات - الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبيـة: 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب: 28558 الصفاة 13146 - دولة الكويت
هاتف: 4827317 (965) Tel: - أو 4734 / 4416 / 4984415 (965) - فاكس: Fax: (965) 4817028
E-mail: ajoas@kuniv.edu.kw - Web Site: http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas



مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية
محكمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفـــراد	٣ دنانيـــر	٤ دنانيـــر	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ دينـــاراً	١٥ دينـــاراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣
E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069



فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: حسنين محمود حسنين

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

أكاديمية - فصلية - محكمة

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

مناقشات - عروض كتب - تقارير

مجلس

النشر

العلمي



P.o.Box: 26585-Safat.13126 kuwait

Tel: (+965)4817689 – 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail:ajh@kuc01.kuniv.edu.kw http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/



مجلة الكويت للعلوم والهندسة

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE AND ENGINEERING

EDITOR - IN - CHIEF: *Prof. Fawzia Al-Ruwaih*

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE AND ENGINEERING

An International Journal of the University of Kuwait

ISSN 1024 8684

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also all fields of Engineering and Computer Sciences. The Journal is published biannually (June and December) by the Academic Publication Council (APC) Kuwait University - one volume in two parts.

The Journal is cited in Chemical Abstracts, Compumath Citation Index, Current Contents, Energy Data Base, Helminthological Abstracts, Mathematics Abstracts, Mathematical Reviews, Microbiological Abstract, Petroleum Abstracts, Science Citation Index, Zentralblatt fur Mathematick, and Zoological Record. The Journal current page and titles are featured on our website.

Refer to the **Instructions to Authors** for submission of manuscripts.

مجلة الكويت للعلوم والهندسة

المجلة العالمية لجامعة الكويت

ISSN 1024 8684

مجلة الكويت للعلوم والهندسة دورية علمية عالمية تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت تهتم بنشر البحوث الأصلية المحكمة في مختلف العلوم الطبيعية والحياتية والتطبيقية وجميع فروع علوم الهندسة وعلوم الكمبيوتر. تصدر مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) في جزأين اثنين أحدهما يختص بالهندسة والآخر بالعلوم.

الاستفسارات بخصوص النشر بالمجلة تطلب من مدير التحرير بالعنوان المذكور على الصفحة المقابلة. يرجى مراجعة إرشادات النشر للمؤلفين في الصفحات الأخيرة من العدد. وكذلك على صفحة الإنترنت.

www.kjse.kuniv.edu.kw

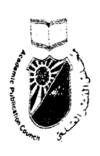
Annual Subscription (two parts, including Postage)

Inside Kuwait		Arab Countries		Other Countries	
for individuals	for establishments	for individuals	for establishments	for individuals	for establishments
3 KD	15 KD	4 KD	15 KD	15 US$	60 US$

Index to Kuwait Journal of Science & Engineering from Volume 1 to 35 is available from the Kuwait Journal of Science & Engineering, Academic Publication Council, Kuwait University.

Enquiries about the journal should be sent to the Managing Editor.

All Correspondence and Manuscripts directed to: Editor-in-Chief: Prof. Fawzia Al-Ruwaih
P.O.Box 17225, Khaldiyah 72453, KUWAIT,
Tel: (+965) 481 6261, 498 4414, 498 4625, 498 4456. Fax: (+965) 484 6725
E-mail: kjse@kuc01.kuniv.edu.kw - Website: www.kjse.kuniv.edu.kw





جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

- تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر - التابعة لمجلس النشر العلمي بجامعة الكويت في عام 1976 م .

* أهداف اللجنة :

1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

3- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسة التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية(Text Book) .و المترجمة لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها علي نفقة الجامعة.ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :
لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت
ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت
تلفون : 4843185 / فاكس : 4843185
البريد الإلكتروني : atape @kuc01.kuniv.edu.kw
الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atape



مجلة الطفولة العربية

Journal of Arab Children (JAC)

مجلة فصلية محكمة تصدرها

الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية

إن مجلة الطفولة العربية مجلة علمية محكمة في أبحاثها الميدانية تقدم للقارئ المهتم بمجال الطفولة غرفاً معرفيا لكل ما يخص الطفولة من دراسات وبحوث ومقالات وقراءات عامة يستفيد منها المختصون والمهتمون . وتقبل للنشر باللغتين العربية والإنجليزية المواد الآتية :

- الأبحاث الميدانية والتجريبية.
- الأبحاث والدراسات العلمية النظرية.
- عرض أو مراجعة الكتب الجديدة.
- التقارير العلمية عن المؤتمرات المعنية بدراسات الطفولة.
- المقالات العامة المتخصصة.

تدار المجلة من خلال مجلس أمناء ، وهيئة استشارية ، وهيئة تحرير.

الإشتراكات

البيان	داخل الكويت	دول مجلس التعاون	الدول الأخرى
ثمن العدد للفرد	1 د.ك	1 د.ك	2 دولار أمريكي
الاشتراك السنوي للفرد	3 د.ك	4 د.ك	15 دولار أمريكي
الاشتراك السنوي للمؤسسات	15 د.ك	15 د.ك	60 دولار أمريكي

العنوان

أبرق خيطان- شارع فيصل بن عبد العزيز- فيلا رقم 9279
ص .ب : 23928 الصفاة 13100 الكويت
تليفون : 4748479- 4748387- 4748250- فاكس : 4749381
E-mail : haa49@qualitynet.net

مقارنة نقدية تحليلية لثلاثة نماذج علاجية نفسية

محمد مسفر القرني*

نما الاهتمام بالعلاج المختصر بصورة ملحوظة منذ النصف الثاني من القرن العشرين. وتجلى ذلك في ازدياد نماذجه. وتؤدي مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية أدواراً مهمة في صياغة أسس هذه النماذج العلاجية مثل إدارة تقديم الرعاية، والتغير الاجتماعي في المجال الأسري والمتطلبات الصحية. غير أن الممارسين المعالجين يواجهون بعدم توافر الوقت الكافي للتعامل مع كل عميل على حدة، إما بسبب شروط جهات التمويل أو عدم وجود العملاء بصورة منتظمة. وفي الآونة الأخيرة تحولت الممارسة العلاجية من التمحور حول نظريات محددة إلى السعي وراء الحلول القائمة على الفهم والتفسير. ويرجع هذا التحول إلى التغير المتنامي في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتركز هذه الدراسة على التناول التحليلي الناقد لثلاثة نماذج علاجية نفسية: العلاج السلوكي العقلاني الانفعالي، والعلاج عن طريق التعلم الاجتماعي، والعلاج المختصر المتمركز حول الحل. ويتضمن التناول في هذه الدراسة اعتبارات الطبيعة الإنسانية والافتراضات الفلسفية والمفاهيم الأساسية، إضافة إلى مناقشة أوجه التشابه والاختلاف بين النماذج الثلاثة.

المصطلحات الأساسية: العلاج السلوكي العقلاني الانفعالي، العلاج عن طريق التعلم الاجتماعي، العلاج المختصر المتمركز حول الحل.

---

* قسم الخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

Newsome. W. (2005). The impact of solution-focused brief therapy with At-risk Junior High school students. *Children & Schools*,27: 83-90.

O'Hanlon, W. H., & Weiner-Davis, M. (1989). *In search of solutions: A new direction in psychotherapy*. New York: W. W. Norton & Company.

Patterson, C. H. (1980). *Theories of counseling and psychotherapy*. (3rd ed.). New York: Harper & Row, Publishers.

Rosenthal, D. A., Gurney, R. M., & Moore, S. M. (1981). From trust to intimacy: A new inventory for examining erikson's stages of psychosocial Development. *Journal of Youth and Adolescence, 10*(6): 525-537.

Rosenthal, T. L., & Zimmerman, B. J. (1978). *Social learning and cognition*. New York: Academic Press.

Rothwell, N. (2005). How brief is solution focused brief therapy? A Comparatives Study. *Clinical Psychology and Psychotherapy*. 12: 402-405.

Rotter, J. B., Chance, J. E., & Phares, E. J. (1972). *Applications of social learning theory of personality*. New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc.

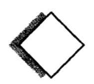
Sklare, G. B. (1997). *Brief counseling that works: A solution-focused approach for school counselors*. Thousand Oaks, CA: Crown press, Inc.

Stefflre, B., & Grant, W. H. (1972). *Theories of counseling*. (2 Ed.). New York: McGraw-Hill Book Company.

Tighe, M. B. (1996). Use of social learning theory to predict interpersonal violent behaviors among adolescents. Unpublished Masters, The Ohio State University, Columbus, Ohio.

Zarb, J. M. (1992). *Cognitive-behavioral assessment and theory with adolescents*. New York: Brunner/Mazel, Publishers.

Submitted: May, 2006
Approved: Nobember, 2006



Ellis, A. (2001) *Overcoming destructive beliefs, Feelings, and Behaviors: New directions for rational emotive behavior therapy*. Prometheus Books.

Fine, M. J., & Carlson, C. (1992). *The Handbook of family-school intervention: A system perspective*. Boston: Allyn and Bacon.

Frankfort-Nachmias, C., & Nachmias, D. (1996). *Research methods in the social science : Study guide to accompany*. (5 ed.). New York: St. martin's Press.

Froggatt, Wayne. (2005). *A brief introduction to rational emotive behavior therapy*. Third Edition, New Zealand Centre for Cognitive Behaviour Therapy.

Gilliland, B. E., James, R. K., Roberts, G. T., & Bowman, J. T. (1984). *Theories and Strategies in counseling and psychotherapy*. Englewood, New Jersey: Prentice-Hall, Inc.

Greene, G. J. (1996). Communication theory and social work treatment. In F. J. Turner (Ed.), *Social work treatment: Interlocking theoretical approaches*. New York: The Free Press.

Greene, G. J., Lee, M. Y., Mentzer, R. A., Pinnell, S. R., & Niles, D. (1998). Miracles, Dreams, and empowerment: A brief therapy practice note. *Families in Society, 2*(July-August), 395-399.

Greene, R. R., & Ephross, P. H. (1991). *Human behavior theory and social work practice*. New York: Aldine De Gruyter.

Grusec, J. E. (1992). Social learning theory and developmental psychology: the legacies of Robert Sears and Albert Bandura. *Developmental Psychology, 28*(5), 776-786.

Huitt, W. (2004). *Observational (social) learning : An overview. Educational psychology interactive*. Valdosta, GA: Valdosta State University.

Kiser, D. J., Piercy, P. P., & Lipchik, E. (1993). The integration of emotion in Solution-focused therapy. *Journal of Marital and Family Therapy, 19*(3), 233-242.

Kottler, J. (1997). *Brief counseling that works: A solution-focused approach for school counselors*. Thousand Oaks, California: Corwin Press, inc.

Lee, M. Y. (1997). A Study of Solution-focused brief family therapy: Outcomes and issues. *The American Journal of Family Therapy, 25*(1): 3-17.

Lee, M. Y., & Greene, G. J. (1999). A social constructivist framework for integrating cross-cultural issues in teaching clinical social work. *Journal of Social Work Education, 35*(1): 21-37.

Metcalf, L. (1995). *Counseling toward solutions: A practical solution-focused program for working with students, Teachers, and parents*. New York: Prentice-Hall.

Miller, P. H. (1993). *Theories of developmental psychology*. (3 ed.). New York: W. H. Freeman and Company.

Mostert, D. L., Johnson, E., & Mostert, M. (1997). The utility of solution-focused, Brief counseling in schools: Potential from an initial study. *Professional School Counseling*(October): 21-24.

Murphy, J. (1997). *Solution-focused counseling in middle and high schools*. Alexandria, VA: American Counseling Association.

References:

Akers, R. (1998). *Social Learning and social structure: A general theory of crime and deviance*. Boston: Northeastern University Press.

Bandura, A. (1973). *Aggression: A social learning analysis*. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc.

Bandura, A. (1977). *Social learning theory*. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc.

Bandura, A. (1986). *Social foundations of thoughts and action: A Social cognitive theory. Englewood,* NJ: Prentice-Hall.

Baruth, L. G., & Robinson, I. E. (1987). *An introduction to the counseling profession*. New Jersey: Prentice - Hall, Inc.

Bonnington, S. B. (1993). Solution-focused brief therapy: Helpful interventions for school counselors. *The School Counselor, 41*(November): 126-128.

Braswell, M., & Seay, T. (1984). *Approaches to counseling and psychotherapy*. (2 Ed.). Prospect Heights, Illinois: Waveland Press, Inc.

Cade, B., & O'Hanlon, W. H. (1993). *A brief guide to brief therapy*. New York: W. W. Norton & Company.

Corey, G. (1996). *Theory and practice of counseling and psychotherapy*. New York: Brooks/Cole Publishing Company.

Cotton, N. U., Resnick, J., Browne, D., Martin, S. L., McCarraher, D. R., & Woods, J. (1994). Aggression and fighting behavior among African-American adolescents: Individual and family factors. *American Journal of Public Health, 84*(4), 618-621.

de Shazer, S. (1982). *Patterns of brief family therapy: An ecosystemic approach*. New York: The Guilford Press.

de Shazer, S. (1986). Brief therapy: Focused - solution development. *Family Process, 25*(JUNE).

de Shazer, S. (1988). *Clues: Investigating solutions in brief therapy*. New York: W. W. Norton & Company.

de Shazer, S. (1991). *Putting difference to work*. New York: W. W. Norton & Company.

DeJong, P., & Berg, I. K. (1998). *Interviewing for solution*. New York: Brooks/Cole Publishing Company.

Downing, L. N. (1975). *Counseling theories and techniques: Summarized and critiqued*. Chicago: Nelson - Hall.

Dryden, W. (2003). *Rational emotive behavior therapy; Theoretical developments:* Brunner-Routledge, N.Y.

Durrant, M. (1995). *Creative strategies for school problems: Solutions for psychologists and teachers*. New York: W. W. Norton & Company.

Ellis, A. (1973). *Humanistic psychotherapy: The rational-emotive approach*. New York: Julian Press & McGraw-Hill.

Ellis, A. (1979). Rational-emotive therapy. In R. Corsini (Ed.), *Current psychotherapies*. (2 Ed.,). Itasca, IL: F. E. Peacock.

has two points. First, external events are translated into a symbolic form and combined with other symbolically represented events or used as information to develop a more general rule. Second, a child's failure to imitate a model's behavior is due to one or more of the four components of the process: inadequately attending to behavior events, inadequately encoding and retaining these events, failing to perform because of physical limitations, and processing low motivation.

In SFT counseling, the practice starts with establishing well-developed goals (de Shazer, 1988; DeJong & Berg, 1998; Durrant, 1995; Sklare, 1997). Goals should be defined by clients, and should be positive, and applicable. Miracle question is the way where goals and solutions can stem from. Therapists have to utilize what clients brought to therapy (de Shazer, 1988; DeJong & Berg, 1998; Durrant, 1995; Lee, 1997; Murphy, 1997; Sklare, 1997). Then, SFT therapists help clients in discovering and constructing solutions. The assistance here evolves around discovering unrecognized solutions - solutions that clients do not recognize due to the psychosocial situation they suffer from.

In addition, the therapists use many techniques such as reframing which offers a different way of seeing the situation. This will open the possibility of different responses (Durrant, 1995). Also, scaling questions are used to determine and evaluate the progress has been made. It is noted that SFT pays tremendous efforts to create change no matter how small it is, because this small change will lead to another (de Shazer, 1986; de Shazer, 1988; de Shazer, 1991; DeJong & Berg, 1998; Durrant, 1995; Greene, 1996; Greene, Lee, Mentzer, Pinnell, & Niles, 1998; Kottler, 1997; Lee, 1997; Metcalf, 1995).

In short, although the three models share some philosophical assumptions regarding human nature, social reality, and clients' roles, they differ in how they handle problematic behaviors. Each one of them views the issues from different angles and offers practices accordingly. The social workers can integrate the three models in working with clients. For example, the social worker may use REBT to challenge client's thinking, the SLT to facilitate learned behaviors, and SFBT to establish alternatives.

structurally similar to the model's behavior. It may be a conception, rule, or set of propositions that abstracts the underlying conceptual structure rather than the concrete event itself.

Third, symbolic representation must now be converted into appropriate actions similar to the originally modeled behavior. Bandura (1973) has called this process motor reproduction. It refers to the translation of information into actions. For instance, motoric reproduction of complex actions is much less likely to be successful than that of simple actions. This process is functional in its nature rather than being conceptual. It entails physical capabilities, availability of component responses, self-observation of reproduction, and accuracy feedback (figure 2).

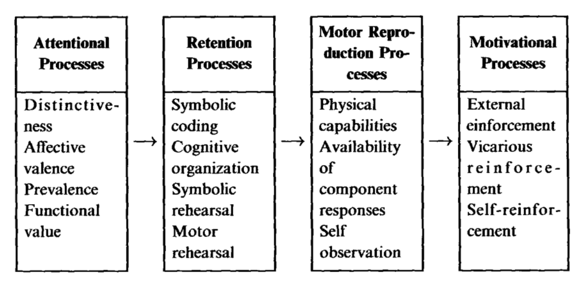


Figure 2: Sub-processes in the social learning view of observational learning (Rosenthal, 1978)

Fourth, the final process governing observational learning involves motivational variables. This process entails sufficient incentive to motivate the actual performance of modeled actions. So, incentive conditions often dictate the extent to which correct acquisition will be expressed in overt performance (Miller, 1993; Rosenthal & Zimmerman, 1978). In contrast to Piaget, who examines only the cognitive development underlying imitation, Bandura is also interested in why a child is motivated to imitate only certain actions of certain models at certain times and places.

The above discussion of abstract modeling of observational learning

that strike and not lose their jobs may encourage fellow workers to follow suit.

Finally, modeling is a facilitation of response, in which a model provides cues for others to emulate. So, modeling increases the likelihood of occurrence of events. For example, models of teenagers who talk on television about jeans may influence others to follow the fad. As such, the Social Learning model is educative in its nature in which live and symbolic models are learned and transmitted from one generation to another.

According to Bandura's theory of social learning (1997), there are four components involved in the process of modeling. Each one of these components has a role in the acquisition of information as well as in the decision to put this information to use in guiding behavior. **First,** the observer must pay attention to events that are modeled. These events can be live or symbolic (Bandura, 1977; Grusec, 1992; Miller, 1993). The process of attention is restricted by several factors such as the power of attractiveness of the model and the environmental conditions under which behavior is viewed. So, attention refers to the observers' orienting and perceptual activities when they register overt events (Rosenthal & Zimmerman, 1978). For example, in the case of imitation, the observer must attend to and perceive a modeling episode before she/he can profit from its guidance. It is worth mentioning that mature perceptual capacities and an optimal level or arousal encourage attention to important aspects of the model's behavior. In addition, what the children expect to see, their cognitive ability to comprehend the event, and their preferences also influence which features are selected for processing (Miller, 1993).

Second, retention is defined by Bandura (1973) as the evidence that modeled behavior must be adequately discriminated and symbolically represented by the observer if he is to subsequently act successfully. The idea here returns to the ability of a person to code information and organize it in a form of framework that permits future retrieval. Therefore, even when the modeled behavior is attended to, it has little influence unless it is retained for future use when the model is no longer present. Hence, the event must be translated into symbols, integrated into the child's cognitive organization, and rehearsed. However, Bandura (1986) emphasizes that the representation of the model need not be

a solution-focused perspective. SFT addresses what is working for clients instead of exploring the etiology of their problems.

Although REBT and SLT seek change and pay efforts to attain it, SFT may be the most effective model in tracing this change from the first session. It does so by focusing on what difference makes a difference.

It is worth-mentioning that all of the three therapeutic models appreciate clients' strengths and utilize them to reach desirable changes in their life. All the three models are directive in terms of addressing counseling process and handling problematic behavior. However, each one of them is unique in practice.

REBT counseling process consists of four steps: 1) the first step is to show clients that they have incorporated many irrational shoulds and musts. In other words, they have to develop awareness. Clients need to separate their rational beliefs from their irrational beliefs (Corey, 1996); 2) The therapist takes clients one step further by demonstrating to them that their emotional disturbances stem from illogical repetition of self-defeating meanings and philosophies; 3) The therapist then steps beyond mere cognition of irrational thoughts by helping clients modify their thinking and abandon their irrational ideas; and 4) the therapist challenges clients to develop a rational philosophy of life to overcome future disturbances. Although this counseling model is directive, it is also persuasive and challenging. The therapist takes the upper-hand role in directing and guiding outcomes. This model may be difficult when the target population is rebellious such as adolescents.

In SLT, the terms modeling, observational learning, and vicarious learning form the cornerstone of the counseling process. Bandura (1973) outlines three major effects of modeling, each of which has significant implications for clinical practice. The first effect is the acquisition of new responses or skills and the performance of them. This means integrating new patterns of behavior based on observing models. For example, an adolescent may acquire skills in sports by watching famous players.

The second effect of modeling is an inhibition of fear responses, which occurs when the observers' behavior is inhibited in some way. The models that perform inhibited fear response either do not suffer negative consequences or meet with positive consequences. For example, models

three models believe in self-actualization, self-empowerment, and inborn strengths each one has.

However, the view of cognition on the practice level is different within the three models. For REBT, cognition is an independent factor in which the core of therapy is focused around irrational beliefs and thoughts and how they affect clients. This means that the cognitive aspect is the factor that influences the final product. For example, an adolescent with problematic behavior may have irrational beliefs that encapsulate his cognition and consequently cause deviance.

In contrast, social learning model views cognition as a dependent factor influenced by learned models an individual gets from direct observation. So, cognition is depicted by the content of learning and the way this content is learned. For example, in the above mentioned example, the adolescent may display problematic behavior because he has seen or experienced violence or deviance and learned that somewhere in his life. In this regard, the cognitive aspect here is a dependent factor that is determined by social and environmental processes (Zarb, 1992).

For Solution-focused model, cognition is a bridge for creating solutions. So, the focus is on actions rather than insights. Metcalf (1995) points out that "knowing why we are the way we are does not offer solutions. As individuals discover why they are sad, angry, or shy, they often use the information as a symptom and reason for not succeeding". SFT contends that insight is not necessary for change to occur (Sklare, 1997). However, de-emphasizing insight does not mean SFT does not deal with cognition. Instead, SFT views cognition as an essential element to the extent that it generates stories where solutions can be stemmed from. For example, miracle question itself is a cognitive process which a client uses to discover changes. However, as mentioned earlier, cognition in SFT is not the ultimate goal the therapy cares about.

The explanation of problematic behavior varies from one model to another. While REBT views it as a product of irrational beliefs which consist of musts and shoulds statements the individual is detained by, the social learning model explains it as a learned model that accumulates through observations and experiences. In contrast, SFT does not emphasize problem description. It is a shift from a problem-focused to

strength-based perspective in which the counseling process is concerned with potentials rather than limitations (Kiser, et al, 1993).

Table (1)
Comparison between REBT, SLT, and SFBT.

Criterion	REBT	SLT	SFBT
Assumptions	Human growth occurs through a life span The response follows cognitions Interrelation between thoughts, feelings, and behaviors	Conclusion is based on what is observed Person, behavior, and environment are related Learning through modeling	If it works do more, if not do something else Small change is enough Exceptions are there
Concepts	Human potentiality Holistic functioning Self-defeating	Reciprocal determinism Observational learning Modeling	Change Exception Utilization
Human nature and social reality	Irrational thinking Combination of cognition, feeling, and behavior Disturbance comes from irrationality	Social behavior is learned Modeled behavior is transmitted Deviance is learned	Disturbances come from unsuccessful attempted solutions Multiple reality

Discussion and Critique

The above three mentioned models have some similarities and differences in their philosophical assumptions, views of human nature, and explanations of problematic behaviors. Although they are considered educative, each one of them has its unique assumptions.

First, all of the three models- REBT, SLT, and SFT, emphasize the cognitive aspect of human development. This is noticed in the constructivist perspective they view human nature through. This perspective provides a philosophical context in which therapy is applied far more than prescribing a set of techniques. In the core of constructivism, people are viewed as active agents and able to derive meaning out of their experiential world (Corey, 1996). Therefore, the

The essential concepts of SFT include the following:

1 - Human problems result from patterns of interaction within a system. This means that human problems do not initiate from a linear focus but they initiate from unsuccessful sequence of interactions (Fine & Carlson, 1992). In this regard, the acceptance of the system principle would challenge the thinking and actions in response to problems.

2 - One of the essential concepts of SFT is change. In other words, the difference that makes a difference (de Shazer, 1982). Primarily, information is a message about a difference. The hallmark of this concept is the use of distinction with any given set of variables, which makes further and continued transformation of differences possible. In SFT it is assumed that change in one's situation, no matter how it is small, is the desirable outcome.

3 - Exceptions: it is noted that using the miracle question in its essence is a way of looking for times when problems or difficulties disappear or greatly reduced. These times are considered as exceptions to the problem (de Shazer, 1986; de Shazer, 1988; DeJong & Berg, 1998; Murphy, 1997; O'Hanlon & Weiner-Davis, 1989). For example, the therapist may ask the client "Tell me about times during the last week when the problem occurred less often or not at all". By encouraging clients to identify exceptions, the therapist helps them to focus on what to do instead of what not to do in order to resolve the problem.

4 - Simple goal leads to small change: another contribution of the SFT that is well suited to the counseling process is the notion of "keep it simple." Steve de Shazer and his associates observed that sometimes all that clients need is a small change. When the client identifies simple goal and perceives it, she/he may work with it and initiate small change. This pragmatic, straightforward technique helps clients being empowered and active.

5 - Utilization: SFT recognizes that all clients have what it takes to resolve their difficulties. Although clients seem to be helpless when they come to therapy, they have strengths and resources that they can utilize to overcome their difficulties. SFT utilizes these strengths rather than focusing on deficits (Sklare, 1997). By exploring client's strengths, the roads are paved for success. Therefore, the clients are able to identify goals and work to attain them. This perspective is referred to as a

outside the individual. People do not come to know the world passively in a stimulus-response fashion; rather, they are actively constructing their reality by understanding the world as they interact with it. This means that every one has a unique reality that is completely different than the others'.

Based on this perspective, Social reality emphasizes that our generation of knowledge and ideas of reality are sparked by social processes more than individual processes (Lee & Greene, 1999). For example, an individual constructs his reality on the basis of understanding and perceiving the interpersonal relationships she/he makes with others, such as family members, peers, or schoolmates.

From this perspective, social reality varies historically, culturally, and environmentally to the extent that every individual has a unique perception and experiences. Hence, any attempt to change behavior necessarily involves changing the meaning of that behavior (Durrant, 1995)

Basic Concepts

The concepts of SFT proceed from a non-pathological view of human problems, which is expressed in the assumption that solutions exist and are hidden in social systems (Fine & Carlson, 1992). It is grounded on the premise that therapy should be solution-oriented and goal-directed (Cade & O'Hanlon, 1993; de Shazer, 1986; DeJong & Berg, 1998; Durrant, 1995; O'Hanlon & Weiner-Davis, 1989). However, it is valuable to differentiate between concept and technique since most SFT literature has used these two words interchangeably. A concept is an abstraction representing an object, a property of an object, or a certain phenomenon. Concepts serve as the foundation of communication, a way of looking at empirical phenomena, means for classification and generalization, and as components of theories used for explanations and predictions (Frankfort-Nachmias & Nachmias, 1996). So, concepts refer to abstract thinking or conceptualization of a certain object or phenomenon, which guides and direct explanation and predication. Techniques, on the other hand, are viewed as systematic processes of interventions. They are used to induce desirable change in one's system. In this regard techniques are tools used by specialists to manipulate problematic situations in such a way to meet desirable needs.

the utmost level. Fifth, SFBC is a cooperative process where the client and the counselor work together in a mutual interaction (Bonnington, 1993; de Shazer, 1982; DeJong & Berg, 1998; Mostert et al., 1997). Counselors do not convince or persuade the client to work on issues important to the counselors. This makes the client recognizes his/her situation rather than depending on what the counselor says or does, for the aim of the counseling process is to look for solutions instead of looking for causes. For example, the client should work to identify well-formed goals that he/she views as workable and applicable. In a collaborative way, goals should be casting from the client and from his/her own perspective.

Generally speaking, we can conclude that SFBC is casting from the idea that there is neither a general client nor a general theory for treatment; it is time effective in which the counselors do not have to spend much time to figure out the origins and history of problems (Newsome, 2005). It focuses on the future in which clients are directed to imagine a problem-free future, rather than to describe how they resolved their problems. The emphasis is on small changes because what appears small can change the whole system. Besides, SFBC tries to utilize what the client brings to counseling. Utilizing clients' capacities not only enhances empowerment but also expands solution possibilities for clients instead of narrowing down treatment (Murphy, 1997).

Human nature and social reality

Solution-Focused Brief Therapy, as most brief therapy models, has been characterized by discussions about epistemology, which means theory of knowledge or how we know what we think. Inside this notion, constructivism has emerged as the view of reality. It refers to the perspective that what we know about the world and our experience of it is a product of our own mental processes, rather than representing something that actually exists (Durrant, 1995; Lee & Greene, 1999). Different things mean different things to different people. For example, what is considered deviant or normal in one culture may not be considered the same in another culture. So, it is not a matter of right or wrong, as much as a difference in the way of looking at things and making sense of them.

Therefore, there is no objective reality standing independently

theoretical assumptions which counselors need to realize before practicing. Focusing attention on these assumptions not only directs counselors through counseling process but also validates the process itself and evaluates its outcomes. Since SFBC is based on a here-and-now perspective, counselors articulate the assumptions inherent in this approach in their own way. However, there is a common consensus around some basic assumptions that SFBC is grounded in such as: a) the major task of counseling is to help the person to do something different in his or her situation; b) the focus of the problem is redirected toward solutions already existing; c) only small change is necessary because any change, no matter how small, creates the context for further change; and d) goals are framed in positive terms with an expectancy for change (Bonnington, 1993).

In addition, there are some supplemental concepts that provide a paving road for implementing this approach. First, focus on actions rather than insights. Since cognitive ability varies depending on the level of psychosocial development one has, the comprehensive understanding of problems is varied too (Metcalf, 1995). So, SFBC starts from what the clients brought to counseling (Rothwell, 2005). This includes their strengths and how these strengths are initiated rather than focusing on deficits. Second, every problem has identifiable exceptions that can be found and transformed into solutions. SFBC sees clients as always viewing the persistence of their problems and not recognizing the times when they are absent (de Shazer, 1982; de Shazer, 1988; de Shazer, 1991; DeJong & Berg, 1998; de Shazer, 1986). Third, SFBC stresses the importance of empowerment as a significant element of the counseling process (Kottler, 1997). It views clients empowered when they envision themselves accomplishing a measurable goal. Therefore, SFBC's counselors try to encourage clients to develop goals in positive terms because constructing a goal in a negative term is unproductive. Fourth, SFBC emphasizes wellness whereby individuals are seen as having the resources to solve their problems in a particular and immediate way, and that problems are not evidence of an underlying pathology (Mostert et al., 1997). This means that the clients are viewed as both means and ends. They are the source of desirable change as well as the builders of it. However, this emphasis on resources does not imply a passive role of counselors rather, it means utilizing clients' strengths and capacities to

ability of matching but also serves as an incentive for the child to seek self-satisfaction, achievement, competence, or attention from others. In addition, modeling influences can create generative and innovative behavior. Through this process, observers derive the principles underlying specific performances for generating behavior that goes beyond what they have seen or heard. However, the moral judgments regarding the children's behaviors are governed by work as social decisions and serve to mitigate or to justify the inappropriateness of conduct.

The above theoretical concepts orient the social cognitive learning theory of Albert Bandura. It is grounded on the assumption that individuals are believed to abstract and integrate information that is encountered in a variety of social experiences, such as exposure to models, verbal discussions, and discipline encounters. Through this abstraction, they mentally represent their environments and themselves in terms of certain crucial classes of cognition that include response-outcome expectancies, perceptions of self-efficacy, and standards for evaluative self-reactions.

Solution-Focused Model

This model, which was impacted by strategic methods of interventions - most notably by the writings of the MIR group and Milton Erickson, offers theoretical frameworks to therapeutic interventions. Solution - Focused Brief therapy (SFBC) was originally conceptualized by de Shazer and his associates as a set of clinical assumptions and strategies focused mainly to respond to the question "What works in counseling?" (Mostert, Johnson, & Mostert, 1997). However, it extends Erickson's work by focusing on the future versus the past, solutions versus problems, and clients' strengths versus deficiencies (Murphy, 1997).

Although SFBC has rapidly progressed during the last two decades, the use of it in the educational settings is still under recognized (Kottler, 1997; Murphy, 1997). However, Murphy (1997) assures that SFBC is effective and workable in schools. He claimed that students' problems are considered less complicated problems, and focused mainly on behavioral dysfunction such as failing grades, school truancy, and miscommunication (Kottler, 1997; Murphy, 1997).

The philosophy of any counseling approach is based on some

hand, affect the person in the form of modeling and instruction. In addition, behavior determines aspects of the environment in which the individual is exposed to, and behavior is, in turn, modified by that environment. Bandura (1977) argues that people contribute to their own life course by selecting, influencing, and constructing their own circumstances.

We are all acquainted with problem-prone individuals who, through their obnoxious conduct, predictably breed negative social climates wherever they go. Others are equally skilled at bringing out the best in those with whom they interact (Bandura, 1977).

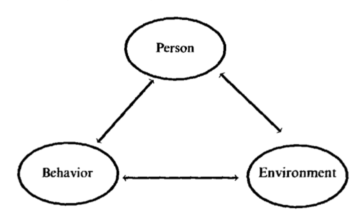


Figure 1 Social learning reciprocal conception of interaction

3 - **Vicarious Learning** : refers to the experience that comes from observing others' behaviors. In vicarious learning, events become evocative through association with emotions aroused in observers by the affective expression of others. For example, children who see a hard-working classmate praised by the teacher learn to try and copy that behavior. Therefore, observing that others are reinforced for a particular behavior may impart to children the information that the behavior is desirable in that situation and may encourage them to imitate that behavior (Miller, 1993). This process can go to the opposite when the observed behavior is discouraged.

4 - **Abstract modeling** : this concept refers to abstracting a general rule from observing specific behavior. By observing others, the child extracts general concepts and organizes general rules she/he can use later on. The child reproduces the behaviors she/he has seen and receives feedback regarding how closely their behavior matches that of the model (Bandura, 1973; Bandura, 1977). This process not only gives the child the

the relationship between internal and external reinforcements is not always one to one. In addition, they vary from culture to culture.

4 - Psychological situation: this concept refers to the idea that behavior does not occur in a vacuum. A person is continuously reacting to aspects of his external and internal environment. Since the reaction depends on the person's experiences and on how aspects of his environment affect each other, the psychological situation is essential in determining the learning process. It is emphasized that behavior varies as the situation does.

In addition to the above concepts, Bandura (1977) has introduced some fundamental concepts in his theory that explain how children and adults operate cognitively on their social experiences and how these cognitive operations then come to influence their behavior and development.

1 - **Observational learning :** according to social learning theory, behavior is learned symbolically through central processing of response information before it is performed (Bandura, 1977). So, by observing a model of the desired behavior, an individual forms an idea of how response components must be combined and sequenced to produce the new behavior. In other words, people guide their actions by prior notions rather than by relying on outcomes to tell them what they must do. Bandura (1977) has linked overt responding and immediate reinforcement by asserting that learning is organized in new patterns based on the linkage between these two components. In this regard, behavior is learned observationally through modeling (this concept will be discussed later). From observing others one forms an idea of how new behaviors are performed, and on later occasions this coded information serves as a guide for action.

2 - **Reciprocal determinism :** social cognitive theory acknowledges the interrelationship between the individual, the environment, and behavior (Bandura, 1973; Bandura, 1977; Grusec, 1992). In his formalization of triadic reciprocal determinism Bandura (1977) argues that behavior, the environment, and cognition as well as other personal factors operate as interacting determinants that have a bidirectional influence on each other. So, expectations, goals, self-perceptions, and physical structures direct behavior. Environmental events, on the other

best understood by tracing the impact of each one of these three components in affecting and shaping it.

Basic Concept

Julian Rotter, June Chance & E. Jerry Phares (1972) have stated four basic concepts that are utilized in the prediction of behavior:

1 - Behavior potential: is defined as the potentiality of any behavior occurring in any given situation or situations as calculated in relation to any single reinforcement or set of reinforcement (Rotter et al., 1972). For example, it is possible to say that in a specific situation the potentiality for occurrence of behavior X is greater than that for behavior Z. Although this concept seems logical and straightforward for behavior expectancy, the measurement of the frequency of behavior occurrence does not follow this pattern. The cognitive activity behind behavior occurrence is determined differently, depending on the principles and rules that govern it. However, social learning theorists claim that as the individual encounters new experiences, his experiences and reinforcement values are changed. As a result, behavior potential is altered.

2 - Expectancy: is defined as the probability held by the individual that a particular reinforcement will occur as a function of a specific behavior on his part in a specific situation or situations (Rotter et al., 1972). So, it simply refers to behavior-reinforcement sequences. It is subjective in its nature. In this regard, the expectancies for future occurrence of behavior-reinforcement sequences are dependent upon whether the individual perceives the relation to be necessary or accidental.

3 - Reinforcement value: is defined as the degree of the person's preference for specific reinforcement to occur if the possibilities of occurrence of all alternatives were equal. It is a relative term. Social learning theory distinguishes between internal and external reinforcements. While the former refers to the person's experience or perception that an event has occurred which has some value for him, the latter refers to occurrences of events or outcomes known to have predictable reinforcement value for a group or culture to which the person belongs. Although the impact of both internal and external reinforcements is crucial in determining the expectancy and the way behavior is learned,

learning can sometimes be more effective than learning by direct participation.

One of the challenging questions for any theory of socialization is to explain how control over behavior shifts from external sources to the individual. In his theory, Bandura proposed that people do not behave like weather vanes, constantly shifting their behavior in accord with momentary influences; rather, they hold on to ideological positions in spite of a changing situation. They can do this because they bring judgmental self-reactions into play whenever they perform an action. Actions that measure up to internal standards are judged positively, and those that fall short of these standards are judged negatively (Bandura, 1977). However, the source of self-regulative functions lies in modeling and in direct tuition. In this regard, it is proposed by Bandura that people do not passively absorb standards of behavior from whatever influences they experiences. Rather, they select from numerous evaluations that are prescribed and modeled by different individuals as well as by the same individual in differing circumstances. Subsequently, behavioral rules are generated and integrated.

Another assumption provided by the social cognitive learning theory is Self-efficacy. It is considered a major determinant of self-regulation. Bandura viewed this concept as the extent to which individuals' perceptions of their own feelings of effectiveness determined how easily changes in behavior and fear arousal were achieved and maintained (Grusec, 1992). Beliefs about self-efficacy arise from the individuals' history of achievement, from observation of what others are able to accomplish, from attempts of others to mold feelings of self-efficacy through persuasion, and from consideration of one's own physiological state during a task as a reflection of personal capabilities and limitations (Bandura, 1977; Grusec, 1992;Braswell &Seay,1984).

According to the social learning view, people vary in what they teach, model, and reinforce with children of differing ages. A person's behavior, in fact, typically varies from situation to situation, depending on which eliciting stimuli and reinforces are found in each situation. And in which of these situations the person's previous experiences have been. In Bandura's perspective, the person, his or her behavior, and the situation all exert an influence. In this regard the three components are interconnected and are in a reciprocal influence. Thus, human behavior is

people as passive, social theory views people as active agents in their environment.

Therefore, behavior causes certain experiences, which in turn affect how the child thinks and what he expects, which in turn affects behavior. For example, the child may become skilled at playing board games and discovers that this accomplishment earns the respect and admiration of others. He then begins to view himself as a good game player and comes to expect success and social reinforcement from this pastime (Miller, 1993). In Bandura's theory, the influence of the environment becomes cognitive as children symbolically represent the relationship among the situation, their behavior, and the outcome. This relationship among these three factors is learned by direct experience, by instruction from others, and by observing others.

Bandura's analysis of development maintains that cognition involves knowledge and the skills for acting on that knowledge. Bandura argues that social learning is best regarded as guided by specialized cognitive capacities that change over time as a function of maturation and experience. These capacities or skills involve a number of domains: attention, retention, production, and motivational processes. All of these social cognitive processes will be discussed later.

Social learning theorists consider the entire system of reinforcement in which a particular event is embedded. The set of reinforcements is organized in a pattern that increases the likelihood of the behavior occurrence. In addition, these patterns work as mechanisms that a child can experience behavior through. For example, a mother asks her son to clean his room, the child whines, and the mother intensifies her command, the child resists, and the conflict rapidly escalates. When the behavior of the child becomes unbearably aversive towards the mother, as when the child throws a temper tantrum, the mother gives up and the child stops his aversive behavior (Miller, 1993).

According to Bandura, this learning process is occurred based on learned models. Models mainly influence us by providing information rather than by eliciting matching behavior (Bandura, 1973; Bandura, 1977; Grusec, 1992). For example, watching another person solve a problem may provide a better overall idea of the nature of the problem, rather than being thoroughly immersed in it oneself. Thus, observational

these fields leads to aggression (Bandura, 1973; Bandura, 1977; Bandura, 1986; Cotton et al., 1994; Rotter et al., 1972).

In short, in the social learning theory, human functioning relies on three regulatory systems: antecedents, response feedback influences, and cognitive processes that guide and regulate action. Human aggression, then, is a learned conduct that - like other forms of social behavior - is under stimulus, reinforcement, and cognitive control (Akers, 1998; Bandura, 1986) these three control systems explain, guide, and maintain aggressive behaviors through observation and direct practice.

Basic Assumptions

Social cognitive learning theory has brought to the field of psychology a new perspective stated on the assumption that conclusions are based on what has been observed rather than on personal beliefs (Corey, 1996). Therefore, the learning process goes beyond the scope of internal factors such as personal capacities to encompass external factors like personal experiences (Grusec, 1992). Social Learning theorists have broadened the notion of learning in two main ways. First, they were interested in social behavior and the social context of behavior. So, they broadened the content of learning by proposing that even social behaviors could be explained by principles of learning. Second, they, also, broadened the types of learning to be explained by stating that learning comes from observational learning and instruction rather than from overt, trial-and-error behavior (Bandura, 1973; Bandura, 1977; Grusec, 1992; Miller, 1993). Therefore, observational learning is especially important for acquiring behavior in areas where mistakes are costly or life threatening.

The social cognitive learning theory deals with the client's current problems and the factors influencing them. It is proposed that the behavior is the product of interaction between the individual and her/his environment (Rotter et al., 1972). Although many theories acknowledge that personal and environmental factors interact, the main contribution of Bandura's theory is that it recognizes that the individual's behavior affects and creates her/his environment. Thus, individuals act on the environment through their behavior and often change the environment in significant ways. Unlike earlier conceptions of learning, which viewed

Among the crucial factors that help to determine a person's behavior are the individual's capabilities to symbolize meanings of behavior, to anticipate the outcomes of certain behavior patterns, to learn from the observation of others, to self-determine or self-regulate behavior, and to reflect and analyze behavior(Bandura, 1986).

According to Bandura (1986), aggressive behavior is learned through observations and direct practice:

1 - Learning aggression through modeling: human behavior is to a large extent socially transmitted through behavioral examples. For instance, the child sees his father beat his mother. Therefore, he imitates this aggressive behavior and beats his sister. The aggressive modeled behavior he learned from observing his father beating his mother is transmitted to him visually. Then, modeled behaviors are stored, coded, reproduced, and reinforced to be used when they are needed. Modeling has three major effects on observers:

- Acquiring new patterns of behavior.

- Strengthening or weakening inhibitions of behavior that observers have previously learned. This happens through reward and punishment.

- The actions of others serve as social prompts that facilitate similar behavior in observers.

So, it is noted that aggressive behavior follows the same four processes mentioned above; attention, retention, motor reproduction, and motivational processes.

2 - Learning through practice: Bandura (1973, 1986) claims that people rarely teach social behaviors that are never exemplified by any one in their environment. This claim means that most of the aggressive behavior is learned through direct involvement in events. Although this premise relies on studies conducted on animals (Bandura, 1986), the generalizability of it is arbitrary. The findings clearly show that if aggression, however learned, is positively reinforced, it will become a preferred mode of response.

So, social learning theorists have a sort of consensus that aggressive behavior is transmitted through three avenues: 1) familial transmission of aggression; 2) sub cultural transmission of aggression; and 3) symbolic transmission of aggression. The children's exposure to one or more of

(Corey, 1996; Greene & Ephross, 1991; Rosenthal, Gurney, & Moore, 1981; Tighe, 1996). This concept views learning as a more general process of acquiring information from another person, verbally or visually. So, the process of learning is not only depicted in trial and error fashion, but it exceeds that to encompass cognition and information processing. As such, the theory is increasingly difficult to distinguish from cognitive theories of Piaget and Kohlberg. However, Bandura's theory relates the motives of learning to the perceptions of it. Thus it is intended to be focused on social cognitive theory of Albert Bandura by analyzing and critiquing its theoretical assumptions, the key concepts it relies on, and the application of it in clinical practice (Huitt, 2004).

The rationale behind choosing this theory returns to the need for studying an individual in his environment. The crucial and essential element this theory provides is person-in-environment perspective. It views the relationship between a human being and his/her environment as reciprocal and mutual. It asserts the need of understanding behavior in its social and perceptual contexts.

Human nature and social reality

Social learning theorists propose that there are important learned drives such as aggression and dependency. Learned drives are derived from primary biological drives. For example, a general tendency to imitate is learned because various imitative behaviors are reinforced.

Social learning theorists took interesting and important concepts such as the concepts of dependency, aggression, identification, conscience formation, and defense mechanisms from Freudian theory (Miller, 1993). However, they sought explanations for behavior in principles of S-R learning, which could be observed, rather than hydraulic models, which could not.

The cognitive social learning theory places an emphasis on what people think (cognition) and the resulting effect on behavior. Human behavior is explained in terms of a dynamic, reciprocal model in which behavior, personal factors, and environmental influences all interact (Bandura, 1977; Rotter, Chance, & Phares, 1972). Therefore, all three factors operate interactively as determinants of each other. The reciprocal determinism refers to the production of effects by certain factors.

defeating outlook and acquiring more realistic philosophy of life (Ellis, 1979). Under this concept there are two goals: 1) the reduction of the client's anxiety and hostility, and 2) teaching the client a method of self-observation and self-assessment that will ensure that improvement will continue (Ellis, 2001). To this extent, REBT is not only a therapeutic model that cares for treatment, but it also plays an educative role as a preventive approach.

Another concept that REBT presents is self-acceptance. It is distinguished from self-esteem and self-confidence in the way that self-esteem and self-confidence are built upon a person's accomplishments so that when an individual performs well, the result is increased self-esteem (Dryden, 2003). However, sometimes a person derives a sense of self-esteem from good performance, then that person suffers a loss of self-esteem upon failure. In this regard, Ellis (2001) endorses the concept of unconditional acceptance, which means that one accepts oneself without any requirements or conditions.

Social learning model

The history of social learning theory can not be understood without understanding the history of learning theory that is grounded on Behaviorism. The history of behaviorism returns to classical conditioning of Pavlov & John Watson in which the behavior can be learned through stimulus - response fashion, and to operant conditioning of Skinner in which the type of learning begins with a behavior that the child spontaneously produces (Miller, 1993). This behavior becomes conditioned when it comes under the control of a particular stimulus. In contrast to that, the classical conditioning begins with a reflex, which is an innate connection between a stimulus and a response.

Social learning theorists extend the learning process to encompass social context. They propose that personality is learned. They explored much territory in the 1940s and 1950s to include imitation, cross-cultural influences, and environmental influences. However, the major focus of early social learning theory was socialization, the process by which society attempts to teach children to behave like the ideal adults of the society (Miller, 1993).

In 1960s and 1970s Albert Bandura has given social learning theory a new theme by introducing the concept of observational learning

anxiety and hostility no matter what kind of society they have been reared in (Ellis, 1973).

He further proposes that people are first genetically predisposed to emotional disturbance and then are exposed to environmental situations or influences that help to actualize these predispositions.

Another concept REBT provides is the holistic view of looking at the therapeutic process. Ellis (1979) proposes that humans have four basic processes that are essential to survival and happiness: perceiving or sensing, feeling or emoting, moving or acting, and reasoning or thinking. He claims that these processes are functioning in an interrelated manner, so that none of them will act in isolation. Thus, humans function holistically. For example, when a person says, "I am thinking about this relationship", he or she is actually saying " I am perceiving, feeling, thinking, and acting about this relationship". In this regard, to understand human behavior, it is first crucial to understand how people perceive, think, emote, and act. Therefore, the four processes should be understood simultaneously.

Another concept REBT provides is appropriate vs. inappropriate emotions. It means feelings are necessary as well as important because, without them, people would not experience such positive emotions as creativity, joy, and love - the kind of feelings that help humans to survive happily. Also, some negative emotions are necessary and helpful because they are based on threats to one's basic needs and thus serve to keep the person motivated to avoid danger. Therefore, emotions that help people to achieve the goals of survival and happiness are labeled appropriate and those that hinder the realization of these goals are called inappropriate.

As it is mentioned earlier, the basic concept of REBT is rational vs. irrational thinking. The notion behind this concept is that rational thinking leads to appropriate emoting and is compatible with experiencing intense emotion. Only rational thinking and inappropriate emotionality are viewed as incompatible. Rational thinking leads to increased pleasurable feelings by reducing the disruptive feelings that interfere with pleasure (Ellis, 1973).

Self-defeating concept is also introduced by REBT. It is stated that the overall goal of therapy involves minimizing the client's central

irrational beliefs (Baruth & Robinson, 1987; Corey, 1996; Gilliland et al., 1984).

Albert Ellis (1979) suggests that humans are born with an exceptionally strong tendency to want and to insist that everything happens for the best in their life and to roundly condemn themselves, others, and the world when they do not immediately get what they want. In this regard, REBT suggests that there is a biological base for human behavior. However, Ellis also acknowledges, along with Abraham Maslow and Carl Rogers, that humans also have powerful inborn tendencies to move toward growth and self-actualization (Gilliland et al., 1984).

According to REBT model, the way that thinking affects emotions is explained by the A-B-C theory. At point A, something occurs such as an event, a behavior, an attitude, etc. At point C, the behavioral and/or emotional consequences occur. So, people mistakenly relate activating event (A) with consequence (C). REBT asserts that B (one's belief about A) causes C. For example, if Mary does not receive presents on her birthday (A), she may react with an emotional consequence (C). She may tell herself that " I am depressed because no one remembered my birthday". This irrational belief (B) is the area where the therapist should deal with and this is the element named (D) in this model.

Therefore, the philosophical assumptions of REBT have been grounded on the premise that irrational beliefs and magical thinking are the source of behavioral and emotional disturbances the individuals will suffer from. These irrational beliefs do not only impede human interaction but also create dysfunctional patterns of sequences that limit human development. Unless one disputes these irrational beliefs, he or she will experience the disturbances.

Basic concepts

Ellis (1973) asserts that humans are born with the potential to behave in both rational and irrational ways and suggests that:

Human are biologically predisposed to think crookedly on many occasions, to defeat their own ends, to be over suggestible and over generalizing, to become both anxious and hostile with very little or no objective provocation, and to continue to reinfect themselves with

1 - The individual has the potential to be rational or irrational. The extent to which the individual is irrational, self-destructive and perfectionistic will be reflected in the individual's lack of growth and ability to fully function.

2 - The individual has a tendency toward irrational thinking, which is influenced by culture and family experiences.

3 - The individual perceives, emotes, thinks, and acts simultaneously. All systems are interrelated.

4 - Emotional problems stem from irrational thinking or magical beliefs.

5 - The cause of the individual's emotional disturbance is the individual's thinking, not what has happened in life.

6 - There are three levels of insight that are important to the functioning of the individual: individual's insight about the antecedents, individual's insight about magical beliefs, and individual's insight about how to change irrational and magical beliefs.

7 - The individual's emotional disturbances associated with their irrational thinking are often the result of caring too much about what others think of them. Thus the individual can only accept itself to the extent that others are accepting of them.

8 - The individual's emotional difficulties are caused by their irrational beliefs. These beliefs are irrational because people magically insist that something in the world should or must be different from the way it is.

However, one of the fundamental tenets of REBT is that human problems stem not from external events or situations, but from the views or beliefs that people adopt about the events or situations around them (Gilliland et al., 1984). REBT starts with the assumption that people's emotions stem from their beliefs, evaluations, interpretations, and philosophies about what happens to them, not from the events themselves.

In this regard, REBT suggests that an individual's belief system may consist of both a set of rational beliefs and a set of irrational beliefs. The latter one, irrational beliefs, is the principal origin of emotional disturbance, and the main therapeutic goal of therapy is to change these

In sum, this therapeutic model has developed from the cause-and-effect relationship where behavior, cognitions, and emotions are rationally integrated and melted together to enhance human functioning.

Human nature and social reality

Human nature has been viewed and grounded from the perspective of REBT on the notion that people have predispositions for self-preservation, happiness, thinking and verbalizing, loving, communion with others, and self-actualization. At the same time, they have prepositions for self-destruction, avoidance of thought, procrastination, endless repetition of mistakes, superstition, and self-blame. So, taking this notion, REBT attempts to help people accept themselves as creatures who will continue to make mistakes, while at the same time learn to live more at peace with themselves.

Ellis (1979) has concluded that humans are self-talking, self-evaluating, and self-sustaining. They develop emotional and behavioral difficulties when they take simple preferences and make the mistake of thinking of them as dire needs. He also affirms that humans have inborn tendencies toward growth and actualization, yet they often sabotage their movement toward growth as a result of their inborn tendency toward crooked thinking, and also the self-defeating patterns they have learned.

REBT is like most of the cognitive-behaviors models in that social reality is viewed as a cause and effect fashion. It assumes that cognitions mediate behavior and the relationship which exists between cognitions and emotions is arousal, so that the way in which a person labels or evaluates a situation affects that person's emotional and behavioral reactions (Zarb, 1992). So, social reality is explained through the extent of rational understanding of cognitions that is perceived by individuals. For example, an adolescent who has deviant behaviors (effect) may act so due to irrational cognitions (cause) which initiate deviance. However, what REBT added to the cause - effect model is the influence of perception which is the mediator that links them.

Philosophical assumptions

Muro and Dinkmeyer (1977) suggest eight major assumptions of REBT (in Baruth and Robinson, 1987):

suitable for study since the main purpose was aimed at analyzing and critiquing the three psychotherapeutic models. Data for the study was extracted from the available psychoanalytic literature related to the three psychotherapeutic models been discussed: rational emotive behavioral therapy, social learning therapy, and solution-focused therapy. This comparison between the three psychotherapeutic models would be limited to the available references the researcher found and the objectives of this study.

Rational-Emotive Model

Rational Emotive Behavior Therapy (REBT) departs radically from several theoretical framework such as psychoanalytic, person-centered, and gestalt approaches (Corey, 1996). Albert Ellis, the founder of this model, had announced it in the 1950s. Over the course of its development, it has been characterized as being highly rational, persuasive, interpretive, directive, and philosophical. It combines the three basic elements of personality, which are cognition, emotions, and behaviors. Therefore, REBT is a comprehensive approach to treatment and education. In addition to being influenced by the thinking of philosophers of the above mentioned framework, Ellis was also greatly influenced by the thinking of Alfred Adler, a neo-Freudian therapist. Adler believes that an individual's emotional reactions are correlated with one's basic ideas and beliefs and are therefore cognitively created (Gilliland etal., 1984). In addition to this influence, the stoic philosophers of the first century and their view that people are disturbed not by things but by what they think of those things have also impacted this therapeutic model (Baruth & Robinson, 1987).

From these roots Ellis bases the foundation of REBT on two major premises. First, cognitions are the most important determinants of human behavior and emotion. Second, dysfunctional emotional states and behavioral patterns result from dysfunctional thinking (Froggatt, 2005). Therefore, Ellis organized this therapeutic model on the premise that psychotherapy should be aimed at providing clients with the tools to restructure their philosophical and behavioral styles (Corey, 1996). Out of this conviction he began to persuade and encourage his clients to do things they were most afraid of doing.

Psychotherapists, counselors, and social workers have faced difficulties of being hooked to one theory and accordingly one practice. Instead, they found themselves using and integrating more than one theoretical framework and some of them consider themselves eclectic. This paper presents three brief therapeutic models: Rational Emotive, Social Learning, and Solution-focused therapy. The rationale behind choosing these three approaches is founded on the researcher's belief that they provide comprehensive and logical understanding of human behavior, and they are applicable in different cultural settings. It compares, contrasts, and critiques the three models based on philosophical assumptions, basic concepts, explanations of human behavior and social reality, and how each one of them views problematic behavior. The focus of application concentrates on adolescents in school settings in one of the developing countries - Saudi Arabia. In addition, Solution-focused model is the model of choice, so it will be discussed in details and how it might be implemented in the Saudi society.

Objectives

The main purpose of this study is to compare the three psychotherapeutic models: rational emotive behavioral therapy, social learning therapy, and solution-focused therapy. Therefore, it intends to achieve the following objectives:

1 - How do the three psychotherapeutic models view human nature and social reality?

2 - What are the Philosophical assumptions underlying the three psychotherapeutic models?

3 - What are the basic assumptions of the three psychotherapeutic models?

4 - What are the similarities and differences between the three psychotherapeutic models?

Method

The study used the content analysis methodology to achieve its purpose. The method of content analysis is a research tool used to determine the presence of certain words or concepts within texts or sets of texts. It enables the researcher to include large amounts of textual information and systematically identify its properties. This technique is

Although the socioeconomic demands that influence the foundation of these therapeutic models - such as managed care systems, social change in family systems, and health demands - play a crucial role in their foundations, the therapeutic practitioners have encountered little time to devote to every client. This is due to a two-fold reason: on the one hand, the demands of third-party payers, on the other hand, the availability of clients to be seen on a regular basis. In recent years, therapy has shifted from evolving around certain theories to encompass a wider range of methodologies seeking change and solutions based on understanding and explanation. This shift is attributed to growing change in social, economic, and political systems.

But the question that is raised is: What is theory? What is its role in social work? Do social workers need theory? Stefflre and Grant (1972) have stated that what many definitions of theory have in common are the elements of reality and belief. Reality is the data or behavior, which we see and strive to explain. Belief, on the other hand, is the way that we try to make sense out of the data by relating what we see to conceivable explanations of it. Therefore, they conclude that theory is a map on which a few points are known, and the road between them is inferred.

In his book "Theories of Counseling and Psychotherapy" Patterson (1980) presents certain characteristics for a formal theory. **First,** it consists of a set of stated postulates or assumptions that are consistent. **Second,** there is a set of definitions of the terms or concepts in the theory, their main function is to relate the concepts to observational data. **Third,** the concepts bear certain relationships to each other. These relationships derive from a set of logical rules. **Fourth,** from these definitions, assumptions, and relationships hypotheses are constructed or deduced.

Although the above criteria are intrinsically essential for theory building, the evaluation of counseling theories depends on their ability to direct and organize practice. Counselors evaluate any theory according to its clarity, comprehensiveness, applicability, and rationality. Theory can not be evaluated as to its validity or correctness (Patterson, 1980). Therefore, theory is assessed on the basis of its functioning rather than its truthfulness or correctness. From the practice perspective, theory provides a basis for action and a rationale for practice as it serves as a map for prediction and explanation (Downing, 1975).

Comparison of Three Psychotherapeutic Models: Critique and Analysis

Mohammed M. Al-Garni*

Abstract: Since the last half of the twentieth century, there has been a tremendous growth in the attention being paid to brief therapy. This growth is reflected in the increasing number of brief therapy models. The socioeconomic demands that influence the foundation of these therapeutic models such as managed care system, social change in family systems, and health demands, play a crucial role in their foundations. Therapeutic practitioners have encountered little time to devote to every client whether due to the demand of third-party payer or due to the availability of clients is to be seen on a regular basis. Recently, therapy has shifted from being evolved around certain theories to being evolved around seeking change and solutions based on understanding and explanation. This shift is reflected by the growing social change in social, economic, and political systems. This study focuses on criticizing three psychotherapeutic models: Rational Emotive Behavioral Therapy (REBT), Social Learning therapy (SLT), and Solution-focused Brief Therapy (SFBT). The critique encompasses the view of human nature, philosophical assumptions, and the basic concepts. In addition, the similarities and differences between the three models are discussed.

Keywords: Rational emotive behavioral therapy, Social learning therapy, Solution-focused brief therapy.

Introduction

Since the last half of the twentieth century, there has been a tremendous growth in the attention being paid to brief therapy. This growth is reflected in the increasing number of brief therapy models.

* Dept of Social Work, Social Sciences College, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

Articles in English

Table of Contents

Journal of the Social Sciences
Vol. 36 - No.2- 2008

Conference and Seminar Reports

The journal welcomes brief reports on conferences, seminars and round tables recently attended, which are related to the journal areas of interests.

General Rules

- All Copyrights of the published material are reserved to the **Journal**.
- Every Author receive one complimentary copy of the issue in which his article has been published. All the authors further receive 20 copies of their published article.
- The **Journal** has the right to edit the accepted ms.

Acceptance

The **Journal** notifies the author(s) with the acceptence of their ms after being considered by two or more referees confidentially chosen by the **Journal**.

The Sources in the Text:

Write the Arabic references within the text as follows:

The researchers first name, family name, and the year of publication to be put in brackets, for example:

- (Shafiq Al-Ghabra, 1999) and (Fuad Abu-Hatab& Sayed Othman, 1980).
- For the foreign references within the text the **Journal** is abided to the American Psychological Association (APA) style.i.e.,the family name and the year of publication,e.g.
  (Smith, 1998); (Pervin & Jones, 1995).
  In the case of more than three authors for one reference, write: (Mustafa Soueif et al., 1996) and (Antony et al., 1999).
- If there are two references by two different authors, arrange them alphabetically,e.g., (Ahmad Abu zaid, 2000; Mohammad Al-Rumaihy, 1998) and (Roger, 1999; Smith, 1994).
- In case of two sources for one author in the same year write as follows (Fahed Al-Thageb, 1994a, 1994b) and (Snyder, 2000a, 2000b).
- In case of citation from books, write the number of page(s) quoted from in the text as follows: (Abdul Rahman Bin Khaldun, 1992:164) and (Jones, 1997:59).
- The new edition of an old work both dates should be written as follows: (Piaget,1924/ 1990:75).
- In case of a book or pamphlet that does not contain the authors name, and has been published by the government or a private sector, write as (Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences, 1999).

Table of References

Every manuscript must include a list of references containing only those works cited. Titles of journals should not be abbreviated. The entries should be arranged alphabetically according to the surname of the author. Multiple works by the same author(s) should be listed in chronological order of publication for example:

1 - Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy,* (pp.53-69). San Francisco: Institue for Contemporary Studies.

2 - Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46(2): 11-19.

3 - Pervin, L.A., &John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research* (7th Ed.). New York: John Wiley.

Instructions to Authors

The Journal of Social Sciences is a refereed quarterly published by The Academic Publication Council, Kuwait University since 1973. The **Journal** publishes the original studies that represent a real contribution to the fields of study.It welcomes the theoretical and conceptual studies which cover one of the fields of the **Journal** or the status quo of the social sciences in the Arab world..

Concerning the empirical studies, foremost among them is psychology, the **Journal** therefore is abided to the following regulations: a brief introduction that includes the research problem, hypotheses or objectives, and the literature review, then the methodology which contains the sample, the instruments, and procedure, followed by the results, discussion, and the table of references based on the APA style.

Guidelines for Submission

1 - An acknowledgement from the author(s) that the manuscript(ms) has not been published before, is not being considered for publication elsewhere and has been read and approved by all authors.

2 - The ms should not exceed 30 pages, including the references, footnotes, tables, typed double space on A4 papers. All pages should be serially numbered including the tables and appendices.

3 - Tables have to be minimized to the least possible number.

4 - The first page of the ms should include the research title as well as the author(s) name(s), affiliation, telephone number(s), and a detailed address for correspondence, along with a brief title of the research (running head).

5 - The second page should include the title of the research, an English Abstract within 100-150 word, and the keywords (up to 7 words).

6 - The last page should include an Arabic Abstract (a translation of the English one with the same terms and conditions).

7 - The text of the ms begins on the third page. It begins with the title of the research without the name (s) of the author(s).

8 - Tables should be printed on separate sheets numbered with Arabic numerals, and have a self-explanatory heading. Tables should be follow the table of references.

9 - Attach a brief vita of the author (s).

All correspondence should be addressed to
the Editor-in-chief of the Journal of The Social Scienes
P.O.Box 27780 Safat, code No. 13055, State of Kuwait
E-mail: jss@kuniv01.edu.kw



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Anthropology, Sociology, and library and information sciences. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts; ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527; & EBSCO Publishing Products.

Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Articles in English:

Articles in Arabic:

University of Kuwait

Academic Publication Council



ISSN: 0253 - 1097

Vol. 36 - No. 2

2008